وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصاية
تخصص : مالية و تجارة دولية

الموضوع

دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المنجز من طرف الطالبة :

صعانية جهان

تحت إشراف الاستاذ :

خروف منير

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن

الرحيم

شكراً

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث و أعطني الصحة و العافية، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر و الاحترام إلى الأستاذ المشرف خردون منير على مساعدته لي في إنجاز هذا العمل و على ما قدمه لي من توجيهات و معلومات قيمة فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم أيضا بخالص الشكر و الاحترام الأخوي الذي كان له بالغ الأثر في الكثير من العتبات حفظه الله و بارك الله فيه.

إهداء

اتقدم بهذا الاهداء

الى أمي أطال الله في عمرها و رزقها الصحة و العافية.

الى أختي و اخوتي

الى أصدقائي و أحبائي

أهديهم بحث تخرجي المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... I
فهرس الجداول..... IV
فهرس الأشكال..... V
مقدمة 1
الفصل الأول: رقمنة النظام الضريبي..... 7
مقدمة الفصل الاول..... 8
المبحث الأول: ماهية الضريبة 9
المطلب الأول : مفهوم الضريبة 9
المطلب الثاني : مبادئ الضريبة 10
المطلب الثالث: أنواع الضريبة 12
المطلب الرابع: أهداف الضريبة 16
المبحث الثاني : الاطار العام للنظام الضريبي..... 17
المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي..... 17
المطلب الثاني : أركان النظام الضريبي..... 18
المطلب الثالث: أسس النظام الضريبي..... 21
المبحث الثالث : ماهية الرقمنة..... 22
المطلب الأول : مفهوم الرقمنة..... 22
المطلب الثاني : أشكال الرقمنة..... 24
المطلب الثالث : فوائد الرقمنة..... 25
المبحث الرابع : الاطار العام لرقمنة النظام الضريبي..... 27
المطلب الأول : الخطوات السابقة لرقمنة النظام الضريبي..... 27
المطلب الثاني : المستندات المعتمد عليها في الضرائب الالكترونية..... 28

المطلب الثالث: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي..... 31
المطلب الرابع : مكاسب رقمنة النظام الضريبي..... 31
خلاصة الفصل الأول 34
الفصل الثاني : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر..... 35
مقدمة الفصل الثاني 36
المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 37
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر..... 37
المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 39
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 44
المطلب الرابع : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر..... 52
المبحث الثاني : محددات و دوافع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر..... 53
المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 53
المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر..... 58
المطلب الثالث : مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 63
المبحث الثالث: دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 67
المطلب الأول : علاقة هيكل النظام الضريبي بالهيكل الاقتصادي..... 67
المطلب الثاني : دور رقمنة الضريبة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر..... 69
المطلب الثالث : دور رقمنة الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر..... 70
خلاصة الفصل 74
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لدور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 75
مقدمة الفصل الثالث 76

المبحث الأول : واقع النظام الضريبي الجزائري..... 77
المطلب الأول : مكونات و خصائص النظام الضريبي الجزائري..... 77
المطلب الثاني : عوائق النظام الضريبي الجزائري..... 80
المطلب الثالث : متطلبات فعالية النظام الضريبي الجزائري..... 85
المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... 89
المطلب الأول : الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 89
المطلب الثاني : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و توزيعه..... 94
المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاقتصاد في الجزائر..... 100
المبحث الثالث : مجالات رقمنة النظام الضريبي الجزائري و محاولة الاستفادة من تجارب عربية رائدة في هذا المجال..... 106
المطلب الأول : السير نحو رقمنة النظام الضريبي في الجزائر..... 106
المطلب الثاني : مجالات رقمنة النظام الضريبي الجزائري..... 109
المطلب الثالث : تجارب عربية رائدة في رقمنة النظام الضريبي..... 112
المبحث الرابع : دور رقنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 119
المطلب الأول : رقمنة الضرائب و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر..... 119
المطلب الثاني : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 120
المطلب الثالث : متطلبات ترقية الاستثمار في الجزائر..... 125
خلاصة الفصل 127
خاتمة 128
قائمة المراجع 132

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 : جدول التعديلات الضريبية.....81

الجدول رقم 02 : تصنيف المنازعات و الشكاوي.....82

الجدول رقم 03 : حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام.....83

الجدول رقم 04 : النتائج السنوية للرقابة الاقتصادية و قمع الغش بالجزائر.....84

الجدول رقم 05 : نسبة الوفاء بالالتزامات الجبائية.....85

الجدول رقم 06 : الهيئات و الادارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.....93

الجدول رقم 07 : أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 / 2017).....96

الجدول رقم 08 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.....97

الجدول رقم 09 : توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017.....98

الجدول رقم 10 : التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر للفترة 2002-2018.....99

الجدول رقم 11 : العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2008-2012.....100

الجدول رقم 12 : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة 2008-2015.....101

الجدول رقم 13 : مساهمة الاستثمار الأجنى المباشر والاستثمار المحلي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002-2012.....102

الجدول رقم 14 : تطور رصيد الميزان التجاري و سعر برميل النفط خلال الفترة (2008-2015).....103

الجدول رقم 15 : تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002-2012.....104

الجدول رقم 16 : احصائيات حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للادارة الضريبية.....111

الجدول رقم 17 : احصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للادارة الضريبية 2015-2019.....111

جدول رقم 18 : مستوى التقدم المحقق على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.....113

الجدول رقم 19 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة 2017-2020.....119

الجدول رقم 20 : عدد الإجراءات الإدارية لبدأ مشروع استثماري في الجزائر، المغرب و تونس.....125

قائمة الاشكال الاشكال

الشكل رقم 01 : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2000-2019)

شكل رقم 02 : نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي

الشكل رقم 03 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة 2017-2020

مقدمة:

في ظل التحولات التي يعيشها العالم اليوم من تطورات تكنولوجية هائلة خاصة في قطاع تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لكل البلدان و في جميع القطاعات للتعايش مع عصر جديد من الرقمنة و خاصة في الدول النامية لاسيما ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات صحية و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد عرف النظام الجبائي استجابة لمواكبة التطورات الحديثة من خلال التحول من نظام ضريبي تقليدي الى نظام ضريبي رقمي يعتمد على الوسائل التكنولوجية و يتمتع بالجودة العالية و الكفاءة، حيث تم وضع استراتيجيات و قوانين تشريعية جديدة تحكم هذا القطاع و الذي بدوره ساهم في فتح قنوات العائدات و تطوير و تحسين بيئة الأعمال و التي من شأنها جذب و توجيه الاستثمارات الأجنبية و المحلية.

حيث تسعى دول العالم الى جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتأثيرها المباشر على الهيكل الاقتصادي للدولة و ما تقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تحقيق أهداف اجتماعية و مالية مهمة زيادة عن ذلك نقل التكنولوجيا الحديثة، و ذلك من خلال تطوير الأجهزة الضريبية و منه تحسين المناخ الاستثماري و توفير مختلف الخدمات الالكترونية ذات الكفاءة و الجودة و التي تعمل على جذب و توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها.

و في هذا الاطار تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى رقمنة النظام الضريبي و تطبيق جميع متطلبات التحول الرقمي لتجاوز التحديات و العوائق التي تواجهها من خلال التوجه الى تفعيل الممارسات الالكترونية في المنظمات الجزائرية من بينها : رقمنة الخدمات و المعاملات الضريبية، رقمنة المعاملات المصرفية و كذلك توفير خدمة التصريح الالكتروني...الخ، حيث عمدت الجزائر على الاستثمار في مجالات البحث و التطوير و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، اضافة الى وضع القوانين التشريعية التي تحكم هذا التحول الرقمي، و يعود اهتمام الجزائر برقمنة الادارة الجبائية لسببين رئيسيين هما :

_ الدور الفعال للادارة الضريبية في تفعيل النشاط الاقتصادي بصفعة عامة و النشاط الاستثماري بصفة خاصة، و كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ النظام الضريبي.

_ وظيفتها كمورد مالي أساسي للدولة.

كما اهتمت الجزائر برقمنة النظام الضريبي لمحاربة مختلف مظاهر الفساد و الغش (المحسوبية، البيروقراطية و التهرب الضريبي) و ترسيخ مقومات الشفافية و النزاهة في المناخ الاستثماري و تعزيز الميزة التنافسية، و الذي بدوره يعزز علاقة المستثمر بالإدارة الضريبية و يوفر له الجهد و الوقت و التكلفة و منه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، كما بدأت الجزائر بوادر التحول الرقمي لتنويع النشاط الاقتصادي و الحد من اعتماد الاقتصاد الجزائري للاستثمارات و المداخيل النفطية لما تطرأ له الأسواق النفطية من تذبذبات.

لهذا يعد التحول الرقمي لمختلف المنظومات الجزائرية ككل السبيل الوحيد للنهوض بالاقتصاد و تحقيق فعالية النظم و الاستراتيجيات الضريبية.

اشكالية الدراسات الرئيسية :

بناءا على ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

و تندرج ضمن الاشكالية مجموعة من الاشكاليات الفرعية التي تتمثل في :

_ هل للتحول الرقمي تأثير فعال على الهيكل الاقتصادي للدول النامية؟

_ لماذا و على أي أساس يعتبر المناخ الاستثماري الجاذب هو ذلك الذي يعتمد على ادخال الرقمنة في كل شيء؟

_ كيف يمكن لرقمنة النظام الضريبي الجزائري أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟و ما مدى تبني الجزائر للتحول الرقمي؟

فرضيات الدراسة :

في اطار الاجابة عن اشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية ،نحاول اختبار مدى صحة الفرضيات التالية :

_ يساهم التحول الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي له تأثير فعال على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية ...الخ، وخاصة في الدول النامية، من خلال نقل التكنولوجيا، التقليل من البطالة، تحسين وزيادة الكفاءة الادارية، زيادة ايرادات الدولة من العملة الصعبة ...الخ.

_ تساهم الرقمنة في الحد من البيروقراطية و الرشوة و الفساد، كما تساهم في توفير الوقت و الجهد و التكاليف بالنسبة للمستثمر، وبالتالي فالمناخ الاستثماري الجاذب هو ذلك الذي يعتمد على الرقمنة.

_ رقمنة النظام الضريبي الجزائري يحسن من بيئة الأعمال و يزيد من فعالية و كفاءة الخدمات الضريبية، من خلال تبسيط الاجراءات و توفير مختلف الخدمات الكترونية كالتصريح الالكتروني و الدفع الالكتروني و بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي الى الجزائر، رغم التطور و التقدم التكنولوجي الذي وصل اليه العالم إلا أن الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب في تبني الرقمنة .

أسباب الدراسة :

تم اختيار موضوع الدراسة لجملة من الاعتبارات والأسباب أهمها:

_ التخصص الأكاديمي.

_ حداثة الموضوع وعدم أخذه الاهتمام اللازم في الجزائر.

_ معرفة ما مدى مواكبة النظام الضريبي الجزائري للتحول الرقمي.

_ تحديد أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الاجابة عن الاشكالية المطروحة، و تحديد دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، كما تكمن أهمية البحث في تحديد مدى تبني الجزائر للرقمنة خاصة على مستوى الجهات الضريبية، و تقديم المؤشرات التي تعكس واقع تبني الجزائر لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استغلالها على مستوى المؤسسات و الأفراد، فمواكبة الجزائر للتحول الرقمي في مختلف المجالات يساهم في تحقيق التطور و النمو الاقتصادي خصوصا لاعتمادها على قطاع المحروقات فقط.

أهداف الدراسة :

_ تحديد دور الرقمنة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر.

_ تحديد مدى تبني الجزائر للتحول الرقمي، و تقييم مستوى رقمنة النظام الضريبي الجزائري.

_ تحديد أهم متطلبات التطبيق الكامل لرقمنة النظام الضريبي الجزائري.

منهجية الدراسة :

من أجل دراسة اشكالية البحث، و الاجابة على الأسئة المطروحة و اختبار الفرضيات ،تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية و الفصل التطبيقي، بهدف تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة و تحليل علاقاتها الترابطية، و ذلك من خلال تقديم كل ما يتعلق بالنظام الضريبي من مفاهيم و أسس بالاضافة الى التطرق الى كافة المفاهيم و النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ،كما يظهر أيضا في الفصل التطبيقي من خلال تحديد مدى رقمنة النظام الضريبي الجزائري و أثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مختلف معوقاته و متطلباته.

الدراسات السابقة :

اعتمدت الاشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع التحول الرقمي و النظام الضريبي، و يمكن أن ندرجها في ما يلي :

بلال بوجمعة : سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت

الدراسة إلى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات غير النفطية، و لقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة.

Abderrahman Ahmimid, «proposition d'un modèle d'analyses des déterminants de l'acceptation de l'usage des dispositifs de télé déclataion fiscale au maroc, thése de doctorat de l'université de nantes comue, Bretagne Loire, 29/10/2018.

هدفت هذه الأطروحة بصفة رئيسية إلى اكتشاف العوامل الرئيسية التي تتنبأ لقبول استخدام تكنولوجيا المعلومات المتضمنة ضمن إطار الحكومة الإلكترونية في السياق المغربي، أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الأطروحة أكدت الفرضية العامة التي تنص على التنبؤ باستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المكلفين بالضريبة المتأثرين بسلوك استخدام التكنولوجيا، إضافة للتأثير الاجتماعي، و الشروط التسهيلية و الثقة في حوكمة موقع الانترنت، و الأداء المتوقع و الجهد المتوقع هو أهم عامل للتنبؤ باعتماد تكنولوجيا المعلومات في التصريح الضريبي عن بعد.

و تختلف دراستنا عن كل الدراسات السابقة أنها تركز على أثر رقمنة النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر و كيف يساهم في جذبه و توجيهه.

عبد الرزاق ساطور : دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي – دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية أم البواقي–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2018–2019.

هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير كل من الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي،كما توصلت الى النتائج التالية :

_ مخطط عصرنة الإدارة الضريبية يعتمد بالدرجة الأولى على إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في جميع عملياتها بما فيها الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

_ اعتماد المركز الضريبي في الإجراءات و العمليات الضريبية على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قلل من وقت المستغرق في عملية التحصيل الضريبي.

_ اعتماد الإدارة الضريبية على الأنترنت في تسيير العمليات الجبائية جعل من تبادل المعطيات و المعلومات يسير بصورة إلكترونية سريعة و آنية بدل تبادل الاستمارات الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

اسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة : أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، مجلة تافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المجلد 02، العدد 01، 2020.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية في المغرب، كما توصلت الى النتائج التالية :

_ النظام المعلوماتي للضرائب عبر الأنترنت أحد أهم التحولات الرقمية التي عرفها النظام الضريبي، و يبرز أثره في تقوية الرأسمال المعلوماتي عبر الحصول على المردودية و جودة الخدمات.

_ الإدارة الضريبية حققت قفزة نوعية من خلال إعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة أداء الرقابة الجبائية و محاربة التهرب الضريبي بهدف ترسيخ الشفافية و الوعي الضريبي بين عموم المواطنين.

_ ساهمت رقمنة الإقتصاد الضريبي في إحداث تغييرات في حياة الناس و الدولة ككل حيث أصبح إدخال تقنيات المعلومات أحد العوامل التي تضمن إتخاذ القرارات الإدارية السريعة.

هبة عبد المنعم و صبري الفران : رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021.

هدفت هذه الدراسة الى استبيان أهم المجهودات التي بذلتها الدول العربية لتطبيق الرقمنة على مستوى النظام الضريبي و أهم المكاسب التي حققتها من التحول الرقمي، كما توصلت الى النتائج التالية:

_ ساعدت الرقمنة على رفع كفاءة تحصيل الضرائب، و تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي.

_ ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

_ ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مستويات العدالة الضريبية، و رضا المجتمع الضريبي.

تقسيمات الدراسة:

قصد تغطية الموضوع قسمنا دراستنا الى ثلاث فصول رئيسية كما يلي :

الفصل الأول : يتضمن هذا الفصل أربع مباحث، تطرقنا من خلاله حول المفاهيم الأساسية حول النظام الضريبي، اضافة الى عموميات حول الرقمنة و أسس كيفية رقمنة النظام الضريبي.

الفصل الثاني : يضم ثلاث مباحث، أدرجنا من خلال المبحث الأول الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يشمل مفهوم الاستثمار الأجنبي و أشكاله و مختلف النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله الى محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك مميزاته و عيوبه، و في المبحث الأخير تطرقنا الى اثر اللضريبة على الهيكل الاقتصادي و كيفية جذبها و توجيهها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث : تطرقنا في الفصل الثالث الى واقع رقمنة النظام الضريبي الجزائري و دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر، كما قسمنا هذا الفصل الى أربع مباحث، و التي تم من خلالها التطرق الى واقع كل من النظام الضريبي الجزائري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما حاولنا ادراج واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر و مختلف التحديات و المتطلبات التي تواجهها في مجال الرقمنة.

صعوبات الدراسة:

- عدم توفر المعلومات والمراجع الكافية للموضوع نظرا لحداثته.
- انعدام الدراسات التي تربط بين رقمنة النظام الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صعوبة جمع البيانات و الاحصائيات الحديثة التي تخص الجزائر و بالخصوص في مجال التحول الرقمي.
- نقص المراجع الحديثة التي تتعلق بالجزائر في المجال الرقمي و خاصة الملم بجميع متغيرات الدراسة و الذي تطلب مني البحث في مجال الرقمنة و ربطه بطريقة منهجية مع باقي متغيرات الدراسة لتحديد اثر الرقمنة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول: رقمنة النظام الضريبي

مقدمة الفصل الاول:

ان النظام الضريبي يتمثل في مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة بمختلف أنواعها، الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، العامة و النوعية، حيث يعتبر من أهم الوسائل الفعالة التي تتبعها الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية و السياسية، و لنجاح النظام الضريبي و بلوغ الاهداف المرجوة لابد من مواكبة التقدم التكنلوجي و رقمنة النظام الضريبي، و الذي يساهم في زيادة الايرادات العامة للخزينة العمومية للدولة لما توفره الرقمنة من شفافية، و بالتالي فهي تقلل من التهرب الضريبي و الاحتيال الضريبي من خلال الكشف عنها عن طريق التكنولوجيا، الاتجاه نحو التحول الرقمي لها دور كبير في زيادة رضا دافعي الضرائب و تسهيل مختلف العمليات و الاجراءات بالنسبة لموظفي الضرائب و تحسين الخدمات و قد تم تقسيم هذا الفصل كالاتي :

- **المبحث لأول:** عموميات حول الضريبة
- **المبحث الثاني** : الاطار العام للنظام الضريبي
- **المبحث الثالث** : عموميات حول الرقمنة
- **المبحث الرابع** : الاطار العام لرقمنة النظام الضريبي

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تعتبر الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية و الاقتصادية للدولة، لما توفره من ايرادات مالية للخزينة العمومية فضلا على أنها تعتبر احدى أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و كذلك التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

1- تعريف الضريبة:

توجد عدة تعريفات للضريبة نذكر منها:

" الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية و بلا مقابل و ذلك لتغطية الأعباء العامة و تحقيق أهداف الدولة المختلفة ".[1]

" الضريبة هي فريضة الزامية يلتزم المكلف بأدائها الى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة أو بعبارة أخرى هي أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنويا فيما بين الأفراد حسب طاقاتهم ".[2]

و منه يمكننا القول أن الضريبة هي فريضة الزامية جبرية في شكل نقدي ذات طابع اجباري تفرضها الدولة دون مقابل لتحقيق الأهداف العامة.

2- خصائص الضريبة:[3]

من مجمل التعاريف السابقة ،يمكن تحديد خصائص الضريبة المتمثلة فيما يلي :

أ - **الضريبة إقتطاع مالي** : إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافا للنظم الضريبية السابقة .

ب _ الضريبة تدفع بصفة إلزامية و إجبارية : يدفع الأفراد الضريبة بصفة إلزامية وذلك لإنفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط و التحصيل و إجراءات المتابعات و النزاعات.

ج _ تدفع الضريبة بصفة نهائية : أي انها غير قابلة لإسترداد فهي ليست أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد .

د_ تدفع الضريبة بدون مقابل : أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار، او طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة، و بهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.

---

[1] طارق الحاج، **"المالية العامة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2009، ص 47.
[2] خالد أمي عبد الله، حامد داود الطلحة، **"النظم الضريبية –دراسة مقارنة-"**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة1، عمان، 2015، ص 33.
[3] سوزي عدلي ناشد، **"الوجيز في المالية العامة"**، دار جامعة للنشر، مصر، 2000، ص 11.

المطلب الثاني: مبادئ الضريبة

مبادئ الضريبة يقصد بها تلك القواعد الأساسية التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي عند سنه للتشريع الضريبي وإعداده من طرف السلطة المختصة، وكل ذلك من أجل التوفيق بين مصلحة الخزينة العامة والممول معا، و يعتبر فكر أدم سميث من بين الذين حددوا المعايير و القواعد الأساسية للضريبة في كتابه ثروة الأمم " أخذا بعين الاعتبار مصلحة الدولة وحق الأفراد في تبرير وعدالة فرض الضريبة و تتمثل هذه القواعد فيما يلي :

أ_ مبدأ العدالة : لقد وضعت هذه القاعدة قيد العمل للقضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة أين كانت بعض الطبقات الخاصة معفاة من دفع الضرائب ،ويقصد بالعدالة ذلك النظام الذي يوزع الأعباء المالية للضرائب بعدالة بين أفراد المجتمع أي مساهمة الأفراد في النفقات العامة دون تمييز، وبمعنى أخر أن تكون مساهماتهم متناسبة مع مداخيلهم باستثناء أصحاب المداخيل الضعيفة .

و حسب " أدم سميت " يجب أن يشارك رعايا الدولة في نفقات الحكومة كل بحسب الإمكان تبعا لمقدرتهم أي نسبة دخل كل منهم الذي يتمتع به في حماية الدولة، و حديث أدم سميث على مبدأ المساواة في القدرة يعني تكون الضرائب محققة للمساواة بين الناس في القدرة على أداء الضريبة و هو يعتبر معيارا أقرب إلى العدالة من غيره .[1]

و المساواة تتركز على كيفية الحساب و تحمل العبء الضريبي من طرف المكلف ،و نلاحظ نتيجة تطور الفكر المالي التخلي عن النظام الذي كان سائدا من قبل، و خاصة في تحديد العبئ الضريبي و المتمثل في الضريبة النسبية والتي يبقى معدلها ثابتا مهما تغير الدخل، و ظهرت فكرة تصاعدية الضريبة، و رغم هذا التطور في الفكر المالي تبقى عدالة الضريبة نسبية.

ب- مبدأ اليقين : و يعني هذا المبدأ أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محدودة على سبيل اليقين ودون غموض أو اجتهاد شخصي، بحيث يكون ميعاد دفع الضريبة وطريق الدفع والمبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للمكلف، و الهدف من ذلك حماية المكلف من التعسف، و يتطلب هذا المبدأ وضع تشريعات قانونية تتميز بالاستقرار النسبي و الوضوح في النصوص التشريعية[2].

---

[1] حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، 2006، ص 44.

[2] محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية و التطبيق**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، ص 92.

ج- مبدأ الملائمة في التحصيل: تقتضي القاعدة بأن يكون موعد دفع الضريبة مناسبا للظروف المالية والمعيشية للمكلف والتخفيف قدر المستطاع من وقع تقلها وتحصل عند حصول المكلف على دخله أو بعده بقليل[1].

و يتعلق هذا المعيار بميعاد التحصيل و طريقته و إجراءاته أي أن التحصيل يكون مع معاد تحقيق الإيراد الفعلي، فلا يجب أن يطالب الفرد بدفع الضريبة إلا بعد حصوله على الثروة أو الدخل الخاضع لها .

د _ الاقتصاد في نفقة التحصيل : و يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل طرق التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة، خاصة إذا سادت إجراءات و تدابير إدارية في غاية التعقيد ،مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضرائب ذاتها، فيجب الاقتصاد في تكاليف جباية الضرائب بعيدا عن الاسراف و المبالغة في نفقات التحصيل الضريبي.

يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية[2].

و لا تنزع من الممول إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل خزانة الدولة ،و لما كان جلب الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحكومة عن طريق الضرائب يجب ألا تذهب إلى تغطية نفقة الجهاز الاداري المكلف بتحصيل الضرائب ولا يجب أن يكون هناك تبديد للأموال .

ولتفادي هذه السلبيات وتكاليف الإدارة المكلفة بفرض الضريبة يجب استعمال التقنيات الحديثة كالإعلام الآلي، تعيين موظفين أكفاء واستعمال الأساليب العلمية الحديثة وذلك لربح الوقت.

---

[1] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "**المالية العامة موازنة الضرائب و رسوم دراسة مقارنة**"، دار الخلود، لبنان، 1995، ص 350.

[2] محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية و الضرائب**"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 24.

المطلب الثالث: أنواع الضريبة

تتعدد أنواع الضريبة، ويمكن تحديد نوع الضريبة وفق أسس مختلفة منها: وعاء الضريبة أو نسبة الضريبة أو شخصية الممول أو طريقة التحصيل، ومن أبرز هذه الأسس أو التقسيمات نجد:

1 _ أنواع الضرائب من حيث تحمل العبء: مباشرة وغير مباشرة.

أ_ الضرائب المباشرة: تستقر الضريبة المباشرة على المكلف، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، فهي مرتبطة باسم شخص محدد يدفعها ويتحملها بصفة نهائية، وتفرض على المكلف حين حصوله على دخل أو رأس مال، يمكن بيان أمثلتها على النحو التالي:

الضرائب على الدخل[1] :

و من الممكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

- ✓ **الضرائب العقارية:** وهي ضرائب مفروضة على الإيراد الناتج عن ملكية ثروة عقارية ولذا تسمى مجازا الضرائب العقارية، ويمكن تقسيمها إلى ضريبتين: (الأولى) الضريبة على الأراضي الزراعية، و (الثانية) الضريبة على المباني وتسري على الإيرادات الناتجة عن ملكية المباني ويتحملها المالك.
- ✓ **الضرائب على الإيرادات:** ويمكن أن تشمل الضرائب التالية:

- **الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة** : و تسري على إيراد رأس المال المنقول كالفوائد التي تنتج عن السندات وأذون الخزانة و القروض و الديون و الودائع و التأمينات ... الخ .
- **الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية:** وتسري على الإيراد الناتج من العمل ورأس المال، والذي يتمثل في صافي أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو تلك المتعلقة بالحرف.
- **الضريبة على أرباح المهن غير التجارية:** و تسري على صافي أرباح المهن الحرة و غيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الشخص بصفة مستقلة و يكون العنصر الأساسي فيها العمل.
- **الضريبة على المرتبات** : و تفرض على المرتبات و ما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الحكومة و غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة إلى كل شخص مقيم أو غير مقيم داخل الدولة كما تسري على المرتبات وما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الجهات الأخرى من شركات و منشآت وجمعيات و هيئات خاصة و أفراد إلى أي شخص مقيم داخل الدولة أو في خارجها و لكن عن خدمات أديت داخل الدولة .
- **الضريبة العامة على الدخل** : وهي ضريبة تكميلية للضرائب النوعية السابقة . وتفرض على صافي الإيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لإحدى الضرائب النوعية السابقة بما في ذلك إيراد الأراضي الزراعية و إيراد العقارات المبنية .
- **الضريبة على شركات الأموال** : و تفرض على صافي الأرباح السنوية لشركات الأموال أيا كان الغرض منها .

[1] السيد عبد المولى، **"الوجيز في الضرائب على الدخل"**، دار النهضة العربية، 1994، ص 7.

- **الضرائب على الثروة** : يمكن تقسيمها إلى :

_ الضريبة على إجمالي التركة : و تفرض هذه الضريبة على صافي قيمة تركة المتوفى ،و التي تشمل الأموال الثابتة و المنقولة و الأموال الموصى بها و الهبات، و كذلك سائر التصرفات للورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة .

_ الضريبة على نصيب الوارث : و قد تسمى رسم الأيلولة على التركات، و تفرض على صافي نصيب الوارث من التركة التي يتم تحديدها كما في الضريبة على إجمالي التركة .

مزايا الضريبة المباشرة :

- **ثبات حصيلتها** : حيث أنها تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي، مرونتها : حيث بالإمكان زيادة حصيلة هذا النوع من الضرائب، كلما اقتضت الحاجة و ذلك يرفع سعر الضريبة.
- **عدالتها** : و ذلك من خلال توزيع الأعباء الضريبة وفقا لمقدرة المكلفين على الدفع و خاصة إذا تم تطبيق التصاعدية .
- **قلة تكاليف جبايتها** : حيث أنها تفرض على عناصر يسهل حصرها ،فلا تحتاج إلى وقت و جهد كبيرين للوصول إليها، إشعار المواطنين بواجبهم : حيث يتحدد شروط دفعها و مواعيده بما يتفق و ظروف الممولين.

عيوب الضريبة المباشرة :

- بطء حصيلتها و مرور فترة بين استحقاق الضريبة و توريدها للخزانة، يمكن التهرب من الضرائب المباشرة بشكل أكبر لأن بعض هذه الضرائب تعتمد على التقييم الذاتي.

ب-الضرائب غير المباشرة[1] :

_ تقع الضرائب غير المباشرة في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، و بالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف مستهلك هذه الأشياء أو المستفيد من الخدمات الخاضعة للضريبة.

_ و هي ضريبة يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك أو متلقي الخدمة، و تفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف ،كما أنها تفرض عند استعمال الثروة، و من الممكن أن تتخذ شكل الضريبة أو الرسم و منها : (ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية ضرائب الاستهلاك).

- و تعد ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، وتم تطبيقها بأكثر من مائة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا ما يزيد عن 50 % من إجمالي الموارد الضريبية كما أنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي و من بين هذه الدول : لبنان، مصر، المغرب ،تونس، و يمكن بيان بعض أمثلتها على النحو التالي :

- **الضرائب الجمركية** : بشكل رئيسي على الواردات .

[1] السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

•**الضريبة العامة على المبيعات** : و تعد أحد صور الضرائب على الاستهلاك، و تفرض على السلع المصنعة محليا و المستوردة إلا ما استثنى منها بنص خاص وفقا لقانون كل دولة، كما تفرض على الخدمات التي يحددها قانون كل دولة، و يبلغ سعر الضريبة بصفة عامة نسبة مئوية من قيمة السلعة و يختلف تحديد هذه النسبة من سلعة لأخرى و من دولة لأخرى.

•**ضريبة القيمة المضافة** : و تعد الصورة الأكثر تطوراً أو شراسة من ضريبة المبيعات .

• **ضرائب الدمغة** : وتفرض على المحررات والعقود والأوراق والمطبوعات والسجلات، و تمتد هذه الضريبة أيضا لتشمل غير ذلك من العمليات كالمراهنات و اليانصيب و الموازين و الدراجات و استهلاك الكهرباء و الغاز، بعض الرسوم الأخرى مثل : رسوم السيارات ،رسوم التسجيل، رسوم الملاهي ... الخ .

مزايا الضريبة غير المباشرة :

- مرونتها و ارتفاع حصيلتها : لاتساع نطاقها إذ تشمل الإنتاج، الاستهلاك، المبيعات. كما يساهم المواطنين في أدائها بسهولة دون أن يشعروا بها .
- سرعة تحصيلها و تدفقها المستمر خلال السنة المتعلقة بها ،حيث يتم حساب الانفاق المتداول سنة بسنة.

عيوب الضريبة غير المباشرة :[1]

- عدم عدالتها : حيث يقع عبء الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر على ذوي الدخول الصغيرة منه على ذوي الدخول المرتفعة، حيث يخصص الفقراء نسبة أكبر من دخلهم للاستهلاك ،كما أن الضرائب غير المباشرة و بسبب الانحيازات الاجتماعية لمقرريها تركز على السلع الأساسية.
- ارتفاع تكاليف جبايتها : تحتاج الضرائب غير مباشرة في جبايتها إلى إجراءات تقدير و مراقبة و نفقات تحصيل .

2- أنواع الضرائب من حيث تحديد الوعاء الضريبي : [2]

الضريبة الواحدة : تفرض الضريبة الواحدة (الموحدة) على مصادر الدخول مجتمعة بعد منح صاحبها إعفاء واحد فقط، فالمحامي مثلاً صاحب مهنة حرة يحقق دخلا من هذه المهنة، و يملك في نفس الوقت مصنعاً يدر عليه دخلا بالإضافة إلى أنه يشارك في ملكية سلسلة مطاعم مع آخرين ،يتم جمع هذه الدخول لتكون وعاء واحد و تفرض عليه ضريبة واحدة عن إجمالي هذه الدخول و غالباً فإن الدول التي تأخذ بالضريبة الموحدة تقوم بحسابها بطريقة تصاعدية، و بالطبع يزيد سعر الضريبة بزيادة الدخل .

[1] بشار حسين العجل، "**الخراج و الضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي**"، دار الكتب العملة، لبنان، 2017، ص 280.

[2] عبد الكريم صادق بركات، "**الاقتصاد المالي**"، منشورات جامعة دمشق، 1998، ص ص 119-120.

و تراعي الضريبة الواحدة حالة المكلف الشخصية ،لكونها توحد الأعباء الضريبة، و بالتالي يستطيع المكلف التخفيف من أعبائها عليه، و الضريبة الواحدة قليلة النفقات، لأنها بسيطة و تسمح بالاقتصاد في تكلفة تحقيقها و رقابتها و جبايتها، و هي سهلة التنظيم، و أقل إزعاجا للمكلف.

الضريبة المتعددة : الضرائب المتعددة (النوعية) يقصد بها أن تفرض الضريبة كل نوع من الدخول على حده، حيث أنها تقوم على أساس التمييز بين كل فرع من فروع الدخل المختلفة، فتفرض ضريبة على دخول العقارات، و أخرى على المرتبات، و ثالثة على الأرباح التجارية و الصناعية ... الخ، و هذه الضرائب تعطى السلطات العامة مرونة في استخدام عدد أكبر من أدوات السياسية الضريبية يمكن من خلالها زيادة أسعار الضرائب بصورة مرنة على بعض الدخول دون غيرها مراعاة لمقتضيات الأحوال السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و كلما زادت حاجة الدولة إلى المال، كلما ازدادت أنواع الضرائب المفروضة، و هذا النظام يختلف تطبيقية باختلاف الدولة و درجة تطورها.

و الضرائب المتعددة أكثر مراعاة لحالة المكلف الاقتصادية، لأن المكلف يدفع الضريبة على أكثر من منبع ضريبي دون أن يشعر بدفعها و بخاصة تلك التي يدفعها ضمن ثمن السلع و الخدمات .

3-أنواع الضرائب من حيث سعر الضريبة :

الضريبة النسبية : هي ضرائب تفرض بنسبة ثابتة مهما كانت قيمة الدخل الخاضع للضريبة، كأن تفرض ضريبة على الدخل سعرها (٪ ١٠) و ينطبق هذا السعر على كل الدخول كبيرها و صغيرها، و من ثم فهي لا تحقق العدالة الضريبية لعدم وجود مساواة في التضحية بين المكلفين، إذا يكون العبء النسبي للضريبة أكبر على الممولين أصحاب الدخول المنخفضة عنه بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة.[1]

الضريبة التصاعدية : الضريبة التصاعدية هي تلك الضرائب التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يزيد معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الخاضع للضريبة، و بالتالي تزيد حصيلة الضريبة، و هذا النوع من الضريبة تستخدمه معظم التشريعات الضريبة التي تراعي العدالة الاجتماعية، فتمتاز الضرائب التصاعدية بتحقيق العدالة و المساواة لأن أصحاب الدخول العالية يتحملون عبئا أكبر من أصحاب الدخول المتدنية، كما تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة و عدم تمركزها مع فئة قليلة من أفراد المجتمع.[2]

[1] محمد سلمان سلامة، "**الادرة المالية العامة**"، دار معتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 120.

[2] ميثم لعيبي اسماعيل، "**المالية العامة**"، دار اليازوري، عمان، 2016، ص 36.

المطلب الرابع: أهداف الضريبة

الضريبة من أهم الوسائل المالية و احدى ابرز الادوات التي تؤثر بها على مالية الدولة و من ثم تحقيق مختلف أهدافها و المتمثلة في ما يلي :

1) الهدف المالي : و هو الهدف الأصلي للضريبة و التي يجب ألا يكون لها تأثير اقتصادي ،إن هذا المفهوم الذي يحصر دور الضريبة في تغذية صناديق الخزينة العمومية و يعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، و بالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فهي بالحياد أمامها[1].

2) الهدف السياسي : سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الضرائب الجمركية كمنح الإعفاءات و الامتيازات الضريبية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها برفع أسعار الضرائب على واردات بعض الدول من أجل تحقيق أغراض سياسية[2].

3) الهدف الاقتصادي : تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق و زيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء محددة و اعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية .

4) الهدف الاجتماعي : و يتمثل هذا الهدف في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل و اعفائهم من دفع الضريبة و تخفيف الأعباء على العائلات الكبيرة، و إعفاء بعض المؤسسات و الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب أو تقوم بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية و التبغ[3].

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] نبيل قطاف، "**دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات–دراسة ميدانية لبلدية بسكرة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007–2008، ص 13.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع بسق ذكره، ص 34 .

المبحث الثاني : الاطار العام للنظام الضريبي

تعتبر فعالية النظام الضريبي احدى اهتمامات صانعي القرار في الدولة،و ذلك لانعكاساته على الاقتصاد الوطني لما يضمه من برامج و تدابير ضريبية التي تضعها الجهات المعنية لتحقيق مختلف أهداف الدولة و التي أبرزها تغطية النفقات العامة و زيادة الايرادات المالية للخزينة العمومية، حيث يختلف النظام الضريبي من بلد لأخر.

المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي

هناك مفهومان للنظام الضريبي وهما المفهوم الواسع والمفهوم الضيق:

_ النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: عبارة عن مجموعة من القواعد و الأسس القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل[1].

_ المفهوم الواسع : يعرف على أنه مجموعة العناصر الاديولوجية و الاقتصادية و الفنية و التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين ،ذالك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام و الذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه في مجتمع متخلف[2].

و عرف النظام الضريبي على انه الإطار الذي ينظم مجموعة، الضرائب المتكاملة و المتناسقة و يتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية و مالية و فنية و في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية و إدارية[3].

و من خلال ما سبق من تعاريف و مفاهيم فيمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي حيث عرف على انه مجموعة محددة و مختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية ،ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب موحدة ،ضرائب جمركية .... الخ) تتلاءم مع ظروف و خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها و تمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية المصدرة و ما يصاحبها من لوائح تنفيذية مصدرة و مذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة و أهداف النظام الضريبي بصفة خاصة.

إن النظام لا يعتمد في بنيانه على نوع واحد من أنواع الضرائب، بل هو عبارة عن مجموعة من أنواع الضرائب المتناسقة و المتكاملة و التي يقرها قانون المالية لأي دولة ما و في فترة زمنية معينة، و التي تكون بناءا على مقومات اقتصادية و اجتماعية و سياسية محددة، و التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

---

[1] يونس أحمد البطريق، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 19.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العشماوي، "**النظم الضريبية،مدخل تحليلي تطبيقي**"، الاسكندرية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، ص 13.

[3] صلاح زين الدين، "**الاصلاح الضريبي**"، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة، 2000، ص 46.

كما أن النظام الضريبي ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها.[1]

و عليه فإنه يمكن ترجمة السياسة الضريبية الواحدة إلى أكثر من نظام ضريبي و هو ما يؤدي إلى تباين في الأنظمة الضريبية بين الدول مع بعضها البعض في فترة معينة و قد تجد تباينا في الأنظمة الضريبية لنفس الدولة من مرحلة إلى أخرى.

و بتعبير أدق فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في مجتمع آخر لأن هناك فروقات بين المجتمعات.

المطلب الثاني : أركان النظام الضريبي

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى ومن عصر لآخر و داخل الدولة نفسها من فترة لأخرى ،و من البديهي أيضا أن النظم الضريبية تنشأ من محددات سياسية اقتصادية و اجتماعية متباينة، و حتى يكون النظام الضريبي فعالا لابد و أن ينمو و يتطور مواكبا لما يحدث لهذه المحددات من تغير، لكن ما هو مسلّم به و هو أن أي نظام ضريبي يقوم على ركنيين أساسيين هما الهدف و الوسيلة.

أولا : الهدف

إن أي نظام ضريبي يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف المحددة (السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية) و التي تعتبر في حد ذاتها أهدافا للسياسة الضريبية التي تحددها الحكومة في سياستها المالية و المحددة ايضا في سياستها الاقتصادية ،لذا فإن اهداف النظام الضريبي تختلف من نظام ضريبي لأخر و من دولة لأخرى، حيث ان هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عن هدف النظام الضريبي في الدول النامية، و كذلك هدفه في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية .

1. **هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتقدمة :** لقد اتسم موقف الدول الرأسمالية اتحاد التدخل في النشاط الاقتصادي بالحياد فهذه الدول لم يكن عليها التدخل في النشاط الاقتصادي للحد من بعض المظاهر كعدم المساواة في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية بين أصحاب عوامل الانتاج، حيث اعتبرت الضريبة كمصدر تمويلي لتغطية النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة، غير أن فكرة اعتبار الضريبة مجرد اداة مالية تغيرت لدى الدول الرأسمالية المتقدمة، خاصة في ظل عجز النظام الرأسمالي في مواجهة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 م، و هذا ما أدى هذه الدول الى ضرورة التركيز على سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي، و أدى أيضا إلى منح الضريبة وظائف جديدة استجابة لتطور النظام الرأسمالي، حيث أصبحت وسيلة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية و الإجتماعية و حتى السياسية.[2]

---

[1] عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

[2] يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21.

2. **هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية النامية** : يتجلى هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية النامية في تشجيع الاستثمار و الادخار و ذلك بفرض ضرائب تحد من الانفاق الاستهلاكي الزائد.[1]

بالإضافة إلى العمل على خلق مناخ ملائم للتنمية بما يسمح بتحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي و هو ما يؤدي الى زيادة متوسط الدخل الفردي.[2]

3. **هدف النظام الضريبي في الدول الإشتراكية** : إن وعاء الضريبة في الدول الاشتراكية يختلف عن الوعاء الضريبي في الدول الرأسمالية، كما أن المال الخاضع للضريبة في الدول الاشتراكية هو مال عام (جماعي) بينما المال الخاضع للضريبة في الدول الرأسمالية هو مال خاص (فردي)، و هو ما يؤدي الى تباين في مفهوم الضريبة فمفهومها في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية، و هو ما جعلها لا تحضى باهتمام كبير في الفكر الاشتراكي باعتبارها تعد اعترافا ضمنيا بشرعية الدخول الخاصة، و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

و عليه فالنظم الاشتراكية تعتبر الضريبة اداة مرنة من أدوات التوجيه الاقتصادي من جهة و اداة من أدوات الرقابة على الإنتاج لكفايته من جهة أخرى.[3]

ثانيا : الاداة (الوسيلة)

بعد تحديد الأهداف المراد الوصول إليها من طرف الدولة و بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد سواء كان (رأسماليا /إشتراكيا) متقدم أو متخلف وجب تحديد الوسائل أو الأدوات اللازمة للوصول الى الأهداف المسطرة سابقا ،تقوم هذه الوسائل على عنصرين أساسيين هما : العنصر الفني و العنصر التنظيمي و هو ما يشكل لنا النظام الضريبي بمفهومه الضيق .

1- **العنصر الفني** : و هو ضرورة اختيار الصور (الوسائل) الفنية أو القواعد المنظمة و المناسبة للاستقطاع الضريبي (الربط، التحصيل) بما يتلاءم مع ظروف و خصائص المجتمع الذي تعمل في نطاقه، بما يسمح لها من تحقيق أهداف هذا النظام الضريبي من وفرة في الحصيلة الضريبية ،كما يستلزم ذلك تحديد نسبة كل ضريبة وفقا لقدرتها على تحقيق الأهداف، كما يجب أيضا ضرورة التنسيق بين مختلف الصور الفنية للضرائب، و عليه فإن هذه الوسائل تختلف من نظام ضربي لآخر و من دولة لأخرى و بالتالي فالوسائل الفنية في الدول الرأسمالية تختلف عنها في الدول الاشتراكية .

- **الوسائل الفنية في الدول الرأسمالية** : تختار الدول الرأسمالية وسائلها الفنية بما يسمح لها من تحقيق أقصى حصيلة ضريبية ممكنة تتميز بالثبات من جهة و المرونة من جهة أخرى، كالحد من الاعفاءات أو زيادة في نسبة ضريبة معينة او استحداث ضريبة جديدة، و هي بإتباعها لهذه الوسائل

[1] ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين الفعالية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2016، ص 20.

[2] يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

الفنية لا تهتم كثيرا بما يترتب عن رغبتها في زيادة إنتاجية الضريبة ،من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية و التي تأتي كهدف ثانوي بعد وفرة الحصيلة الضريبية.[1]

- **الوسائل الفنية في الدول الاشتراكية :** تستعين هذه الدول بالوسائل الفنية التي تسمح لها بالتمييز بين السلع الضرورية و السلع الكمالية و بين الدخول المنخفضة و الدخول المرتفعة، بحيث تجعل هذه الوسائل الفنية من الضريبة أداة على جانب كبير من المرونة و الكفاية لتخطيط كل من الإنتاج و التوزيع لذا نجد الدول الاشتراكية تولي اهتماماً كبيراً عند فرض الضريبة بالجانب الاجتماعى و حتى الاقتصادي[2].

3- العنصر التنظيمي : العنصر التنظيمي هو مجموعة من القوانين و اللوائح التنفيذية و المذكرات التفسيرية و التشريعات الضريبية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي و التي تمثل في مجملها طريقة معينة و محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي و أجهزته المختلفة.

و حتى يتحقق هذا العنصر لابد من مراعاة جملة من الاعتبارات هي :

- **عدالة النظام الضريبي :** بمعنى أن يتم الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعه بغض النظر عن الضرائب المكونة له،[3] ودليل ذلك نجد أن الضرائب التصاعدية بالشرائح تحقق العدالة فهي بهذا تعوض لا عدالة الضرائب على الاستهلاك.
- **المرونة :** و المقصود بها أن يكون النظام الضربي بما يحتويه من ضرائب مباشرة و غير مباشرة قابلا للتغيير بما تقتضيه التطورات الحاصلة في البيئة التي ينشط فيها هذا النظام، و بمعنى اخر المرونة هي القدرة على مراعاة التغيير في حصيلة الضريبة بما يتناسب و التغير في الدخل الوطني و الاتجاه نفسه[4].

---

[1] يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] محمود جمام، "**النظام الضريبي و أثره على التنمية الاقتصادية**"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاددية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 76.

[3] ولهي بوعلام، "**النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 11.

[4] حسن جواد كاظم، "**فاعلية ضريبة الدخل في العراق في ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية 1980-1995**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2000، ص 9.

المطلب الثالث: أسس النظام الضريبي

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس هي :

- ✓ **السياسة الضريبية** : هي مجموعة من البرامج تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة لأحداث آثار معينة و تجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.[1]
- ✓ **التشريع الضريبي** : هو عبارة عن صياغة لمبادئ و قواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين و هذا من أجل تحقيق أهدافها، و يجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لحد منافذ التهرب أمام المكلف ،كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف و الظروف الاقتصادية للدولة.[2]
- ✓ **الإدارة الضريبية** : تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي ذلك الحيز الفني و الإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي و ذلك من خلال فرض الضرائب و جبايتها، و الإدارة الضريبية تختص بتنفيذ القوانين الضريبية و التحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة من جهة و حقوق الممولين من جهة أخرى، و اقتراح التعديلات و التشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الإتقان و الكمال و تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.[3]

---

[1] المرسى السيد حجازي، محمد عمر حماد أبو دوح، "**النظم الضريبية**"،أليكس لتكنولوجيات المعلومات، الاسكندرية، 2001، ص 11.

[2] وكواك عبد السلام، "**فعالية النظام الضريبي في الجزائر**"، دراسة حالة الجزائر الوادي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 6.

المبحث الثالث : ماهية الرقمنة

يعد التحول الرقمي في الوقت الحالي ضرورة و وسيلة حتمية خاصة لمختلف المؤسسات الحكومية و الخاصة، لما توفره من جهد و وقت و مال، فالتكنولوجيا اليوم لها مميزات كبيرة في تحسين جودة العمل و كفاءته و تبسيط العمليات و الإجراءات و يمكن القول بأن الرقمنة لا تعد برفاهية و انما تعد بمثابة أسلوب عمل و منهجا يجمع مختلف المؤسسات الحكومية و الخاصة.

المطلب الأول : مفهوم الرقمنة

1 – تعريف الرقمنة :

عرفت الرقمنة على انها عملية استنساخ راقية تكمن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها و وعاؤها إلى سلسلة رقمية Chaine Numerique، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري و مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها و جدولتها و تمثيل محتوى النص المرقمن[1].

و قد عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على انها عملية الكترونية لإنتاج رموز الكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي، أو من خلال اشارات الكترونية تناظرية[2].

فالرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي أو أي شكل آخر[3].

حسب تعريف تيلور فالرقمنة تمثلت الفرق بين البتات Bits و هي كل ما ليس له لون، أو حجم أو وزن و يستطيع السفر في سرعة الضوء و يعد اصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات ،يعبر عنه بسلاسل من الصفر و الواحد و الذرات Atoms التي تشكل بطبيعة الحال المادة الصلبة مثل الورق و الحبر اللذان يوضعان معا لإعطاء المعنى و القيمة لهذه المادة، أي أن الرقمنة من الناحية العلمية هي نظام الكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة و إتاحتها بلغة مشفرة و من ثم تخزينها و نقلها و استرجاعها و نسخها و حتى تغييرها[4].

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط Numérisation بأنه " عملية نقل أي صنف من الوثائق من أي الورقي إلى النمط الرقمي، و بذلك يصبح النص و الصورة الثابتة أو المتحركة و الصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال و الاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، و هنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل

---

[1] غادة عبد المنعم موسى، ابراهيم الرمادي، يحيى زكرياء، "**رقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية : الاداب نموذجا،دراسة تخطيطية**"، دارالمعرفة الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 25.

[2] صالح لبعير، "**التوجه نحو الرقمنة و فعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص صحافة مكتوبة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، المسيلة، الجزائر، 2020،ص 43 .

[3] المرجع نفسه، ص 44.

[4] أحمد يس نجلاء، "**الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية**"، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2012، ص 16.

النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب[1].

2- خصائص الرقمنة :

تتميز الرقمنة بالخصائص التالية :

- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن إلكترونيا متجاورة [2].
- **تقليص المكان** : تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة و التي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة** : نتيجة حدوث التفاعل و الحوار بين الباحث و نظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة و تقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية و التحكم في عملية الإنتاج .
- **تكوين شبكات الاتصال** : تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال، و هذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين و الصناعيين و كذا منتجي الآلات و يسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى .
- **التفاعلية** : أي أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل و مرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار و هو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- **اللاتزامنية** : وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت .
- **اللامركزية** : و هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، فالانترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت.
- **قابلية التوصيل** : و تعنى إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.
- **قابلية التحرك و الحركية** : أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ..الخ
- **قابلية التحويل** : و هي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة .

---

[1] أحمد فرج أحمد، "**الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها**"، مجلة دراسات المعلومات، العدد 4، 2009، ص 11.

[2] أحمد مشهور، "**تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية**"، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دمشق، 2007/10/31، ص 7.

- **اللاجماهرية** : و تعني امكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، و هذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك
- **الشيوع والانتشار** : و هو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن .
- **العالمية و الكونية** : و هو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا ،حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة و معقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، و هي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا[1].

المطلب الثاني : أشكال الرقمنة

تأخذ الرقمنة عدة اشكال منها :

1- الرقمنة في شكل صورة : (**Mode image**) تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب و المخطوطات القديمة و خاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، و تشمل عدة نقاط تدعى بيكسال Pixel و هي فيما يلي :

_ احادي 1 بايت لصورة ابيض واسود : (Noir et blanc) تمثل ببايت واحد بقيمتين ابيض و اسود، و هي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ و سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة و شديدة الوضوح و صعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة و التلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي .

_ 8 بايت لصورة مستوى رمادي : (Niveu de gris) يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة اكبر على مستوى الذاكرة و هي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس احادي بايت.

_ 24 بايت او اكثر لصورة ملونة : (En couleure) هو الآخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، إلا انه يختلف عنه كون ان كل 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة الوان اساسية (احمر، اخضر، ازرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البتيات، و هذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

2- الرقمنة في شكل نص : (**Mode texte**) يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمنة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة الى رموز و علامات و حروف مع امكانية تعديل و تصحيح الاخطاء.

3- الرقمنة في شكل إتجاهي : (**Mode vectoriel**) و يعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الالي، و بتحويل من شكل ورقي إلى شكل

[1] أحمد مشهور، مرجع سبق ذكره، ص7.

اتجاهي و هي عملية طويلة و مكلفة يعتبر pdf شكل من اشكال اتجاهي بهدف نشر و تبادل المعلومات المقروءة الكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها و تأخد الجوانب التالية:

- ✓ الدقة : بالنسبة لتقنية pdf لا يمكن اعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح.
- ✓ الحجم المضغوط pdf صغيرة الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.
- ✓ التوافقية : يمكن قراءة ملف pdf عن طريق أي نظام تشغيل مجانا لان pdf لا يعتمد نظام تشغيل واحد.
- ✓ ملفات pdf يحفظ للمستخدم اعلى جودة عند قراءتها ،و بتركيز اجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف و دون تشويه لشكل الصفحة[1].

المطلب الثالث : فوائد الرقمنة

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور و العملاء للمؤسسات العامة و الخاصة و حتى الشركات نذكر منها :

1- الفوائد الاقتصادية :

- ❖ توفير المال و الوقت و الجهد على جميع الاطراف المتعاملة الكترونيا ،و توفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف اثناء العمل بالحكومة الالكترونية.
- ❖ مساندة برامج التطوير الاقتصادي ،و ذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص و بالتالي زيادة العائد الربحي.
- ❖ اتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل ادخال البيانات ،و تشغيل و صيانة البنية التحتية و امن المعلومات .
- ❖ توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة ، بدلاً من تشتيت الجهود و ازدواجية بعض الاجراءات في الحكومة التقليدية .
- ❖ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية و التجارة الالكترونية و ذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات و التقنيات و التبادل الداخلي للبيانات.

2- الفوائد الادارية :

- ❖ تنظيم العمليات الانتاجية و تحسين الأداء الوظيفي و القضاء على البيروقراطية و الروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- ❖ الشفافية في التعامل و إلغاء الواسطة و المحسوبية و المجاملة.
- ❖ إختصار الهرم الاداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية ،و الإسراع في تنفيذ الاجراءات الادارية و اختصارها .

---

[1] سهيلة مهلري، "**المكتبة الرقمية في الجزائر، دراسة للواقع و تطلعات المستقبل**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص ص 85-86.

- تنظيم قواعد عمل جديدة و بيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن بيئة الحكومة التقليدية.
- مفهوم اداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد و توحيد الجهود[1].

3- الفوائد الاجتماعية:

- ايجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية و مواكبة عصر المعلومات.
- تسهيل و سرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني.
- تفعيل الانشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة.

[1] مريم خالص حسين، "**الحوكمة اللكترونية**"،م جلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 04، العراق، 2013، ص 446.

المبحث الرابع : الاطار العام لرقمنة الظنام الضريبي

تعتبر الضريبة من الوسائل الفعالة لتحصيل ايرادات للدولة ،لذلك لابد أن يتمتع النظام الضريبي بالنزاهة و الشفافية التي تمكن من تحقيق أهداف الدولة، و الوصول الى نظام ضريبي فعال لابد من التحول الرقمي.

المطلب الأول : الخطوات السابقة لرقمنة النظام الضريبي

لاعتماد رقمنة النظام الضريبي لابد من تطبيق خطوات استباقية تمهيدا له، و التي تشمل مجموعة من التدابير و الأسس و التي تشمل ما يلي :

- وضع الإطار القانوني الداعم للتحول من التحصيل المادي للتحصيل الإلكتروني.
- إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكل عملية من عملية التحصيل الضريبي بما يسمح بدعم التحول للتحصيل الرقمي وبما يستهدف تحقيق هدفاً اساسيا يتمثل في تبسيط الإجراءات و زيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي.
- توفير النظم و المنصات الالكترونية الضرورية لتلقي و معالجة التصاريح و الأداءات إلكترونياً.
- بناء قدرات الكادر البشري و تأهيله بما يتلاءم مع آليات التحصيل الالكتروني للضرائب .
- من جانب آخر ،تستلزم رقمنة نظم التحصيل الإلكتروني للضرائب وجود انظمة دفع رقمية لمساندة هذا التحول و تطوير منظومة الدفع الإلكتروني .
- يستلزم هذا التحول ايضا وجود نظم للتسجيل الضريبي تتضمن تسجيل المكلفين ضريبيا إلكترونياً ،ذلك بمنح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص يتكون من رقم التسجيل الضريبي الخاص به تحت مسمى، حيث يقوم المسجل بسداد الضريبة و الغرامات المستحقة على الرقم الخاص به، و يتم تحويل هذه المبلغ الكترونيا إلى حساب هيئة الضرائب مباشرة .
- كذلك تتطلب عملية رقمنة التحصيل الضريبي التعاون و التنسيق مع كافة أصحاب العلاقة و استشراف متطلباتهم من هذه الأنظمة و التقييم الدوري لهذه الخدمات و مشاركة متلقي الخدمة في رقمنة التحصيل و تهيئة البنية التحتية، اضافة الى تأهيل الكادر البشري، و أجهزة الحاسب، و خطوط الاتصال، و توفير آليات ضمان أمن الفضاء الإلكتروني و حماية البيانات.
- من جهة أخرى ،يعتبر اعتماد " نظام الفاتورة الالكترونية " أحد الركائز الأساسية لرقمنة التحصيل الضريبي لاسيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك (ضرائب المبيعات والقيمة المضافة)، حيث تعد الفاتورة الإلكترونية بمثابة مستند الكتروني يسجل فيه أية عمليات توريد للسلع و الخدمات خاضعة[1]

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدو العربية**"، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2021، ص ص 7-8.

للضريبة و تفاصيلها بما يساعد جهات الضريبية على فرض و تحصيل و رد الضريبة في المراحل المختلفة لتوريد السلعة او الخدمة.

_ الاطار التشريعي :

يتطلب التحول الرقمي قوانين ضريبية و إجرائية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية و الإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، و بالنظر إلى وتيرة التكنولوجيات الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، و هذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية و الخصوصية و شروط و أحكام المستخدم و المسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب ودافعي الضرائب و ما إلى ذلك، فالتحدي الذي يكمن هنا في الاستعاضة عن التفكير الصارم الذي يمارسه المشرعون في كثير من الأحيان على الابتكارات التي يمكن أن تمتص من الاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية.[1]

_ الإطار المؤسسي الداعم لعمليات رقمنة التحصيل : تستلزم عملية رقمنة التحصيل الضريبي التنسيق ما بين كافة الجهات المعنية في الدولة، التي يأتي على رأسها وزارات المالية ممثلة في الهيئات الفاعلة في إطار هذه المنظومة المسؤولة عن التحول الرقمي مثل وزارة الاقتصاد الرقمي، كما تشتمل المنظومة أيضاً و على نطاق أوسع البنوك و شركات الدفع الإلكتروني، و شركات التقنية التي تختص بعمليات إعادة هندسة الإجراءات و بعض الجهات المانحة الدولية.[2]

المطلب الثاني : المستندات المعتمد عليها في الضرائب الالكترونية

تتمثل المستندات المعتمد عليها من طرف الإدارة الضريبية و المكلفين بالضرائب في الفاتورة الإلكترونية و الإيداع و الدفع الإلكتروني هذا و تعتمد الإدارة على عدة آليات لتحصيلها .

تعتمد الإدارة الضريبية أثناء فرض الضرائب الإلكترونية المستندات التالية من الفاتورة الإلكترونية إلى الايداع و الدفع الإلكتروني ونوجزهم فيما يلي :

1) الفاتورة الإلكترونية

- **تعريف الفاتورة الإلكترونية :** هي وثيقة رقمية تهدف إلى إنشاء إطار تنظيمي وتقني مناسب لإدارة نظام الفواتير ومراقبة الضرائب إلكترونياً، يتم إرسال هذه الوثيقة من قبل المرسل في شكل رقمي و تخزينها في نفس التنسيق من قبل المستلم كما هو الحال مع المستند التقليدي، يوجد مورد (لسلعة أو خدمة) يصدر المستند و مستلم للسلعة أو الخدمة (المشتري) الذي يتلقى المستند المقدم، أما من وجهة نظر المحتوى فهي لا تختلف عن الفواتير التقليدية، حيث يتيح ملف الفاتورة الإلكترونية للمستخدمين إضافة معلومات مفيدة أخرى إلزامية إلى قسم حسابات القبض و حسابات الدفع، و من وجهة النظر الرسمية فإن الفاتورة الإلكترونية لها نفس القيمة القانونية للفاتورة الورقية.[3]

[1] Kuralay Baisalbayeva and other, Digital Transformation of Tax Administration, Microsoft and Pricewat erhouse Coopers Beastingadviseurs, Vol 1, N° 1. 2017, p 16 et p 17.

[2] هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سبق ذكره،ص 8.

[3] Pamela Ciarciå, Francesco Bocci Camilla Valoti, The electronic invoice, Rodl and Partner, 2018, p 9 .

أما التنسيق الذي يجب أن تصدر به الفواتير الإلكترونية و ترسل و تودع و تخزن هو تنسيق رقمي يسمى XML الغة الترميز القابلة للتوسعة)، و هي لغة كمبيوتر تتيح تحديد و مراقبة معنى العناصر الموجودة في المستند، و بالتالي التحقق من المعلومات لأغراض الضوابط المطلوبة بموجب القانون ،بالإضافة إلى ذلك يجب هيكلة الفواتير الإلكترونية بتنسيق XML بطريقة تضمن عدم قابلية تعديل الأفعال و الحقائق و البيانات الممثلة فيها .[1]

- **مزايا الفاتورة الإلكترونية :** هناك مزايا كبيرة مستمدة من تنفيذ الفواتير الإلكترونية نوجزها فيما يلى:

- الوفورات التي تأتي من التخلي عن الورق كتخزينه الطويل الأجل ،حيث لم تعد المناولة أو الطباعة أو البريد ضرورية.
- القدرة على تحسين العمليات التجارية بما في ذلك تلك المتعلقة بالامتثال الضريبي.
- تحسين التفاعل مع الأنظمة و القدرة على التفاعل مع الأطراف الأخرى .
- يعود النقد الفوري لضريبة القيمة المضافة في وقت التقديم حيث يقوم النظام بالإبلاغ عن دافع الضرائب لأي فرق كبير بين ما يتم الإعلان عنه و القيمة الإجمالية للفواتير.
- توفر معلومات موجزة بشأن عدد العمليات و مقدارها لدى الإدارة إما عن طريق الاستعلام إلى النظام أو عن طريق البريد الإلكتروني حتى يتمكن دافع الضرائب من معرفة ما هو مطلوب قبل إعداد الإرجاع.[2]

2) الإيداع الإلكتروني :

- **تعريف الإيداع الإلكتروني :** يعرف الإيداع الإلكتروني على أنه نقل المعلومات الضريبية مباشرة إلى إدارة الضرائب باستخدام الإنترنت، و تتضمن خيارات الإيداع الإلكتروني ما يلي :

- الإرجاع عبر الإنترنت و الإعداد الذاتي ،أو استخدام برنامج كمبيوتر شخصي في إعداد الضرائب.
- تقديم الإرجاع عبر الإنترنت باستخدام برنامج كمبيوتر متخصص في الضرائب و إعداد برامج الضرائب.

- **مزايا الإيداع الإلكتروني :**

تتمثل مزايا الإبداع الإلكتروني للضرائب فيما يلي :

✓ الراحة ،بحيث يمكن تقديم العائدات في أي وقت (ليلا أو نهارا).

✓ زيادة رضا العملاء.

✓ اليقين في التسليم و التأكيد السريع حيث يوفر تأكيدا فوريا من إدارة الضرائب بأنه تم استلام العائدات.

[1]Pamela Ciarciâ, op-cit,p9.

[2] Márcio F Verdi, Raul Zambrano, Electronic Invoice in Latin America, Forum 22 of the General Assembly iota.organisation of tax administrations, podapast Slovakia, 2018, p 59.

✓ عمليات الاسترداد السريع حيث تتيح لدافعي الضرائب الذين يتلقون المبالغ المستردة الحصول عليها عاجلا.

✓ ضمان الخصوصية و الأمان لدافعي الضرائب.

✓ مرافق المساعدة عبر الإنترنت و أدلة المستخدم.

✓ استخدام برنامج إعداد الضرائب التجارية عبر الإنترنت .

✓ يلغي إشعارات الخطأ من الإدارات الضريبية الناجمة عن أخطاء إدخال البيانات.

✓ تخفيض تكاليف التشغيل لإدارة الضرائب عن طريق تقليل تكلفة التعامل مع عائدات الورق و الحاجة إلى توظيف أعداد كبيرة من الموظفين لطي الأشياء يدويا و فتحها وإرجاع العائدات و فرز المرفقات والتقاط البيانات .

✓ المعلومات في الوقت المناسب على العائدات .

✓ تحسين جودة البيانات مما يقلل من مخاطر عمليات التدقيق و العقوبات ،حيث أن العائدات المقدمة إلكترونياً بها معدل خطأ أقل بكثير مما يعيده الورق .

3) الدفع الإلكتروني للضرائب :

• **تعريف الدفع الإلكتروني للضرائب** : يعرف الدفع الإلكتروني على أنه تحويل الأموال من الحساب المصرفي للشخص إلى الحساب المصرفي لإدارة الضرائب باستخدام الإنترنت، يمكن إجراء المدفوعات الإلكترونية عبر الإنترنت و في أي وقت (خلال و بعد ساعات العمل المصرفي) و من أي مكان، عموما يتم تقديم عوائد نظام الإيداع الإلكتروني و الدفع الإلكتروني و يتم إجراء المدفوعات عبر الإنترنت و تقوم إدارة الضرائب بإرسال تأكيد إلكتروني يقر باستلام الإرجاع و / أو الدفع، في حالة المدفوعات الإلكترونية يتلقى دافعو الضرائب أيضا تأكيد الخصم من مؤسستهم المالية .

• **مزايا الدفع الإلكترونية :**

و تمثلت مزايا الدفع الإلكتروني للضرائب فيما يلي :

➢ الراحة، بحيث يمكن إجراء الدفع الإلكتروني في أي وقت و يمكن أيضا جدولة موعده تاريخ لاحق.

➢ خيار الدفع الآمن.

➢ تكاليف دفع مخفضة، لذا تستخدم بدلاً من الشيكات و العديد من البنوك تقدم خدمات دفع مجانية عبر الإنترنت .

➢ زيادة رضا العملاء.

➢ تحصيل الإيرادات بسرعة.

➢ تكاليف معالجة الشيكات منخفضة.

➢ يوفر معلومات في الوقت المناسب على المدفوعات.[1]

[1] Denise Edwards-Dowe, E-Filing and e-payments - The way forward, paper presented at caribbean organization of tax administration (COTA), Belize 2008,P 8 p9.

المطلب الثالث: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي

تتضمن عملية التحول نحو التحصيل الالكتروني عدد من المراحل الأساسية بما يشمل مرحلة التخطيط و الإعداد لتنفيذ المشروع ،و مرحلة تصميم و بناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي، إضافة إلى مرحلة اختبار و تشغيل و اختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني.

1) مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي

تعتبر مرحلة التخطيط و الإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي من أهم المراحل في إطار المنظومة الكاملة للتحصيل الضريبي الالكتروني حيث تحدد إلى بعيد امكانية نجاح هذا التحول ،تركز هذه المرحلة على إعداد الخطط الاستراتيجية و المستهدفات القومية لرقمنة التحصيل الضريبي، و على وضع التصور الخاص بإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكافة مراحل التحصيل الضريبي، و تحديد المقومات اللازمة لهذا التحول و طبيعة التحولات في الأطر التنظيمية و المؤسسية الداعمة لهذا التحول.

2) مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي

تركز مرحلة تصميم و بناء وثائق ونظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي و النظم الالكترونية و تنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الالكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة و اختبارها و تقييم مستويات أدائها.[1]

3) مرحلة اختبار وتشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني

تنصب هذه المرحلة على اختبار مدى سلامة و تكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة و من أهمها أنظمة تسجيل بيانات المكلفين ضريبياً، و أنظمة الجمارك و الدفع الإلكتروني ،إضافة إلى ضمان توفر خدمات الدعم و الصيانة الدورية لهذه النظم و تنفيذ اختبارات الجودة كما تركز هذه المرحلة على زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبيا بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها.[2]

المطلب الرابع : مكاسب رقمنة النظام الضريبي

تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية، و مكافحة التهرب الضريبي، و زيادة مستويات الامتثال، و دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد، و تسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل العبء على مؤسسات الأعمال و يدعم انتاجيتها ،إلى جانب غيرها من المكاسب الأخرى.

1) توسيع القاعدة الضريبية

- تعد زيادة التحصيل الضريبي و رفع كفاءة التحصيل و زيادة نسب الالتزام للمكلفين و رضا المكلفين بشكل عام على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة بالأخص رضا المكلفين عن الخدمات

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، المرجع السابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

الرقمية المقدمة من أهم مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي التي تؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية و زيادة الإيرادات الضريبية .

- تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب أكثر كفاءة و فعالية في مراقبة الامتثال و المدفوعات فيما يتعلق بالضرائب و جمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي .
- تساعد الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي و الدفع و من ثم توسيع القاعدة الضريبية.
- تقلل مستويات الاعتماد على العملات و المعاملات الورقية.
- تزيد من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية.[1]
- اختصار الوقت و الجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية.
- حصر الاقتصاد غير الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي، إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحقيق مستحقاتها الضريبية.

2) تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي :

- تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل و متابعة جميع الأرصدة بصورة الكترونية.
- عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها .
- و تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة ،إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي.
- تمكن المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.
- تساهم عملية الرقمنة في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي، عبر اعتماد استراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة ،تمكن من تقسيم المكلفين ضريبا اعتماداً على خصائص موضوعية، مثل نوعية المكلف و حجم مديونياتهم بهدف وضع إجراءات و تدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب .

3) زيادة الامتثال و تقليل التهرب الضريبي:

- تنعكس رقمنة التحصيل الضريبي على الفجوة الضريبية بشكل إيجابي حيث تخفظ الفجوة الضريبية.
- تزيد من نسبة الامتثال نتيجة دقة المتابعة الإلكترونية.
- تقليل التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على التسجيل الطوعي لدى الدائرة إلى جانب متابعة المكلفين غير الملتزمين و اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .[2]

---

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص ص 26 – 27.

- تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي.
- تساهم المعلومات الإضافية على مستوى النظام المعلوماتي التي توفرها مصالح التحصيل من تحديث بيانات الأوعية الضريبية و الاستفادة منها في إطار مكافحة التهرب الضريبي.

4) دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

- توفر رقمنة التحصيل الضريبي رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب و التي لا تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية .
- تبني نظم الفوترة الإلكترونية يساعد على المزيد من دمج الأنشطة في إطار الاقتصاد الرسمي.
- تطبيق رقمنة التحصيل يعزز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الضريبية لمتابعة التزام الأنشطة الاقتصادية كافة.
- تساهم رقمنة التحصيل في تسجيل بعض المكلفين ضريبيا العاملين في القطاع غير الرسمي و ذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي يتم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو الملومات التي يتم تجميعها لدى الشركاء.[1]
- المستوردين من الأفراد أو الأعمال غير الخاضعة (لم تبلغ حد التسجيل) ،فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة على الاستيراد أو المعاملات العقارية الخاضعة يؤدى إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة.
- تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي ،يتم مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة و مقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة اجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة و بين جهة أخرى مسجلة لديها.[2]

مكاسب أخرى لرقمنة النظام الضريبي:

- ✓ تطوير قدرات القوى العاملة.
- ✓ يبسط الامتثال ويساعد على منع الأخطاء الضريبية والاحتيال.
- ✓ يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب عن طريق تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد أسرع و إتاحة وصول أسهل إلى المعلومات ذات الصلة للإدارات الضريبية.
- ✓ تقليل من أوقات التشغيل و تخفيض التكاليف.
- ✓ تحسين تقنيات إدارة المخاطر و كفاءة التدقيق و تحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.[3]

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

[3] Kuralay Baisalbayeva and other, op-cit, p 7 p 12.

خلاصة الفصل الأول :

يعد النظام الضريبي أحد أهم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع في مختلف الدول سواء كانت متقدمة أم دول نامية، كما تعد وسيلة من الوسائل التي يتم من خلالها حل مختلف المشاكل السياسية و الاقتصادية و كذلك الاجتماعية، حيث تختلف أهداف النظام الضريبي من دولة الى أخر، و كهدف أساسي يعتبر النظام الضريبي أهم مصدر تمويل التي تساهم في الانعاش الاقتصادي و الاجتماعي ،بالنظر الى التطورات التكنولوجية التي وصل اليها العالم الان لابد من تطبيق رقمنة النظام الضريبي و القطاعات التابعة له و التي يكون لها أثر اكيد و مباشر على الاقتصاد ككل، لاسيما توفير المعلومات الصحيحة و البيانات اللازمة بالسرعة المطلوبة و الوقت اللازم، كما يسهم في تحقيق الشفافية و الحد من التهرب الضريبي و تحقيق العدالة الاجتماعية، و منه الأداء الأمثل و الكفاءة العالية للضريبة.

الفصل الثاني : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الثاني :

ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاداة الرئيسية الرافعة للاقتصاد الوطني نحو النمو و الازدهار، يعد من أهم أدوات النمو الاقتصادي و عنصر فعال لتحقيق التنمية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الظاهرة الاقتصادية التي تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة الى أخرى على المدى الطويل، كما يحتل أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية و عدم قدرتها على مواكبة العولمة، و بالتالي تسعى جاهدة لجذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها و خلق المناخ الاستثماري الملائم بتقديم مختلف الحوافز المادية، التشريعية، التسويقية، المالية و الضريبية، ليس فقط اعفاءات و تخفيضات في الضرائب و الرسوم، بل أكثر من ذلك النهوض و عصرنة و رقمنة النظام الضريبي حتى يولكب التطورات التكنولوجية في المجالات الأخرى، و حتى يستوعب اثار الاستثمار الأجنبي، لما ينقله من مهارات تسييرية و ادارية فضلا عن ذلك التكنولوجيا المتطورة، كما يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، و قد تم تقسيم هذا الفصل كالآتي :

- **المبحث الأول** : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثاني** : محددات و دوافع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثالث** : دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لمدى تأثيره على اقتصاد بلد ما و خاصة الوارد منه.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

سنحاول في هذا العنصر من البحث التطرق إلى مختلف التعاريف و المفاهيم التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الاقتصاديين و الهيئات و المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، كما سنتطرق ايضا الى أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر و ما هي الدوافع التي تحفز على تبني كل نوع سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الدولة الأم .

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد تعددت التعريفات التي قدمت لشرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد و اختلاف الجهات التي قدمت تلك التعاريف، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية أو الباحثين المختصين، و فيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر.

1) يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي، يقوم على أساس علاقة طويلة المدى تعكس المصالح الدائمة و القدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمر (الدولة الأم) و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (الدولة المضيفة)، حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة أو امتلاك أصولا في مشروع في دولة أخرى، على ألا تقل نسبة الملكية عن 10 % من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة.[1]

2) يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر في دليل ميزان المدفوعات على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للشركة المستثمرة، و ذلك بهدف ممارسة قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل % 10 من رأس مال تلك المشروعات، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت و التأثير في مجلس الإدارة.[2]

---

[1] حسان خضر، "**الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا**"، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.

[2] Sandrine Levasseur, investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales, Revue de l'OFCE, N35, 2002, p104

3) أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه.[1]

4) بينما تعرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، و تأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي و يكون ذلك من خلال :[2]

- ✓ المساهمة في رأس المال.
- ✓ إعادة استثمار الأرباح.
- ✓ عمليات الإقراض والاقتراض بين المستثمر و فروع الشركات.

5) كل من Hess & Ross يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات من طرف المستثمرين الأجانب، أو شرائهم لشركات محلية في الدولة المضيفة و غالبا ما تكون نسبة الملكية 10 % من أصول الشركة.[3]

6) كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين في دولة غير دولته، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، زيادة على قيامه بتحويل موارد مالية، و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.[4]

اعتمادا على ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بمجموعة الخصائص التالية :

1. أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي .
2. أنه استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيفة .

---

[1] هيل عجمي جميل، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته**"، مجلة أريد للبحوث و الدراسات، العدد 1، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2002، ص 52.

[2] OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002, P13.

[3] جمال محمود عطية، "**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**"، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001، ص 18.

[4] عبدالله محمد عبد العزيز، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**"، دار النقاش، عمان، 2005، ص 15.

3. قد يأخذ شكل إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة مشروعات قائمة أو جديدة كما هو الحال في المشروعات المشتركة .

4. الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة التصويت فيه (% 10).

5. لا يتضمن تحويلات مادية فقط، و إنما يشتمل أيضا على تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، و الخبرات الفنية، و الإدارية، و التسويقية، و التنظيمية.

6. تعد القدرة على المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه العنصر المميز له عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي و اندماجها في العولمة فإن سياساتها التقليدية لم تعد تفي بالغرض لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما يشهده العالم من تطورات اقتصادية هامة و بالتالي أصبحت مرحبة بالشركات المتعددة الجنسيات باعتبار ظهور العولمة أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الإنتاج و المعاملات في ممارسة أنشطة الأعمال، لذا عرفت تدفق عدة أشكال من الاستثمارات مباشرة ، نذكر منها:

1) الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى – Wholy Owend Foreign:[1]

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبى تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة و مطلقة للمستثمر الأجنبى، أي نقل مهاراتها الإدارية و الفنية و التسويقية و التمويلية و مهارات أخرى إلى بند مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، و تحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية :

- بناء مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل .
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل و يجرى ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

2) الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة) :

[1] رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 142.

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، و إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال ".

3) عمليات أو مشروعات التجميع :

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(خاص و عام) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و في معظم الأحيان و خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، و تدفق العمليات و طرق التخزين ،و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية بمقابل عائد مادي يتفق عليه، و يمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي .

و تلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع الكون للمنتج النهائي، أو لكبر السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع .[1]

التصنيفات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من الأشكال الأخرى التي يمكن أن ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1) **تصنيفCharles Oman** : الخاص بمصطلح الأشكال الجديدة للاستثمار " و الذي يشمل مختلف النشاطات الشركات المتعددة الجنسيات الهادفة إلى توريد الموارد و المعدات التكنولوجية و كذا الأساليب التسييرية و الادارية لمشاريعها الاستثمارية في البلدان المضيفة، حيث يمتلك البلد المضيف أكثر من 50% من رأس مال المشروع الاستثماري ككل، و حسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ أشكال جديدة أهمها :

- **المؤسسات المشتركة : joint venture entrreprises** تعد المؤسسات المشتركة أحد أشكال التعاون الاستراتيجي بين الشركات الرائدة في العالم ،حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى إنشاء شركات مختلطة بين أحد الشركات الأجنبية وكذا أحد الشركات المحلية (عامة كانت أن خاصة) و ذلك بغية إنتاج منتوج أو خدمات لحاجات السوق المحلي أو الإقليمي ،كما تنشأ هذه الشركة على إثر مساهمة الطرفين بحصص معينة من رأس مال مؤسستهم المشتركة.[2]

---

[1] قاسم نايف علوان، "**ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 335.

[2] عبد القادر ناصور، "**اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : دراسة تحليلية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 27.

- **عقود المفتاح في اليد The key in hand contract** : هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي و الوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف عليه حتى بداية التشغيل و ما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني و عادة ما تكون مثل هذه العقود في المجال الصناعات التحويلية و كذا المرافق العامة.[1]
- **عقود الإدارة Management contrat** : تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من أنشطة و عمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف و ذلك مع التزامها بتكوين و تأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها مع الطرف المحلي و ذلك مقابل فوائد مادية و تعد عقود الإدارة الدولية للأعمال خاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران و غيرها حيث يترتب عن هذه العقود تحويلات هامة للعملة الصعبة[2].
- **اتفاقيات منح التراخيص Licence agreement** :[3] هي اتفاقيات يتم بموجبها قيام شركة أجنبية بمنح ترخيص إلى شركة محلية قصد استعمال تكنولوجياتها الخاصة بإنتاج منتوج معين على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة من أرباح المشروع الاستثماري، إضافة إلى إمكانية شراءها للموارد الأولية بأسعار كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي و التسويق بالمنتج Settlement product .
- **الاندماج والاستحواذ Mergers and Aquisition** : و هذا النوع من الاستثمارات جاء نتيجة لنجاح عمليات الخوصصة ،فتندمج شركة محلية مع أخرى أجنبية [4]، و يتم دمج أكثر من شركتين عادة ما تكون إحداها أكبر من بقية الشركات، و هدف هذه الاستثمارات هو إعادة هيكلة الشركات الصغيرة و الحصول على مستوى أفضل من المعلومات لمواجهة المنافسة القوية[5].

2) تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات :

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى :

- **الاستثمار الباحث على الثروات الطبيعية :** هدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال تلك البلدان الغنية بالمواد الأولية كالبترول و الغاز والمنتجات الزراعية، إلى جانب ذلك الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.[6]

---

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني و اخرون، " **مبادئ ادارة الأعمال بمنظور منهجي متقدم**"، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 152.

[2] Charles oman et autre,''Les Nouvelles Formes d'investissement dans les pays en voie de Devloppement'', OCDE,paris,p11.

[3] Josette,payrard , ''Gestion financière internationale'', Gaetan Morin,Quèbec, 2000, p201.

[4] United Nations,''FDI Central Asian Economics : Polices And lssus ,Economic And Social Commission, For Asia and pacific : studies in trade and investment'', United Nations Publications ,2003, p10.

[5] Bitzenis,''The Balkan :FDI and European Union Accession'', Ashgate Publishing , London , 2009, p78.

[6] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص4.

- **الاستثمار الباحث عن الأسواق** : ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، و يعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم حيث اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات ،كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، و في هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات كما أن له آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك و غير مباشرة على التجارة، و من شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.[1]
- **الاستثمار الباحث على الكفاءة** : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية .[2]
- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة وأصول إستراتيجية** : يتم هذا النوع من الاستثمار في المرحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات ،عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، و يعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و معدات الدولة الأم.[3]

3) تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة :

يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم) حيث أنه يقسم على هذا الأساس إلى نوعين هما : الاستثمار الأفقي ،الاستثمار العمودي .

الاستثمار الأفقي : Horizontal FDI أين تقوم الشركة بإنتاج نفس السلع أو سلع متشابهة في البلد المضيف كما في البلد الأصل وذلك بهدف الاستفادة من مزايا الاحتكار أو الاحتكار المتعدد ،حيث يوجد هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالإنتاج في عدة مواقع بهدف الدخول إلى عدة أسواق خاصة عند ارتفاع تكاليف التجارة و التصدير[4] ،ففي هذا النوع من الاستثمار تقوم

---

[1] حسين عبد الله الأسرج، "**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، 2000، ص 12.

[2] عيسى محمد الغزالي، "**الاستثمار الأجنبي المباش – تعاريف و قضايا**"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 33، ص 6.

[3] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] Masten,C.R.M , ''The impact of exchange rate volatility on united states FDI, in latin america'', proquest infprmation and learning company,united states, 2008, p 21.

تقوم الشركة بوضع كل هيكل إنتاجها في البلد المضيف باحثة عن الأسواق حيث تتأثر بحواجز التجارة و تكاليف النقل و هذا الاستثمار هو بديل للتجارة[1].

الاستثمار العمودي : Vertical FDI في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فان الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية، و تهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي Back Ward VFDI أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الاماميforward VFDI)[2].

4) تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة الدول المستقطبة له :

يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع :

- **الاستثمار الأجنبي الهادف إلى إحلال الواردات :** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار" تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن و النمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاج سبيل التنمية المستدامة " تعويض احتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات و الشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.[3]
- **الاستثمار الأجنبي الهادف إلى تعزيز الصادرات :** يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها و يساهم في توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والسياسية والتكنولوجية.[4]

---

[1] Bento ,J.PC.''Economic Integration ;internationale trade and the role of FDI'', Deutsche national Bibliothek,Germany , 2009, p 26.

[2] Ben Hamouda.H ;Oulmane.N et sandretto.R,''Emergence en Méditeranée :Attractive des investissements internationaux et délocalisation'', L'Harmattane, France, 2009, p 272.

[3] بلال بوجمعة، " **سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر** "، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 11.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية(منظماتها,شركاتها,تداعياتها)**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 184.

❖ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية :** وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح و الهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث، فهي عبارة عن حوافز تقدمها الحكومة للمستثمر الأجنبي من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبى المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة , فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى : التفسير التقليدي و التفسير الحديث.

1) التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

أولا : النظرية الكلاسيكية :

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط .[2]

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي :[3]

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

---

[1] Drrifiled, N and R, ''foreign direct investment and the ceation of local linkages in pacific island economies'', island of the world VIII international conference, Taiwan, 2004, p 6.

[2] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55.

[3] عبدالسلام أبو قحف، "**نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**"، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،1989 ، ص 32.

4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

5. وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية .

ثانيا : نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ،بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.[1]

كما أن توافر بعض جوانب و عناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي :[2]

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- ✓ توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية.
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة و سعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة و سعر أعلى.
- ✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- ✓ الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها و التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
- ✓ الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و التكاملية و التي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة و نتيجة للقوة التنافسية الأكبر و المستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في

[1] عمر صقر، "**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**"، الاسكندرية ، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص 48.

[2] فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 181.

أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجـــمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة و من ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب ".[1]

ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية[2]

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان "هايمر" أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ،اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراع النظرية السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف،" **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**"،م جموعة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 398.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره,ص 49.

2) التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي :

أولا : نظرية توزيع المخاطر :[1]

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها في عملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشاهدة للفكرة العـامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ،كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة و منها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية و من ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى و أخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة ،حيث يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة و التي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية و الحسابات الآلية منها بشكل خاص.[2]

و لكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمرها و هي كالآتي :[3]

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص48.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص182.

[3] علي عباس، "**ادارة الأعمال الدولية**"، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 165-168.

المرحلة الأولى : مرحلة الانتاج والبيع في السوق المحلى

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية و إشباع حاجات مواطنيها المتجددة و ليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج ،فالدفعة الاولى من انتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ،إلا ان عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل و في الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق و ارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها و في نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة و المتخصصة و البحث عن قوى عاملة مدربة.

المرحلة الثانية : مرحلة النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة و يقبل الناس على شرائها في السوق المحلي و تبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة،حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج و تواصل تحسين السلعة و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي و في نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين و تجار الجملة و التجزئة ،مركزة في حملتها على جودة السلعة و فوائدها .

المرحلة الثالثة : مرحلة نضوج السلعة

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي و الأجنبي بنجاح و أصبح المستهلك نتيجة لتجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له و في هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج و استمرار مستوى جودته و التأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي و في إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي و الخارجي و المحافظة على أرباحها و مبيعاتها حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الانتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من

الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ،أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم و الجمارك و الضرائب ... الخ

من هنا تقوم الشركة بتأسيس و بناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة و مع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة و التكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة و الشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة و شائعة و مألوفة و يصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا و احتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا و عندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور و انخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة و يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات و غيرها من الإجراءات.

المرحلة الرابعة : مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية و بدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة و تبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة و أحجامها وألوانها و عبواتها و أسعارها ... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو كما الأسواق و هو ما يطلق عليه " بالإستراتيجية الهجومية ".

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .
2. . ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع و بالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

ثالثا : النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي

لقد قام دنينغ Dunning بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الاجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.[1]

و قد قام دنينغ بتحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير التراخيص.
3. أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل : انخفاض الأجور و اتساع السوق و توفر المواد الأولية.[2]

و يرى دنينج أنه يوجد انفاق على نطاق كبير , على الاستثمار الأجنبي المباشر , يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ،يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل : انخفاض تكلفة الموارد ،اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[3]

و وفقا للنظرية الانتقائية ،فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع ،فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية ،حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر ،كما صنفها دنينجDuning إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق ،تحركات المنافسين

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] عمر صقر، "**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 46-50.

[3] المرجع نفسه، ص 50.

و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي.[1]

بالرغم من محاولة هذه النظرية أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها ،كما أكد على ذلك بكلي (Bacli) عام 1982 أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض ،تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها ،كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية.[2]

رابعا : نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)[3]

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية .

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ،حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة .

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] المرجع نفسه ، ص 57.

[3] المرجع نفسه،ص 70.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم التفاصيل.

المطلب الرابع : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية و المتقدمة منها ،و يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

- تقليل نسبة البطالة في الدولة المستثمر فيها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة أو إعادة تأهيل المشاريع الموجودة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمجتمع.
- يعد الاستثمار الأجنبي أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستثمر فيها.
- خلق التنافس بين المشاريع الاستثمارية داخل الدولة المستثمر فيها.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية ،فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ،و من ثم ارتفاع عوائد الملكية، و هو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات و زيادة الاستثمارات.
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، و تقليل عجز ميزان مدفوعاتها.
- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي ،و تحقيق الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- التقليل من الواردات من خلال استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تحسين نوعية المنتجات و التقليل من تكاليفها، من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع و الخدمات في الاسواق المحلية و العالمية.

[1] خضير عقبة، "**أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء لأسواق المالية : دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق المالي:دراسة حالة سوق الدوحة–قطر خلال الفترة 2008–2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 28.

المبحث الثاني : محددات و دوافع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، و لكن دافع الربح يمارس تأثيرا رئيسيا على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال، و لتحقيق هذا الهدف يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره .

-الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب ديري : يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف و الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و المؤسساتية و كذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة ،حيث درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى و أن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة و الدول النامية.[1]

المحددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر :

لقد تمت دراسة محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأدبيات الاقتصادية من طرف Hymer , Caves , Horst , Vermon , Dumming , وغيرهم[2]، و تنوعت هذه المحددات كالتالي:

أ- **حجم سوق البلد المضيف** : عادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية

مقارنة بالأسواق الصغيرة[3]، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق البلد الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف[4]، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف[5].

ب- الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الاساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى

---

[1] ديري زاهد محمد، "**ادارة الأعمال الدولية**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص ص 161-162.

[2] Rastion J.L, and Ghersi G , ''le système alimentaire mondiale :concepts et méthodes , Analyses et dynamiques'', edition Quea , France, 2010, p 396.

[3] Jaumotte.F, ''foreign direct investment and regional trade agreements : the market size efect revised'', international monetary fund working paper 04/206, 2004 , p 2.

[4] Wei,Y and Liu,X,''FDI in China :Determinants and impact'',Edward Elgar,UK,2001,p39.

[5] Khader, B and Rosens, C, ''Belges and Arabs'', Lovain la Neuve, presses Uniersitaire de Louvrain, Belgique, 2004, p 209.

تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة، و قد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر و من بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، و دراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية[1].

ت – البنية الأساسية : يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددا هاما و رئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، و يراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة و كذلك العالم الخارجي، و وسائل اتصالات متطورة و التي تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة و المركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل من عملية تبادل البيانات و المعلومات بين الفروع والمركز[2]، حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بهاكل من Chen و chang و Zhang حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير إيجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد[3].

ث – سياسات اقتصادية كلية مستقرة : إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل الحجز التجاري.[4]

ج– الإصلاح الاقتصادي : ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و ترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع، إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) أن اتجاه

---

[1] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] أميرة حسب الله، "**تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر في ظل العولمة**"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، مصر، 2006، ص 22.

[3] Chen.C,Chang.L,Zhang.Y, ''The Role of foreing direct investment in China's post Economic Devlopment'', World Devlopment,Elsivier Science LTD, Vol23, No.4, Geat Britain, 1995, p 691.

[4] غازي عبد الرزاق النقاش، "**التمويل الدولي و العمليات المصرفية**"، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 63.

الدول النامية إلى اقتصاد السوق و الخصخصة قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول ،كما أوضحت دراسة Fukao أن إتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق قد كان له دور مهم في تدفق الشركات اليابانية اليها.[1]

ح- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي :** تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات، و يمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال :[2]

- **معدل نمو الصادرات :** حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.

- **الرقم القياسي لأسعار الصادرات :** فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إذ أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من بينها : دراسة كل من "2013" Sharma et al على الصين والهند خلال الفترة 1976-2011 أظهرت وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات و من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات بالصين، و علاقة سببية في اتجاه متبادل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، و ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات .

و أظهرت نتائج دراسة "2008" Samsu et.al وجود علاقة تكامل مشترك ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، و وجود علاقة سببية على المدى الطويل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات بماليزيا خلال الفترة (1970-2003).[3]

خ- **الحوافز المقدمة في الدول المضيفة :** تمثل حوافز الاستثمار محددا هاما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية ،بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، و قد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات

---

[1] حسن بن رفدان الهجهوج، "**اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**"، مؤتمر التمويل و الاستثمار، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص 67.

[2] فريد أحمد سليمان قبلان، "**مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها،دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول النامية الأخرى**"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 46.

[3] Samsum.S.H,Derus.A.M,Ooi,A.Y and Ghazali.M.F,''Causal Links between Foreign Direct investment and Exports :Evidence from Malysia.International Journal Of Busness Management,3(12),2009,p 177-183.

الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية و توفير المواد الخام و توفير البنية التحتية[1]، و قد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، و تخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسع في المستقبل.[2]

د- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر : يشير ارتفاع هذا المحدد في البلد المضيف إلى قلة الخطر و توفر البنية التحتية الجيدة و نجاح سياسات الاستثمار إضافة إلى وجود ظروف سوق جيدة[3]، كما يشير إلى توفر محيط استثمارات جيد في الدول المضيفة ما يحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف. [4]

ذ-تكلفة العمل : لقد توصل كل من "1980" Dunning و "1991" Vergerlers إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات أجور البلد المضيف و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.[5]

المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة و مسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي، و يمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف و تباين توجهات المشرع و ذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي:[6]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا و مدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.

- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و الحاجة لتشغيلها.

---

[1] زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي، العلاقات و النقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 384.

[2] زيدان محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة اتقالية – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، ص 120.

[3] Jonathan Jones, Collin Wren, ''FDI and The Regional Economy'' , Ashgate, England, 2006, p 48.

[4] Chunlai Chen, ''Foreign Direct Investment in China : Location Determinants,Investor Differences and Economic Impact''Edward Elgar,UK, 2011, p 100-101.

[5] Ying QI-Wei,Xiaming Liu, ''FDI in China :Determinants and Impact'', Edward Elgar, UK, 2001, p 41.

[6] بولرباح غريب ،"العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها : دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10،ص 27.

– حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

– الظروف السياسية السائدة في الدولة و التي تؤثر على السياسات الاقتصادية و تنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

و لكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و متوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية.
- ✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين و حل النزاعات القائمة بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين العناصر التي تندرج ضمن اتحادات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي.

الاستقرار السياسي : يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن إدراجها في عنصرين :

- ✓ عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية.
- ✓ عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخوصصة، الملكية العامة، ...).

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد ،الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه ،نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر و يمكن إيجازها في النقاط التالية :[1]

– التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة و بدون تعويض .

– التأميم و تحويل المشروعات إلى ملكية عامة .

[1] بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص 103.

– فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

_ الالغاء و عدم الوفاء بالعقود و الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الاجانب و الدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي و طبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و المصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

أولا– دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية :

1– طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة : تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق ،بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الانتاج فيها.[1]

2– زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها : التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ،فلن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته.

و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها انخفاض مستوى أجورها، و تعتمد أغلب الشركات الأوربية و اليابانية هذا السياق محققة في أن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية.[2]

---

[1] دريد محمود السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

3 – زيادة المبيعات : مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ،فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة ،و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ،تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4- تخفيض المخاطر : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة ،فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.[1]

5- تحسين الموارد و ضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و يهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة ،تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6- الاستفادة من المزايا المكانية : التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و / أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع : يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك.[2]

---

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] طاهر مرسى عطية، "**أساسيات ادارة الأعمال الدولية**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 185.

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، و من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل ،اضطرار شركة كرايزلر، و هي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، و نتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) و شركة جنرال موتورز General Motors اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية ،مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، و شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.[1]

8- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة :** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.[2]

إن هناك أسباب ظاهرية و أخرى خفية للاستثمار في دول أخرى، و تمثل الأسباب الظاهرية و التي سبق عرضها الواجهة الحضارية و الأسباب المشروعة للشركات الدولية، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروع، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، و الدول القوية مدفوعة و منذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.[3]

ثانيا : دوافع البلد المضيف[4]

تسعي مختلف الدول المتقدمة و النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أصبحت تنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينيات و سبعينيات القرن العشرين، و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

[3] طاهر مرسى عطية، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[4] Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61.

أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية .

1 – سد فجوة الادخار الاستثمار : عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية ،و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية ،صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي .

و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2– تحسين وضعية ميزان المدفوعات : تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا ،عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته .
- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، و دخول

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات التجهيزات المعنية و / أو يورد هذه الأخيرة بذاته، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية .

3- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني : ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4 - الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية : تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه و الاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية ... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6 - تخفيض مستوى البطالة : من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7- نقل التكنولوجيا الحديثة : تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، و هذا ما يمكن أن

يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية ،حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة ... الخ، علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار ،كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال (Capitaux financiers)، بل في تحويل الأصول غير الملموسة (Actifs intangibles) و مع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز بالتأكيد على عصرنة قطاع البنوك و قطاعات تمويل الاستثمارات.

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى البلدان النامية خاصة الى خلق امتيازات و تحفيزات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها للاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا و معرفة فنية و ادارية، اذ ان بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الاموال اللازمة لإقامة المشاريع إلا ان عدم تزفر التكنولوجيا الحديثة و المتطورة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، و يمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر و عيوبه في ما يلي:

الفرع الأول : مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

1) مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:[1]

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية حيث ان هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الاعباء الثابتة، و هذا ما يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي اصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

[1] فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه: قسم العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص 51.

– يضمن دخول الاموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا الى اعطاء امكانية كبيرة لتشجيع استثمارات اضافية أو تكميلية تمس الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الانتاجية المختلفة و هذا يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية و الخاصة.

– اكتساب قدرة أكبر على الانتاج و تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الانتاج من خلال ما يسمى ب " الصناعات المغذية ".

– اسهام منتوجات فروع الشركات الاجنبية التي تسوق في السوق المحلية في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتوجات و خاصة عندما يكون من الضروري تقديم المعلومات.

– اضافة الاستثمارات الاجنبية الى التكوين الرأسمالي للاقتصاديات البلدان النامية و تعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات او اعادة استثمار عوائدها.

– دعم لميزان مدفوعات البلد المضيف ايجابيا، و ذلك نظرا لزيادة حصيلة ذلك البلد من النقد الاجنبي (حساب العمليات الراسمالية).

– يساهم الاستثمار الأجنبي في تسويق المنتوجات المحلية و اقتحام الأسواق العالمية وهذا يؤدي الى توسيع السوق ومن ثم جلب العملة الصعبة.

– مساهمته في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتصليح و رصف الطروقات المؤدية الى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحى و الكهرباء.

2) مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

– يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة مجموع الارباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له.

– استغلال الموارد الاولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة منها النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة اقتصادياتها.

– ضمان و استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.

– استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج الى جانب استغلال فرصة سعة الاسواق التابعة للدول اين يتم الاحتكار و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط .

– الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة و المتمثلة في الامتيازات الضريبية و الجمركية و ربما الحصول على الامتيازات المالية في شكل اعانات مالية تقدمها الدول

المضيفة التي تمتلك الموارد المالية او في شكل قروض هذا ما يسمح بتذليل العراقيل و مختلف العقبات التي تعيق تجسيد هذا المشروع[1].

الفرع الثاني : عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

في مقابل تلك الايجابيات هناك عدة عيوب التي قد تعيق كل من الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الدول المضيفة له.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له :

تتلخص فيما يلي :

– تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعة المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة لما يؤدي هذا حتما في المستقبل الى انهيارها و زوالها و من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب و السبب يعود الى ان هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون .

– المعارف و التكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر احيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات هذا من جهة و من جهة اخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة مما يؤدي الى زيادة حدة البطالة عوض تخفيضها .

– الاستثمار الاجنبي المباشر قد يتسبب فيما يعرف بازدواجية النظام الانتاجي المتبع في الدول المضيفة و ربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية اجنبية قائمة على اساس استخدامها فنون انتاجية حديثة و عالية، و مشاريع استثمارية اخرى محلية تستخدم أساليب انتاجية لا ترقى لسابقتها و منه الأمر الذي يؤدي الى عدم عدالة توزيع الدخل.

– خطر المراقبة الاجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ،وخطر توسعها لتصل الى المجالات الاخرى غير الاقتصادية و من بينها مجالات اجتماعية، ثقافية، و ربما حتى سياسية .

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له :

اما بالنسبة للدول المصدرة له فتتمثل عيوبه فيما يلي :

– في المدى المتوسط و بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الاصلية لها الى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 52–53.

– القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة و التي تعيق في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الارباح منها الى الدول الاصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

– الاخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية ،عمليات المصادرة ،التأميم و التي تنجم من فعل اما عدم الاستقرار السياسي، و وذلك في الدول المضيفة.

و في الأخير الاكيد ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له و الدول المصدرة له و ذلك لما يتمتع من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، و في ذات السياق للاستثمار الأجنبي المباشر عيوبا، الامر الذي يدفع بأطرافه الى ضرورة اتخاذ تدابير اكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه و التخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

المبحث الثالث: دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الرقمنة على مستوى الجهات الضريبية دورا هاما في تحسين و زيادة كفاءة الاداء الضريبي و توفير وتبسيط الاجراءات للحكومة الضريبية ،كما تلعب رقمنة النظام الضريبي دورا هاما في وضع القرارات السليمة و الصحيحة بالنسبة الجهات المعنية بالاتخاذ القرارات لاسيما في ما يخص اليات و طرق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و اساليب تشجيعه.

المطلب الأول : علاقة هيكل النظام الضريبي بالهيكل الاقتصادي

يلعب النظام الضريبي دورا هاما بالنسبة لمختلف الدول، و ذلك لمدى تأثيره على مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية و كذلك الاجتماعية، و بالتالي تسعى الدول الى تحسين و زيادة كفاءة النظام الضريبي لتأثيره الايجابي أو السلبي على الهيكل الاقتصادي.

1) أثر رقمنة الضريبة على الانفاق الاستهلاكي:

حرصت رقمنة الضريبة على الالتزام و الاداء التام بأداء الواجب الضريبي و المساهمة في ترسيخ الشفافية و المساواة بين جميع المواطنين دون استثناء، و الحد من التهرب الضريبي، و ذلك من خلال التوجه نحو الدفع الالكتروني للضرائب ،حيث إذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للمكلف ذو الدخل المحدود، فإن ذلك سيؤدي إلى التخفيض من استهلاكاته للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية و يتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة، و بالتالي فان رقمنة الضريبة تسمح بتوفير مختلف المعلومات و البيانات حول المكلفين بالضريبة و بالتالي تخفيض الضريبة على المكلفين ذوي الدخول الضعيفة لعدم التأثير على استهلاكهم.

أما ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار فقط، إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك و الادخار.[1]

2) أثر رقمنة الضريبة على الادخار:

إن فرض الضريبة الرقمية على المكلفين بالضريبة سيؤدي إلى تخفيض الدخول المتاحة للادخار لدى الأفراد، و هذا يعني أنه سيؤدي إلى إنقاص مدخراتهم، و لكن فرضها على الطبقات الفقيرة لا يؤثر على ادخارها لأنها لا تمتلك فائضا تدخره بل بالعكس فإن الطبقة ذات الدخل المرتفع سوف تضحي بجزء من مدخراتها لكي تحافظ على مستوى معيشتها.

[1] رفعت محجوب، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الثاني، 1971، ص 371.

3) أثر رقمنة الضريبة على الإنتاج والعمالة :

تؤثر رقمنة الضريبة في القوة الشرائية للفرد و بالتالي في مستوى معيشته، و تؤثر في إنتاجيته ،كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل، يرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز لزيادة الإنتاج و الدخل و المحافظة على مستوى معيشي معين و ذلك ان الرقمنة الضريبية تسمح باتخاذ القرارات الصحيحة و السريعة لتوفر المعلومات الفورية و تحليلها و بالتالي القدرة على تحديد القطاع الانتاجي الذي يتطلب خفض الضرائب بتقديم اعفاءات، و هذا ما يطلق عليه بالضريبة المحفزة، و قد تخفض رقمنة الضرائب من كميات الإنتاج، إذ أنها تزيد من كلفة الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الاستثماري ،مما يؤثر على حجم العمالة ذلك بأن الرقمنة تسمح بتحديد القطاع الانتاجي أو الاستثماري بطريقة دقيقة و بكفاءة عالية الواجب زيادة الضرائب عليه ،في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد مال كمية الإنتاج و يساعد على تنشيط المجال الاقتصادي و يزيد من حجم الاتفاق الاستثماري ،مما يؤدي الى زيادة العمالة و هذا ما تتبعه بعض الدول باتخاذ سياسة ضريبية من شأنها اعفاء ارباح بعض النشاطات من الضرائب و ذلك للحد من ظاهرة البطالة.

4) أثر رقمنة الضرائب في درجة النمو:

إن صور الهيكل الضريبي تختلف من مرحلة لأخرى بسبب الظروف التي يمر بها البلد و حسب التطور الاقتصادي ،حيث ساهم تفعيل الرقمنة الضريبية في ظل العولمة في جعل المهام الضريبية اكثر كفاءة و فعالية و مرونة لما توفره من شفافية ودقة في المعلومات ،ففي بداية التنمية حيث تكون حاجة البلاد ماسة لتمويل مشاريعها البدائية الضعيفة و إقامة البنى التحتية، و بالتالي فإن رقمنة الضرائب تسهل على الادارات الضريبية بتحديد الضرائب ذات الحصيلة الوفيرة التي تكون مطلوبة في هذه المرحلة كضرائب الاستهلاك و ضرائب الأملاك العقارية و محاولة الابتعاد على ضرائب الأرباح و ذلك قصد تشجيع الادخار و الاستثمار.

و لكن بعد أن تحقق الدولة نشاطات اقتصادية واسعة و متينة فإن ذلك يستوجب فرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة و إتباع أساليب للتقليل من الهوة الواسعة بين أصحاب الدخول المرتفعة و أصحاب الدخول المنخفضة و ذلك قصد تحقيق العدالة الضريبية و من ثم يكون هناك توزيع عادل للدخول و الإعفاءات.

5) أثر رقمنة الضريبة في معالجة الكساد :

يساهم الهيكل الضريبي في معالجة مختلف الازمات الاقتصادية لما يوفره من معلومات دقيقة و صحيحة لمختلف العمليات التجارية للمكلفين بالضريبة و عمليات العرض و الطلب على السلع ،ظاهرة

الكساد تعني بأن هناك عرضا كبيرا للسلع و الخدمات يفوق الطلب عليها، بالإضافة لانخفاض في أسعار السلع نظرا لانخفاض إقبال الأفراد على طلبها ،فهنا تقوم الادارة الضريبية بالاستعانة بالمعلومات التي تعتبر المادة الخام لها و استعمال الوسائل الرقمية لتحديد الضرائب الواجب العمل بها لمعالجة هذه الظاهرة ،يجب استعمال الضريبة بنوعيها في معالجة هذه الظاهرة برفع الضرائب المباشرة على أرباح المكلفين مما يؤدي بهم إلى تخفيض الإنتاج وتعطيل عدد من العمال عن العمل ،و تدريجيا سيؤدي ذلك إلى التوازن النسبي بن العرض و الطلب أين تبدأ الأسعار في الارتفاع.

6) اثر رقمنة الضريبة في معالجة التضخم :

إن ظاهرة التضخم من أهم مظاهرها هو الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية عن كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق ولمعالجتها يجب العمل على تخفيض الطلب الكلي نظرا لعدم توازنه مع السلع و الخدمات المعروضة ،حيث رقمنة الضريبة تسمح بتحديد السلع الواجب رفع معدلها الضريبي أو سن قوانين جديدة تفرض فيها ضرائب حديثة التي كان يصعب تحديدها سابقا أو ربما لا تكون السلع المطلوبة لامتصاص الكتلة النقدية و بالتالي عملية الرقمنة توفر الدقة و السرعة و قلة التكلفة، فهذا سيؤدي في النهاية إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد، و من ثم انخفاض طلبه على مختلف السلع والخدمات ولكن يجب أن لا تستخدم الضرائب غير المباشرة في معالجة هذه الظاهرة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف في الإنتاج بسبب تخلف جهازها الإنتاجي و ذلك نظرا لمكانة حصيلة الضرائب غير المباشرة في الهيكل و من ثم يجب الابتعاد عن الضرائب غير المباشرة و استعمالها كوسيلة لمعالجة هذه الظاهرة و رفع معدلها لأن هذا سيؤدي حتما إلى زيادة ظاهرة التضخم.[1]

المطلب الثاني : دور رقمنة الضريبة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

توجيه الاستثمار هو سياسة تنتهجها الدولة بهدف تحويل النشاط الاقتصادي الاستثماري في الاتجاهات المرغوب في تنميتها و التوسيع فيها كتشجيع الاستثمار في الأنشطة الصناعية أو السياحية أو قطاع الفلاحة أو الصيد البحري قصد استغلال الثروات المحلية المتاحة أو تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة كما يعتبر الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات و توزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي تساهم رقمنة الضريبة بشكل كبير في توجيه الاستثمار الأجنبي، فهي توفر رؤية واضحة بشأن النشاطات الاستثمارية الأكثر افادة لاقتصاد الدولة و تؤثر في ميل الاستثمار، و بالتالي فهي تساهم في تحديد

[1] Lucien.MEHL Techniques et sciences fiscale, Tome I,Paris,1959,p 268.

[2] حسن عواضة، "**المالية العامة**"، دار الطليعة، بيروت، 2019، ص 77.

القطاع الاقتصادي الأكثر منفعة لتغذية الاقتصاد ،تقوم الجهات المعنية المكلفة بفرض الضرائب بفرض ضرائب منخفضة على القطاع الاقتصادي أو تقديم اعفاءات واسعة فيه لتوجيه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكثر.

تساهم رقمنة الضريبة أيضا في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي :

- ✓ توفير المال و الوقت و الجهد على جميع المتعاملون ،و بالتالي تقليل التكلفة بالنسبة للمستثمر.
- ✓ تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي و المستثمر و بالتالي زيادة العائد الربحي له.
- ✓ توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة ،بدلاً من تشتيت الجهود و ازدواجية بعض الاجراءات في الحكومة التقليدية و الغاء الطابع المادي.
- ✓ تسهيل و سرعة التواصل من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني .
- ✓ ضمان الخصوصية و الأمان للمستثمر.
- ✓ توفر رقمنة النظام الضريبي الراحة و الرضى للمستثمر من خلال عملية الدفع الالكتروني للضرائب.
- ✓ توفير خدمات دفع مجانية عبر الانترنت بدل الشيكات على مستوى البنوك و بالتالي تقليل تكلفة الدفع بالنسبة للمستثمر.
- ✓ سهولة الوصول الى المعلومات ذات صلة بالإدارة الضريبية .
- ✓ رقمنة الضريبة تسمح بتعزيز المساواة الضريبية بين الشركات و بالتالي خلق منافسة عادلة بين الشركات و منه توجيه المستثمر الأجنبي اليه.
- ✓ تمكن رقمنة الضرائب دافعيها على الاطلاع على معلومات تقديم الاقرارات الخاصة بهم و مشاركة البيانات مع البنوك لتسريع الموافقات على الائتمان.

المطلب الثالث : دور رقمنة الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تشكل الضريبة وسيلة أساسية للعمل الاقتصادي و الاجتماعي و قد تناولت السياسة الضريبية أوضاعا عامة و واسعة لتشجيع ذلك النوع من النشاط الاقتصادي كأسلوب المزايا الضريبية الذي يجلب الأفراد المهيئين للاستثمار و الذي يمنح شروط معينة للصناعات العامة للتصدير و المشاريع التي تمارس نشاطا جديدا أو نشاطا منتجا أو تلك التي تعد ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و عليه يمكن للدولة أن تستعمل الضريبة لتشجيع هذا النشاط.

حيث تسعى الحكومة الى تسهيل بيئة الأعمال و زيادة كفاءة الجهاز الضريبي و كذلك تطوير و تحسين الخدمات الضريبية و التي تساهم في جذب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال رقمنة الضرائب.[1]

ان ارتباط التحفيزات الجبائية بالاستثمار يعطيها دورا فعالا في الفضاء الاقتصادي و تعد الركيزة الأساسية لأي دولة، و ذلك لما توفره من موارد مالية ،كما تعد اليوم الوسيلة المفضلة في السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المختلفة ،حيث تعتبر الموجه للقرارات الاقتصادية، و بالأخص في مجال الاستثمار، و بالرغم من وجود العديد من العناصر، إلا أن التحفيزات الجبائية تبقى العنصر الأهم في تطوير مختلف الاستثمارات من خلال ما تقدمه من تسهيلات، من شأنها أن تشجع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع التي يرغبون فيها، كما تتخلى الدولة أو تضحى بجزء من إيراداتها الجبائية التي تمول الخزينة، حيث أن أغلب الدول النامية تلجأ إلى إعفاء أرباح المؤسسات من الضرائب لتشجيع الاستثمار لعدد من السنوات من بدء حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع المصالح الضريبية.[2]

و بالتالي فان رقمنة الضرائب تساهم في توفير البيانات اللازمة و مختلف المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية حول النشاطات الاقتصادية او القطاعات الانتاجية، و بالتالي القدرة على تحديد النشاط الانتاجي او القطاع الاستثماري الذي يتوجب تشجيعه، كما تساعد تقنيات المعلومات الرقمية في ضمان اتخاذ القرارات الصحيحية و السريعة و تحليلها و من ثم تحديد أي الاعفاءت أو التسهيلات الضريبية اللازمة لتشجيع الاستثمار المراد جذبه، نلخص الاعفاءات الضريبية للاستثمار في ما يلي :

1) **الاعفاء الضريبي** : و نعنى بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدر بنفسها و بما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية و السياسية.

إن سياسة الإعفاء خصصت لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط و المقاييس المحددة من طرف الدولة كما أن هناك نوعين من الإعفاء :

- **الإعفاء الدائم** : أي يستمر طيلة المشروع ويمكن أن يكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الاقتصادية، أو اجتماعي من أجل تحقيق العدالة أو ذات طابع ثقافي.

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] سالم بوراوي ، "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**"، دراسة مقاربة، رسالة ماجيستير، باتنة، 2008، ص 67.

•**الاعفاء المؤقت** : أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع و يمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الإقتصادية حديثة التكوين لأنها في هذه الفترة بحاجة إلى سيولة مالية لتغطية تكاليف الإستغلال و هي عادة تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات و هذه الاعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية .[1]

هذا و تختلف مدة وشروط الإعفاءات الضريبية من تشريع ضريبي لآخر، بل و من واقع اقتصادي لآخر داخل نفس الدولة الواحدة وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لكل دولة، فبعض الدول تمنح الإعفاء الضريبي لمشروعات معينة تعتبرها مفيدة للاقتصاد الوطني و البعض الآخر يشترط طاقة انتاجية معينة، أو حد معين لرؤوس الأموال المستثمرة كحد أدنى لمنح الإعفاء الضريبي.

الاعفاءات المؤقتة هي الشكل الغالب منها على الإعفاءات الدائمة، ففي مصر مثلا فإن الإعفاءات المؤقتة تمنح ل 14 نشاطا استثماريا منها الذي يتم في بناء المناطق الصناعية الجديدة و الفنادق السياحية و انشاء المناطق التكنولوجية و تزداد مدة الاعفاءات اذا تمت النشاطات في المناطق النائية، أما في المغرب فان الاعفاءات في قطاع السياحة من ضرائب الدخل و ضرائب الشركات تكون لمدة 5 سنوات وبعد هذه المدة يعفى 60 من الدخل من الضرائب.[2]

2) **التخفيضات الضريبية** : هي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع الضريبة بمستوى أقل و تلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيض العبء الضريبي و من ثم التأثير على قرار الإستثمار إذ أن التخفيض يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي و قد يضع المشروع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض و يكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناءا على السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة.

و لعل من أهم المجالات التي تثبت نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق إحدى السلع الصناعية و ترغب في إنشاء منطقة حرة فإنها تستطيع أن تتجنب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام هذه المعدلات في ضرائبها الحكومية.

و نجد أن الدكتور " عبد المجيد دراز " : أطلق على التخفيضات الضريبية المعدلات التمييزية و نعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط

---

[1] نعيمة مسعي، "**دور التحفيزات الجبائية في تشجيع و دعم الاستثمار– حالة أم البواقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2012، ص 36.

[2] أسماء سيغة، "**سياسة التحفيز الضريبي و دورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية و البنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012–2013، ص 31.

كل منها بنتائج محددة لعملية المشروع فقط ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع.[1]

3) **نظام الإهتلاك :** يمكن تعريف الاهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن .

حيث يمكن أن يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على قرار الاستثمار فيؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، و توقيت دفع الضريبة و يعتبر الاهتلاك المعجل (المسرع) أحد انماط الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، و توجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة و التي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية .

و نعني بطريقة الاهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى إهتلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الانتاجية.[2]

4) **المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة :**

يعد الربح الحقيقي هو المصدر الأول للاستثمارات و لذا تعمل الدول المتخلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثماراتها و تنمية هذا المورد و قد لا يكون هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي و لكنه أسلوب له أهميته في مراحل هذه السياسة، و تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي تمكن فقط الحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها بل أيضا تشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمال في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.[3]

فنتيجة المشروع الاستثماري لا تخرج عن حالتين :

- ✓ الحالة الأولى : أن يحقق المشروع الاستثماري أرباحا.
- ✓ الحالة الثانية : أن يحقق المشروع الاستثماري خسائر.

فعند تحقيق المشروع الاستثماري لخسارة يمكن أن تقوم الدولة بتقديم حافز ضريبي مهم ،و هو منح المشروع الاستثماري فرصة ترحيل الخسائر المحققة إلى السنوات اللاحقة، و تختلف الفترة المطبقة على الترحيل من دولة لأخرى حسب التوجيهات المرغوب فيها ،فمقدار هذه الفترة يعتبر أمرا مهما لزيادة فعالية

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 266.

[2] بوشا يشي بوعلام، "**المنير في المحاسبة العامة**"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1992، ص 180.

[3] هلالي بدرة، مادون بشرى، "**دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة، 2014-2015، ص 46.

هذا الحافز في تشجيع الاستثمار ،فكلما طالت الفترة زاد الحافز لدى المستثمر لزيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل و التي تزداد فيها درجة المخاطرة، كما أن نجاح هذه الآلية يتوقف على الظروف الاقتصادية السياسية و الإدارية السائدة و المتوقعة.[1]

خلاصة الفصل :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات، حيث من أهم الاليات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المعاملة الضريبية و تسهيل الاجراءات على مستوى النظام الضريبي و كذا المناخ الاستثماري من خلال التحول الرقمي.

[1] أسماء سيغة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لدور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لدور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل الاول :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى تحقيق نمو اقتصادي و تحقيق ايرادات مهمة للدولة ،و كذلك توفير المناخ الملائم لدخول رؤوس الأموال، و ذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأهميتها البالغة في ادخال التكنولوجيا و تأثيرها المباشر على الهيكل الاقتصادي للجزائر، و لتحقيق هذا الهدف الاقتصادي عملت الجزائر على التوجه و السير نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رقمنة النظام الضريبي لتحسين و توفير بيئة الأعمال الملائمة للاستثمار فيها و تقليل البيروقراطية و ادخال التكنولوجيا في مختلف الحكومات، و للتطرق لمدى تطبيق الجزائر لما سبق قد تم تقسيم هذا الفصل كالآتي :

- المبحث الأول : واقع النظام الضريبي في الجزائر
- المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- المبحث الثالث : مجالات رقمنة النظام الضريبي الجزائري و تجارب عربية رائدة في هذا المجال
- المبحث الرابع : دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : واقع النظام الضريبي الجزائري

عرف النظام الضريبي الجزائري عدة اصلاحات لرفع فعاليته و تحقيق أهدافه، ذلك للتخلص من عقباته و معوقاته لارتباطه بالاقتصاد الدولي و المحلي، و تحقيق ايرادات مهمة للدولة و التقليل من التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي.

المطلب الأول : مكونات و خصائص النظام الضريبي الجزائري

أولا : مكونات النظام الضريبي الجزائري

يتكون النظام الضريبي الجزائري من :

الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :[1]

و التي تأسست بموجب قانون المالية لسنة 1991 حيث تنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المتماثلة، " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحددة وفقا لأحكام المواد 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المتماثلة "، و يتكون الدخل الصافي الإجمالي وفقا لنص المادة الثانية من نفس القانون من :

- ✓ الأرباح المهنية ؛
- ✓ عائدات المستثمرات الفلاحية ؛
- ✓ الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية، كما تنص عليها المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ؛
- ✓ عائدات رؤوس الأموال المنقولة ؛
- ✓ المرتبات و الأجور و المعاشات و الربوع العمرية ؛
- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية المشار إليها في المادة 77.

الضريبة على أرباح الشركات IBS:[2]

تأسست بموجب المادة 135 من قانون الضرائب والرسوم المباشرة الذي يتضمن ما يلي : " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أ و المداخيل و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة

---

[1] بومدين بكريتي، "**دور التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي حالة : المراجعة الجبائية للملف الجبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم خلال السنوات 2011-2012-2013**"، مجلة دراسات جبائية، العدد الأول،2015 ، ص 128.

[2] بلال أحمد، "**السياسة الضريبية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية،2015 ، ص 28.

136"، و هي بالتالي تتميز بكونها ضريبة سنوية ، ضريبة نسبية أي تخضع لمعدل نسبي واحد محدد في قانون الضرائب، ضريبة عامة، وحيدة، تصريحية مهما كان شكلها و غرضها، مع وجود بعض الاستثناءات و الإعفاءات مع شركات و التي تحددها المادة 138 كما يلي :

- ✓ اعفاء لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال للشركات ذات الأولوية في المخطط التنموي.
- ✓ اعفاء دائم لشركات جمعيات المعوقين.
- ✓ اعفاء شركات الحرفيين التقليدين لمدة 10 سنوات.

الرسم على القيمة المضافة TVA :

أحدثت هذه الضريبة لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TRUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TRUGPS) ، حيث لا يمس الرسم على القيمة المضافة الإنتاج و لكن القيمة المضافة فقط أي يفرض على الثروة الجديدة المكونة فعلا، و تخضع للرسم على القيمة المضافة حسب المادة 01 عمليات البيع و الأعمال العقارية و الخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، و يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية عمليات الاستيراد.[1]

الرسم على النشاط المهني TAP :

أسس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 م، إذ جاء هذا الرسم ليعوض الرسمين السابقين "الرسم على النشاطات التجارية و الصناعية TAIC و الرسم على النشاطات غير التجارية TANC"، يفرض هذا الرسم على رقم الأعمال المحقق في القطاعات التجارية و المهنية (أصحاب المهن الحرة)، و عليه فهو يفرض على :[2]

- ➢ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الممارسين لنشاط تخضع عائداته للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية و التجارية.
- ➢ الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات.
- ➢ الأشخاص الطبيعيين الممارسين لنشاط تخضع عائداته للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح غير التجارية.

يقدر معدل الرسم على النشاط المنهي ب 2 % ،و 3 % فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، و يخفض هذا المعدل الى 1 % بالنسبة لنشاطات انتاج السلع دون الاستفادة من التخفيضات.[3]

---

[1] بومدين بكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] حامد نور الدين، "**أثر الاصلاح الضريبي**"، دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص 37.

[3] المرجع نفسه، ص 37.

الرسم العقاري(TAXE FONCIERE) :

يطبق الرسم العقاري بصفة عامة على الملكيات المبنية PB و الملكيات غير المبنية PNB التالية:

_ الملكيات المبنية مثل المنازل، المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين منتوجات المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات و الموانئ و محطات السكك الحديدية و المحطات البرية و الأراضي غير مزروعة المستخدمة لأغراض تجارية أو صناعية.

_ الملكيات غير مبنية مثل الأراضي الفلاحية، المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم المكشوفة.

ينتج الأساس الخاضع للضريبة من حاصل القيمة الايجارية الجبائية المعبر عنها بالمتر المربع للملكية المبنية، في المساحة الخاضعة للضريبة مع تطبيق تخفيض بنسبة 2 % سنويا، مراعاة لقدم البناية لكن دون أن يتجاوز هذا التخفيض حد أقصى قدره 40 %، أما بالنسبة للمصانع فان الحد الأقصى يفرض معدل الرسم العقاري حاليا على الملكيات المبنية بمعدل 3 % و يرفع الى 10 % بالنسبة للملكيات غير هو المشغولة.[1]

الضريبة الجزافية الوحيدة IFU :

تأسست الضريبة الجزافية بموجب قانون المالية لسنة 2007 م، و المعدل فيما بعد بموجب قانون المالية لسنة 2016 ثم قانون المالية لسنة 2020 و هي موجهة لصغار التجار، و بالضبط إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا و حرفيا لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 15.000.000 دج (قانون المالية لسنة 2020)، الهدف من تأسيس هذه الضريبة الجزافية الموحدة هو تبسيط النظام الجبائي عن طريق تغطية الضريبة على الدخل الاجمالي IRG او الرسم على النشاط المهني TAP و الرسم على القيمة المظافة TVA تحت هذا الرسم الوحيد بمعدلي 5 % بالنسبة لأنشطة الشراء و إعادة بيع السلع و 12 % بالنسبة لأنشطة تأدية الخدمات.[2]

[1] عبدالله الحرتسي حميد، "**تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي**"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان،2012 ، ص 53.

[2] عائشة بوعزم، "**جرائم جباية الشركات التجارية**"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2021، ص 91.

ثانيا : خصائص النظام الضرريبي الجزائري

يتميز النظام الضريبي بالخصائص التالية :[1]

- **التحاور بين المكلف و الإدارة الجبائية** : و ذلك فيما يخص التصريحات التي يقوم بها المكلف و الاقتراحات التي تفرضها الإدارة الجبائية ، إضافة إلى تقديم الطعون، و بذلك يتم تصحيح وضعية المكلف غير القانونية.
- **تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه** : أعطى المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه و ذلك من خلال حصوله على نماذج التصاريح من طرف الإدارة الضريبية و التي يقوم بملئها و اعادتها إلى الإدارة.
- **حق الإدارة الضريبية في الرقابة** : و ذلك من خلال مراقبة و متابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من اجل تجنب انواع الغش و التهرب.

المطلب الثاني : عوائق النظام الضريبي الجزائري

يواجه النظام الضريبي الجزائري مجموعة من العوائق التي من شأنها عرقلة و تثبيط تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر و كذلك عرقلة الاستثمارات المحلية، و تتمثل هذه العوائق في ما يلي :

1. المشكلات التشريعية :

يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المست مرة و المتعددة من خلال قوانين المالية العادية و التكميلية، فضلا عن أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين و كثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية و خلق نوع من التذبذب في تنفيذ و استمرارية المنظومة التشريعية الجبائية، و هذا ما يجعل المستثمر يتجه نحو بلد اخر دون الجزائر كون الجزائر لا تتسم بالأمان و الاستقرار.

لقد أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية النظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم ان هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات و تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة و الغاء الازدواج الضريبي على المداخيل المتأتية من توزيع الدخول.

---

[1] سميرة بوعكاز، "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي : دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الابحاث و المراجعات بسكرة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في لعلوم التجارية، جامعة ممد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 159.

الجدول رقم 01 : جدول التعديلات الضريبية

قوانين المالية	التعديلات الالغاءات	قوانين المالية	التعديلات الالغاءات
2001	33 اجراء ضريبي	**2006**	51 اجراء ضريبي
2002	32 اجراء ضريبي	**2007**	72 اجراء ضريبي
2003	68 اجراء ضريبي		
2004	52 اجراء ضريبي	**2009**	43 اجراء ضريبي
2005	68 اجراء ضريبي	**2010**	36 اجراء ضريبي

المصدر: قوانين المالية

2. المنازعات الجبائية :

لقد حاول المشرع الجزائري مسايرة التحولات الطارئة في مختلف الميادين الاقتصادية و ذلك بتعديله لنصوص و سنه لأخرى، مما أدى إلى تعددها و تعقيدها و صعوبة تفسيرها، و بالتالي يجعل المكلفين يتخلفون عن تسديد ما عليهم من ضرائب و من ثم قيام منازعات بينهم و بين الإدارة مما يحول دون أداء النظام الحبائي بكل فعالية، و يمكن دراسة المنازعات الجبائية في النظام الضريبي من النواحي التالية :

- **كثافة المنازعات :**

لقد صرحت مديرية الضرائب في الجزائر حسب التقرير المنشور عن استقبالها ما يفوق 87862 شكوى سنة 2008 مودعة لدى مصالحها على المستوى الوطني 99 % من هذا العدد يخص منازعات الوعاء و تقصد به طرف تحديد المادة الخاضعة للضريبة كما أن هذا العدد من الشكاوي قد عرف انخفاض نسبة 12.34 مقارنة لسنة 2007 و المقدر ب 109411 طعن.

➢ **تصنيف المنازعات حسب أنواع الضرائب والرسوم وطبيعة المخالفة :**

إن المعلومات المقدمة من طرف مصالح المديرية العامة للضرائب لتصنيف المنازعات و توزيع الشكاوي بينه الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تصنيف المنازعات و الشكاوي

تصنيف المنازعات حسب أنواع الضريبة و الرسوم 2007		توزيع الشكاوي حسب طبيعة المخالفة 2008		
النوع	**النسبة %**	**طبيعة المخالفة**	**عدد القضايا**	**المعدل**
الضريبة على الدخل الاجمالي **الضرائب على العقارات** **الرسم على النشاط المهني** **الضرائب على أرباح الشركات** **الرسم على القيمة المضافة** **التسجيل** **ضرائب مختلفة**	%21.45 %8.62 %8.45 %6.55 %4.90 %3.10 %15.16	**الغش الجبائي** **الوعاء** **الامتناع عن تسديد المخالفة في حقوق الضمان**	467 272 258	%64.8 %27.3 %25.9
		المجموع	997	%100

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب و مديرية البحث و التحقيق، متاح على الموقع: https://www.mf.gov.dz بتاريخ : 2022/05/15، على الساعة 10:32.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المنازعات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الدخل الاجمالي و الغش الجبائي تمثل النسبة الأكبر و هذا راجع لعدم التحكم الجيد في مواد هذه الأصناف.[1]

3. الاقتصاد الغير الرسمي :

تتركز شواهد الأزمة المؤسساتية في الدول العربية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص في العديد من المؤشرات منها تزايد حجم التعاملات الاقتصادية التي يتم خارج الأطر المؤسسية الرسمية و بعيدة عن

[1] ناصر مراد، "**تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 2، 2009، ص ص 185-186.

أعين الحكومات و أجهزتها الرقابية[1]، حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في عام 2006 نسبة 34.2 % و هو أيضا فاقد ضريبي كبير و مهم يوضحه الشكل رقم 03 المتعلق بنسبة الاقتصاد الغير الرسمي في الناتج الوطني الخام :

الجدول رقم 03 : حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام

السنة	PNB%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

المصدر : موسوس مغنية، "ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة"، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 2، المجلد 4، جامعة الشلف، الجزائر،2018 ، ص 181.

كما بينت هذه الشواهد تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع الغير العادل للدخول و سوء تحقيق الوارد و أثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية اما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة معتبرة من الضرائب و فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التأثير على مصداقية البيانات و الاحصاءات الرسمية و معدلات البطالة ... الخ.

و أمام هذه الشواهد و الآثار السلبية التي يحدثها الاقتصاد الموازي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي تظهر أهمية التحديات الرئيسية للنظام الجبائي باعتباره أحد المسببات الأساسية التي دفعت الأشخاص و أصحاب المؤسسات للانتقال و التوجه نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي و ممارسة الأنشطة غير المنظمة على مختلف المستويات يوضع أطر و ميكانزمات و آليات من شأنها تهيئة مناخ للاستثمار أكثر ملائمة للمؤسسات الموجودة في هذا الاقتصاد من جهة، و مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى.

4. الفساد الإداري والمالي :

تعد ظاهرة الفساد الإداري و المالي من أكبر الإشكالات التي تواجه الدول في كيفية الضبط و السيطرة على إيراداتها من الضرائب و يعود ذلك لانعدام الشفافية التي تتوفر برقمنة القطاع الضريبي، فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر

[1] يوسف بودلة، "**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و اشكالية دمج أنشطته في الاقتصاد الرسمي**"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018، ص 163.

وعاء ضريبي غير حقيقي، مما يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة أي أن جزء لا يستهان به من الحصيلة الضريبية سوف لن يدخل إلى الميزانية العامة و بالتالي تفويض مساعي الدولة الرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

و قد توصلت وزارة التجارة الى أهم المخافات من سنة 2008 الى سنة 2012 و المبينة في الشكل التالي :

الجدول رقم 04 : النتائج السنوية للرقابة الاقتصادية و قمع الغش بالجزائر

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد التدخلات	897062	982712	9905158	795158	1009261
عدد المخالفات	179060	185266	159965	182984	182984
رقم الأعمال الخفي	38,39	60,01	53,3	42,2	51,2

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة التجارة، المديرية العامة للرقابة و قمع الغش، متاح على الموقع http://www.commerce.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 2022/05/16، الساعة 11:10.

5. المشكلات الاجتماعية :[2]

تتمثل هذه الأسباب بضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين و يقصد بالوعي الضريبي درجة الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم و أن يقبلوا مبدئيا بإمكانية إنقاص أو تخصيص جزء مساهمتهم المالية التي يجب أن يؤدوها للمجتمع، إذ تشير أغلب الدراسات الميدانية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعدة عوامل منها العوامل الإدارية و التشريعية التي تتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية و قلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها و انتشار الفساد الإداري مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في البلد فضلا عن العوامل السياسية التي تتمثل بالأساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية ،كما أكدت هذه الدراسات أن الوعي الجبائي ينعكس إيجابيا على الحصيلة الضريبية بصفة مباشرة، كما يقلل التكاليف المرتبطة بالتحصيل من خلال الوفاء بمختلف الالتزامات الجبائية المنصوص عليها و بالمكلفين مع احترام الآجال المحددة قانونيا و خاصة عند تسهيل الاجراءات و الالتزامات الضريبية للمكلفين بالضريبة من خلال تطبيق أدوات الرقمنة كالتصريح الالكتروني عن بعد مما يقلل التكاليف على المكلف بالضريبة و كذلك توفير الدفع الالكتروني.

[1] ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] جازية أمير، عاشور يوسفي، "**المنظومة الجبائية في الجزائر : المشاكل و ضرورة الاصلاح**"، مجلة دراسات جبائية،المجلد 7، العدد 2، 2018، ص 86.

الجدول رقم 05 : نسبة الوفاء بالالتزامات الجبائية

الجزائر				فرنسا	
	السنوات				2005-2003
	2003	2004	2005		
نسبة الوفاء بالتزامات التصريحات الشهرية	%58	%66	%69	الوفاء بالالتزامات الجبائية IRG	%97.8
التصريح لعبارة لا شيء	%32	%33	%24	الوفاء بالالتزامات الشهرية TVA	%89.2
الوفاء بالالتزامات	%44	%43	%33	التسديد في الاجال القانونية	%98.8

المصدر : ولهي بوعلام، "**ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، 2012، جامعة المسيلة.

لقد ساهمت الاصلاحات الضريبية التي مر بها النظام الضريبي الجزائري في زيادة نسبة التحصيل الضريبي، لكنه لا يحقق الأهداف و الطموحات المرجوة التي تسعى اليها السياسة الضريبية المنتهجة و التى تهدف بالأساس الى تقليص اعتماد الميزانية العامة على المدخلات النفطية، ويرجع ذلك لعدة أسباب سياسيو،اقتصادية و اجتماعية و التي لا يمكن للمشرع الجزيئري التأثير عليها، و كذلك بسبب تحديات اخرى تواجه النظام الضريبي و التي سنتطرق اليها في المبحث الموالي.

المطلب الثالث : متطلبات فعالية النظام الضريبي الجزائري

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي و التحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة و حقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إقتراح التعديلات و التشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي و جذب و توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها.

لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع خاصة للمستثمرين الأجانب و كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.[1]

يتم تنظيم إدارة الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه و لا مركزية التنفيذ، حيث تتولى الإدارة المركزية وظائف التخطيط و الرقابة و اصدار التعليمات و التفسيرات و تنظيم شؤون الموظفين و تدريبهم و السهر على رفع الكفاءة الإنتاجية للإدارة الضريبية، بينما تتولى الإدارة التنفيذية كافة أعمال التنفيذ التي تتطلبها

[1] Christophe Reckly, rationalitè économique et décision fiscales, librairie générale de droit et de juris prudence, paris, p 170.

إجراءات ربط و تحصيل الضريبة، و يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجملها فيما يلي :

- توفر العناصر الفنية و الإدارية ذات الكفاءة العالية و الخبرة الواسعة و ذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب، و الذي يرفع مستوى تأهيل و تدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي.
- ترقية الحوار بين الإدارة و المكلف لتحسين العلاقة بينهما و كسب ثقة المكلف.
- يجب على الإدارة الضريبية أن تضمن أحسن تطبيق للنظام الضريبي و تؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي و مردوديته التامة.[1]
- وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، و التي تتميز بدقتها و سرعة إكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.
- القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث أن هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الضريبي.
- تزويد مختلف الإدارات الضريبية بأجهزة الإعلام الآلي قصد اتقان العمل و سرعة تنفيذه، كما يمكن حصر جميع المكلفين و تحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.
- تبسيط قوانين الضرائب و إجراءات تنفيدها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة و تخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين و إدارة الضرائب من جهة أخرى.
- إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب و مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك و البنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات و توضيحات حول نشاط المكلفين، و نشير أن ذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشية الضرائب و إدارة تحصيل الضرائب حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين.
- يجب إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي.
- إعادة صياغة السلم المتصاعد للضريبة على الدخل الإجمالي بشكل يقترب من العدالة الضريبية.
- إلغاء التأخير الشهري لإسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل على مشتريات البضائع و إعادة النظر في تنظيم نظام الإقتطاع من المصدر و توسيع مجال تطبيقه، حيث رغم أهميته في محاربة التهرب الضريبي إلا أن إقتصاره على بعض المداخيل يطرح إشكالا حول مدى عدالته ، كما

[1] مصطفى الكثيري، "**النظام الجبائي و التنمية الاقتصادية في المغرب**"، الطبع بالمنظمة العربية للعلوم الادارية، جامعة الدول العربية، عمان، 2007، ص 125.

أنه يشكل ضغطا على سيولة المكلف، حيث أنه لا يراعي الوضعية المالية للمكلف المعني، كما أن مواعيد استحقاقه متقدمة جدا و لا ينتظر إلى نهاية السنة.[1]

لتحقيق مجمل المتطلبات السابقة لفعالية النظام الضريبي الجزائري و زيادة و تحسين كفاءته لا بد من التوجه نحو الرقمنة و مواكبة التطورات الاقتصادية و التماشي مع ظاهرة العولمة، و التي من شأنها تساهم في مواجهة مختلف العوائق التي تواجهه، و للسير نحو التحول الرقمي للإدارة الضريبية لابد من تطبيق مجموعة من التدابير و المتطلبات و التي نوجزها في ما يلي :

- **رسكلة و تكوين الكوادر البشرية الضريبية على التقنيات الحديثة في الضرائب :**

إن تطبيق الضرائب الرقمية في الجزائر يتطلب توفر كوادر بشرية مؤهلة و متحكمة في التكنولوجيا الجديدة لتطبيق الضرائب على التعاملات الرقمية، و هذا العمل يتطلب الكفاءة العالية و الخبرة الواسعة التحكم المحترف في التكنولوجيا الجديدة للضرائب، و هذا يكون عن طريق تكوين القائمين على إدارة الضرائب تكوينات و تربصات خاصة في الرقمنة و طرق استعمالها في الضرائب و تلقي تدريبات شاملة لتنمية و توسيع المهارات و القدرات و الكفاءات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد المتعلق بالضرائب و التقنيات الجديدة في الضرائب، كما يتطلب أمر رسكلة الكوادر البشرية الاحتكاك بخبراء و ممثلي الدول الرائدة في مجال هذه التكنولوجيا و كذا الضرائب الرقمية و الاستفادة منها، حتى تتمكن الكوادر المؤهلة من إسقاط و فرض الضرائب على المعاملات الرقمية.

- **إدخال التكنولوجيا الضريبية و تحسين الوصول إلى المعلومات الضريبية :**

فتحت التكنولوجيا الرقمية و الضريبية أفاقا و فرصا جديدة في رقمنة البيانات الضريبية و تحسين جودة المعلومات و ذلك من خلال استخدام الأساليب و التقنيات الحديثة في تكنولوجيا الإعلام الآلي، الأمر الذي يتطلب رقمنة عمل الإدارة الضريبية و ذلك من خلال اعتماد المستندات الإلكترونية (الفاتورة الالكترونية،التصريح و الدفع الالكترونيين) في تقديم المعلومات الضريبية هذا من جهة، و ربط مختلف الإدارات الضريبية بأرضية مفتوحة 24/24 ساعة تتميز بسرعة و خفة مما يعني تزويد هذه الإدارات بشبكة انترنت ذات جودة عالية من جهة أخرى، مما يساعد المكلفين بالضريبة بالتصريح أو الدفع دون عناء اللجوء الشخصي للإدارة الضريبية.

- **نشر الوعي و الثقافة الضريبية لدى المواطنين الجزائريين :**

نشر ثقافة ضريبية وسط مواطني الدولة الجزائرية حول الضرائب الإلكترونية و ذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام الجبائي للمواطنين عن طريق إقامة ملتقيات و ندوات، و تقديم الاستشارات المجانية في ما يخص الضرائب في المجال الرقمي و كذا طرق الدفع و التسوية سواءا عن طريق الإنترنت أو بجلسات حضورية للمعنيين، و كذا إقامة دورات تدريبية مكثفة، توزيع مدونات إلكترونية أو ورقية لزيادة مستوى الوعي و الإدراك الجبائيين وتحسين طرق الاستخدام و العمل، و التغلب على مختلف المخاوف

[1] Mohaned Cherif Ainouche, la fiscalité instrument de dévlopement économique, thése de doctorat d'état, université d'Alger, Alger ,1991, p 39.

التي يثيرها الاقتصاد الرقمي و الرقمنة الضريبية لدى الخاضعين، و بالتالي قبل البدأ في تطبيق الضرائب الإلكترونية على الحكومة إعلام مواطنيها في ما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية و تشرح لهم مجال التطبيق و طرق التصريح و الدفع، و مختلف المزايا التي قد يحصلون عليها نتيجة امتثالهم للقوانين و التشريعات الضريبية.

- **إنشاء بوابة لضريبة الخدمات الرقمية:**

إن تقديم المعلومات الضريبية في مستند إلكتروني أو اتصال عبر الإنترنت يعد طريقة أخرى أو بداية التفعيل و تطبيق الضرائب الرقمية، حيث يتم من خلال هذه الطريقة تجميع مواقع الويب المختلفة و اتصالات البيانات و المعلومات الضريبية المقدمة في مستندات و نماذج إلكترونية عبر الإنترنت تحت ما يعرف باسم البوابة الضريبية، و هذه البوابة تكون بمثابة خدمة رقمية للمواطنين، يتمثل هدفها في جمع المعلومات المتعلقة بالشؤون الضريبية للمكلفين و مختلف المزايا و معلومات الأخرى التي قد تخصهم.

- **إنشاء موقع جبائي الكتروني للإدارة الجبائية الجزائرية و توفير البنية التحتية لتفعيل هذا الموقع :**

ان انشاء الموقع الجبائي الإلكتروني هو عبارة عن إنشاء نظام معلومات جديد يختص بالجانب الجبائي لرقمنة نظام المعلومات الجبائي و هذا يعتمد على التشغيل الآلي و كذا رقمنة الإجراءات الجبائية من التصريح (الإيداع) و الدفع الإلكتروني و كذا الحصول على الاستشارات إلكترونيا في مختلف المسائل الجبائية التي تخص الخاضعين للضريبة، و كذا طرح مختلف المستجدات الحديثة في الجانب الجبائي عن طريق هذا الموقع، و لذا يعد خطوة هامة في الإدارة الضريبية لتحسين نوعية و جودة الخدمات و كذا عصرنة و رقمنة مختلف المعلومات المتعلقة بفرض الضرائب على الخاضعين و تخفيض التكاليف بالنسبة للإدارة الضريبية و الخاضعين للضرائب و سهولة و سرعة تحصيل مختلف الضرائب و الرسوم.

كل هذه الاجراءات سوف تدفع بالنظام الضريبب الجزائري الى مصاف الأنظمة الذكية في العالم، و التي أصبحت اليوم تجذب رؤوس الأموال و الشركاتللاستثمار فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و هو تحوجه الجزائر بقوة في هذا الظرف بالذات للانطلاقة الاقتصادية المنشودة في ظل توجه الدولة الى بناء جزائر جديدة.

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تذبذبات و عراقيل عديدة خلال التطورات التاريخية الي مرت بها الجزائر، حيث عرف تعديلات و تغييرات مستمرة في قوانينه التشريعية لزيادة تدفقه اليها.

المطلب الأول : الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر :

1) قانون الاستثمار رقم 63 – 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :[1]

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمارا "، كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية

2) قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 :[2]

اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، و الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا و توفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتحاد الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في اطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

---

[1] قانون رقم 277/63 المؤرخ في 27/07/1963، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 54.

[2] قانون رقم 286/66 المؤرخ في 15/09/1966، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 83.

3) قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :[1]

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري .

إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49 % من رأسمال الشركة، و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات

4) قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :[2]

لقد أتمم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق ، فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات و واجبات كل الأطراف.

فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 % على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة

[1] قانون رقم82/13 المؤرخ في 28/09/1982، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

[2] قانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35..

باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.

5) قانون النقد و القرض 1990 :[1]

يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49 % و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنك، ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز.

و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا، ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل % 20.6 و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

6) قانون سنة 1993 :

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى

[1] قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 10.

تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها، فلقد ند منح قانون الاستثمار جملة من التحفيرات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.

7) قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 :

لقد تدعم الإطار القانوني ترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية الأجنبية المنجرة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب، و بذلك يكون هذا القانون قد فتح مجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية :

- ✓ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- ✓ إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ، و يملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- ✓ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرق.

و يبين الجدول التالي الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد و الخدمات التي تقدمها:

الجدول رقم 06 : الهيئات و الادارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	اعلام،توجيه ،تسليم ملف ،ايداع تصريحات،منح امتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية و الايصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الاعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الاجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	اعلام على الامكانيات العقارية و تسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل الأجانب ،اعلام حول القوانين و التشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضريئب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو عديل المؤسسات و محاضر مداولة هياكل التسيير و الادارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير اللمتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبة التنفيذية للبلدية	المندوبة التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004.

المطلب الثاني : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و توزيعه:

أولا : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، و تمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم، و هي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم، بفضل الثروات الطبيعية الهائلة و الإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية و تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة و هذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، و الجدول التالي يبين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017:

الشكل رقم 01 : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2000-2019)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

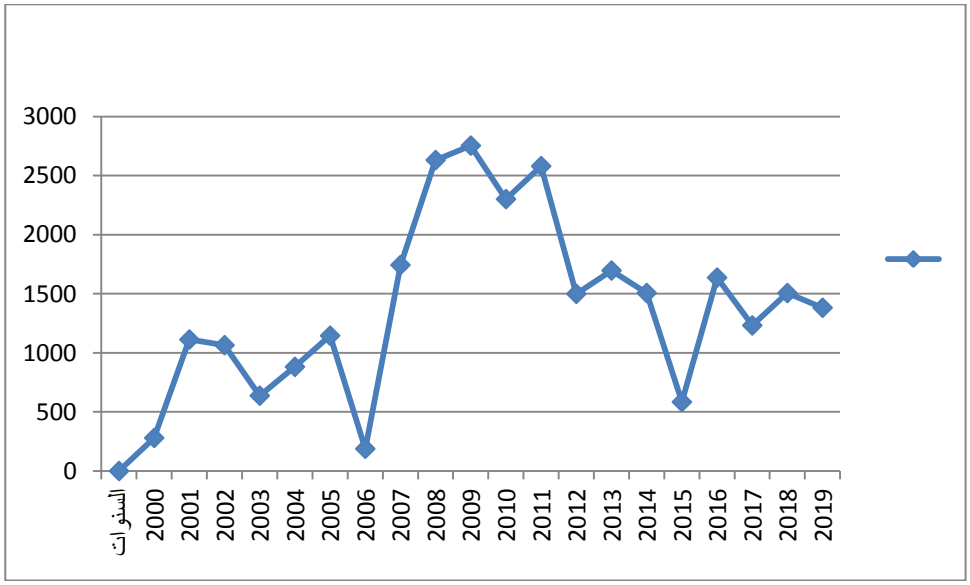

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "اونتكاد".

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113،1 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01/03 و ما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي و المحلي و المتمثلة في ما يلي :

- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في الاستثمار.

- ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA للسلع و الخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار.
- ✓ الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض التي تخص العقار المتعلق بالاستثمار.
- ✓ امتيازات خاصة للاستثمارات الأجنبية في المناطق التي تتطلب تنميتها تمنح مساهمة خاصة من الدولة، كذلك الاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيات من شأنها الحفاظ على البيئة.

أما الارتفاع الذي سجلته سنة 2002 راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراسكوم المصرية و خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أين وصلت إلى 881،9 مليون دولار سنة 2004 بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية للاتصالات مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 01/03 ضمن النظام الاستثنائي، الارتفاع الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2001-2004 جاء من قطاع الاتصالات.

نلاحظ في الفترة من 2006 الى 2011 ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، و يرجع ذلك للاستثمار الكبير في قطاع المحروقات و الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و البريطانية، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753,8 مليون دولار سنة 2009.

خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض لتسجل 1499,4 مليون دولار و هذا راجع إلى:

- ✓ فرض قاعدة 51/49 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 % على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي.
- ✓ فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع.
- ✓ عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط.
- ✓ الغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

استمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، و يرجع ذلك للأزمة النفطية و انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، يتضح أن تأثر قطاع الطاقة و المحروقات يؤثر إجمالا على حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و يجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية و تعكس عزوف

المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة و تطبعا البيروقراطية الإدارية و عدم الوضوح في مجال التشريعات و القوانين المتغيرة و مسار استثمار مرهق.

التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر

تعتبر الدول الأوروبية أهم مستثمر في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-2017) من حيث عدد المشاريع بـ 472 مشروع بإجمالي 1148208 مليون دينار جزائري منها 332 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها و يعود ذلك للقرب الجغرافي و التاريخ الاستعماري الرابط بينهنا و التوقيع على اتفاقية الأورومتوسطية لانشاء منطقة التبادل الحر، تليها كل من إيطاليا واسبانيا و تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 262 مشروع بقيمة 1057257 مليون دينار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، ثم الدول الأسيوية بـ 114 مشروع بتكلفة 169732 مليون دينار كان أهمها الصين واليابان و تأتي أمريكا بـ 18 مشاريع قدر ماليا بـ68.813 مليون دينار، و هذا حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة الممتدة (2002-2017) استنادا إلى الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 / 2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)
اوروبا	472	1.148.208
الاتحاد الاوروبي	332	666.499
اسيا	114	169.732
أمريكا	18	68.813
الدول العربية	262	1.057.257
افريقيا	6	39.686
أستراليا	1	2.974
المجموع	**1205**	**3.153.166**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2017) www.andi.dz

لقد صدر حديثا التقرير السنوي الثالث و الثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات و شمل هذا التقرير أهم البلدان الأجنبية المستثمرة في المنطقة المغاربية المتمثلة في كل من الجزائر و تونس و المغرب و موريتانيا باستثناء ليبيا و عليه فلقد ركز هذا التقرير على قيمة الاستثمارات، و المشاريع حسب القطاعات بين جانفي 2013 و ديسمبر 2017.

الجدول رقم 08 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	2.012	2	2
دول أخرى	892	28	28
المجموع	**14.293**	**82**	**69**

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار 2018، ص 61.

و الملاحظ من التقرير أن الصين هي أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 3.539 مليون دولار بـ 10 مشاريع و 5 شركات، لتليها سنغافورة، بقيمة استثمارات تصل إلى 3.151 مليون دولار، ثم تأتي إسبانيا باستثمارات تصل إلى 2.565 مليون دولار في حين ذكر هذا التقرير بأن قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2.313 مليون دولار، بأربعة مشاريع فقط، ثم ألمانيا باستثمارات لا تتجاوز 380 مليون دولار، و هذه تعد أهم 5 دول أجنبية و 5 شركات مستثمرة في الجزائر لتأتي في المرتبة السادسة جنوب إفريقيا ب 350 مليون دولار بمشروع و بشركة واحدة و تأتي فرنسا في المركز السابع بـ 330 مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائر بـ 12 مشروعا و 10 شركات لتليها سويسرا بـ 330 مليون دولار و 4 مشاريع و 4 شركات مستثمرة في الجزائر و هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة، أما بالنسبة لإيطاليا فلقد حصدت المركز التاسع في الترتيب و تم تحديد تكلفتها بـ 232 مليون دولار بمشروع واحد و بشركة واحدة لتحل بعدها المملكة المتحدة في المركز العاشر بتكلفة 212 مليون دولار و مشروعين و شركتين فيما بلغت تكلفة المشاريع بالنسبة للدول الأخرى بـ 892 مليون دولار و 28 مشروعا و 28 شركة في حين حددت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 14.293 مليون دولار فلقد بلغ عدد المشاريع 82 أما بالنسبة لعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر التي

وصلت إلى 69 شركة، و الجدول الموالي يبين توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

الجدول رقم 09 : توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة بالمليون دولار	النسبة المئوية
اسيا و المحيط الهادي	6.964.90	48.7
أوروبا الغربية	4.056.10	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2.327.90	16.3
افريقيا	554.30	3.9
الشرق الأوسط	317.10	2.2
أمريكا الشمالية	59.40	0.4
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	12.70	0.1
المجموع	**14.292.30**	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار 2018، ص 161.

كما ورد عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في نفس التقرير السنوي المذكور سابقا الأقاليم المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2013 و ديسمبر 2017 حيث تصدر القائمة أقليم اسيا و المحيط الهادي بتكلفة 6964.9 مليون دولار بنسبة 48.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، في حين رصد اقليم أوربا الغربية المرتبة الثانية بـ4056.1 مليون دولار مثلت نسبة 28.4 % وجاءت الدول الأوربية الناشئة في المرتبة الثالثة بقيمة 2327.9 مليون دولار سجلت بها نسبة 16.3 % و توالت بعدها الترتيب كل من الأقاليم إفريقيا، الشرق الأوسط و أمريكا الشمالية.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة (2002 – 2018) :

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOM المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، و في الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، و استثمرت شركة DANONE الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، و شركة PFIZER الأمريكية في قطاع الكيمياء و الصيدلة، و شركة ISPAT الهندية في قطاع الحديد و الصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات، ففي الفترة (2002- 2018) توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بمقادير متفاوتة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر للفترة 2002-2018 :

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة(مليون دج)
الزراعة	13	5.768
البناء و الأشغال العمومية	142	82.593
الصناعة	558	2.050.277
الصحة	6	13.572
النقل	26	18.966
السياحة	19	128.234
الخدمات	136	130.980
الاتصالات	1	89.441
المجموع	**901**	**2.519.831**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع و القيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي خاصة في مجال المحروقات، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة (2002-2018) بقيمة إجمالية قدرت بـ2050277 مليون دينار جزائري، يليه قطاع البناء بـ 142 مشروع و بقيمة 82593 مليون دينار جزائري، و يعود ذلك لاهتمام الدولة بهذا القطاع في ما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي و انشاء الطريق السيار شرق غرب الذي يثير اهتمام المستثمر الأجنبي الأمريكي بشراكة 13 دولة، ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات ب 136 مشروع و الذي بلغت قيمته 89441 مليون دينار جزائري ،ليأتي فيما بعد قطاعي النقل و السياحة و به 26 و 19 مشروع على التوالي، و بقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي، أما باقي المشاريع الاستثمارية فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة ب 13 مشروع ، بقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة و في الأخير قطاع الاتصالات مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، و بنسبة جد مرتفعة و ذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي و خاصة للصناعات المتعلقة بقطاع المحروقات.

المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاقتصاد في الجزائر

1) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الوطني الخام :

لإظهار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن استعراض معدلات الناتج الوطني الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به و كذلك معدلات النمو المحققة في الجدول التالي :

الجدول رقم 11 : العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2008-2012

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الوطني الخام بالمليار دج	11.043.70	9.968	11.991.6	14.519.8	15.843
معدل النمو الاقتصادي %	2.04	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دج	167.46	199.48	168.40	187.52	115.06
معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر %	45.41	19.12	-15.58	11.35	-38.64
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام	1.51	2.0	1.4	1.29	0.71

المصدر : هشام جمال،"**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة – دراسة حالة الجزائر**"،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة حمى لخضر، العدد 6،المجلد 1، 2013، ص 28.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت أعلى مستوياتها سنة 2009، أين سجلت 199.48 مليار دينار بمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 19.2 % بالمقابل إنخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.6 % و هو أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، نلاحظ أيضا أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض مسجلاً أعلى معدل له سنة 2010 هو 3.6 %.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أنه رغم ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر يبقى تأثيره ضئيل جدا على النمو الاقتصادي، و يعود ذلك لعدة أسباب :

- تحويل رؤوس أموال المستثمرين الى الخارج بالعملة الصعبة.
- أغلب الاستثمارات في قطاع واحد و باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات استهلاكية لا تؤثر على النمو الاقتصادي.
- نسبة الاستثمار الأجنبي مقارنة مع الاستثمار المحلي هي هامشية و لا تتعدى في الأغلب 5 بالمئة و بالتالي لا يظهر تأثيره على النمو.

2) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل :

من الأسباب التي تدفع الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات على التشغيل لديها، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول، باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد و توازنه الأسري، و ركيزة من ركائز التنمية و الاستقرار، و الجدول الموالي يوضح تأثير الاستثمارات الأجنبية على التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2008-2016) :

الجدول رقم 12 : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة 2008-2015

السنوات	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد مناصب العمل
2008	75	27.305
2009	32	5.872
2010	21	3.797
2011	27	2.565
2012	18	4.591
2013	16	7.298
2014	13	2.130
2015	13	3.758
الاجمالي	**381**	**91.993**

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاستثمارات الأجنبية المستقطبة كان لها انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤها، فلقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة (2008-2015) حوالي 993 91 منصب عمل ل 381

مشروع، حيث وفرت سنة 2008 أكبر عدد لمناصب العمل تقدر بـ 27.305 منصب عمل أما باقي السنوات فقد تراوحت ما بين 2000 و 7000 منصب عمل لباقي السنوات.

و لكن يبقى عدد مناصب الشغل التي توفرت مقارنة بعدد الاستثمارات قيمة ضئيلة جدا، و يعود ذلك لضعف القوة التفاوضية للجزائر على المستثمر الأجنبي الذي يفرض اليد العاملة التابعة له، لهذا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر لا تحقق الأهداف المطلوبة و المنتظرة.

3) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملاً و محفزاً للاستثمار المحلي في البلد المضيف، إذ يعد من أهم احد الدعائم للنمو الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية، و ذلك من خلال رفع مساهمة الاستثمار المحلي في القيمة المضافة، كما قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلى و مزاحمته في البلد المضيف بدلا من تشجيعه، اذ تترتب المزاحمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي فيترتب عن ذلك نقص المدخرات المحلية، و كذا تراجع المنافسة بين الشركات الأجنبية و المحلية مما قد يؤدي خروج هذه الأخيرة من السوق، و من خلال الجدول التالي سنوضح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي :

الجدول رقم 13 : مساهمة الاستثمار الأجنى المباشر والاستثمار المحلي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2002-2012

السنوات	نسبة IDE من اجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة الاستثمار المحلي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت
2002	7.64	92.36
2003	3.88	96.12
2004	4.30	95.7
2005	4.68	95.32
2006	6.62	93.38
2007	4.68	95.32
2008	5.19	94.81
2009	5.32	94.77
2010	3.87	96.13
2011	4.10	95.90
2012	2.20	97.8

المصدر : نورة بيري، عبود زرقين، "**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس و المغرب**"، بحوث اقتصادية عربية، العدنان، لبنان، 2014، ص 156.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد سجل أعلى نسبة له خلال الفترة المدروسة بـ 7.64 % لسنة 2002 قابله الاستثمار المحلي الاجمالي من تكوين رأس المال الثابت بنسبة 92.63 %، و بانخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنة الموالية الى 3.88 % قابله ارتفاع الاستثمار المحلي الاجمالي من تكوين رأس المال الثابت بنسبة 96.12 %، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول ان الارتفاع في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات المدروسة يصاحبه إنخفاض الاستثمار المحلي و العكس، أما بالنسبة للاستثمار المحلي فهو يمثل ما بين 92 % و 97 % من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لمعظم السنوات التي شملتهم الدراسة بحيث بلغت أقل نسبة له خلال الفترة المدروسة ب 92.32 % لسنة 2002، و أعلى نسبة لهه تمثلت بـ 97.8 % لسنة 2012.

4) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن الحكم على الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجزاء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة إلى الخارج والمتمثلة بتحويل جزء من رأس المال و الأرباح و دخول العاملين الأجانب، فإذا كان حجم التحسن أكبر من حجم الموارد المحولة فإنها حالة إيجابية، و عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات لبلد المضيف، لذلك سنحاول أن نرى كيف كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري :

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و قد ظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج و تصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من 95 %، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار سعر برميل النفط، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 14: تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	40.6	7.78	18.21	27.94	20.16	11.06	**4.30**	-7.141
سعر برميل النفط	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	110.59	**100**	59

Source : Bulletin statistique de la banque d'algérie, séries rétrospectives, hors série, juin 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري سجل أعلى قيمة له بلغت 40.6 مليار دولار سنة 2008، و يعود السبب لسعر البرميل الذي وصل إلى 99.97 للبرميل، لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2012، 2013، 2014 ليسجل بذلك 20.16، 11.06 و 4.30 على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلاً 111.04، 110.59 و 100 على التوالي.

كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا لسنة 2015 بقيمة 7.41- و ذلك للانهيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض متمثل بـ 59 دولار.

مما سبق نستنتج أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط، و ذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات، و عدم توجه المستثمرين للقطاعات الصناعية الأخرى نظرا للمثبطات التي يشهدها الاستثمار الأجنبي في الجزائر , كذلك الاستثمار المحلي، كالاجراءات الادارية الكلاسيكية، الفساد، الرشوة، تعطل الوصول الى العقار للامضاء على بناء صناعي...

أثره على ميزان رأس المال و ميزان الخدمات و باقي التحويلات :

الجدول التالي سيوضح مدى هذا الأثر على كل من ميزان رأس المال و ميزان الخدمات و باقي التحويلات :

الجدول رقم 15: تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002-2012

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب الى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2002	1.065	1.60	1.07	-0.71
2003	0.634	2.20	1.75	-1.37
2004	0.882	3.12	2.46	-1.87
2005	1.081	5.48	2.06	-4.24
2006	1.795	6.3	1.61	-11.22
2007	1.662	5.54	2.22	-0.99
2008	2.598	6.15	2.78	2.54
2009	2.746	5.89	2.63	3.46
2010	2.264	4.86	2.65	3.18
2011	2.571	6.31	2.59	0.36
2012	1.484	7.45	3.16	-0.24

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولية.

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات و المداخيل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2005-2012 بلغت 47.98 مليار دولار في حين تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة حوالي 16.201 مليار دولار، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية، و عليه دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب بلغ أقصاه في الفترة 2000-2012 ، أين فاقت الثلاثة ملايير دولار سنة 2012، و يرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة الجزائرية، على حساب الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

و أخيراً فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال نلاحظ أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر يقابله ارتفاع حساب رأس المال و العكس، بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر.

المبحث الثالث : مجالات رقمنة النظام الضريبي الجزائري و محاولة الاستفادة من تجارب عربية رائدة في هذا المجال

لتحقيق فعالية النظام الضريبي و الحد من التهرب الضريبي و القضاء على مختلف ظواهر البيروقراطية التي تشهدها بيئة الأعمال في الجزائر، سعت الى تطبيق التكنولوجيا و تحقيق متطلبات التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية في ظل التطور التكنلوجي الذي يشهده اقتصاد العالم و كذلك الدول العربية.

المطلب الأول : السير نحو رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

في سبيل تحويل النظام الضريبي الجزائري من النظام الورقي التقليدي الى النظام الالكتروني قامت الجزائر بوضع مجموعة من الجراءات و التدابير.

الخطوات الأولى للنظام الضريبي الإلكتروني :

و تتمثل الخطوات الأولى للتحول إلى نظام ضريبي إلكتروني في الخطوات التالية :

- وضع قوانين تشريعية متعلقة بالتحول الرقمي للنظام الجبائي.
- دراسة مختلف الجوانب المحيطة بالمجتمع الضريبي مثل : الكثافة السكانية، المساحة الجغرافية، الكثافة التقنية و التكنولوجية، اليقظة الجبائية و منه الكثافة الجبائية.
- تأهيل الكوادر البشرية للعمل على النظام الضريبي المستحدث.
- توفير البنية التحتية و الوسائل التقنية و التكنولوجية لمواكبة النظام الضريبي المستحدث
- تفعيل موقع الجبائي " جبايتك" .

1) النصوص القانونية المتعلقة برقمنة الجانب الجبائي

التحول الرقمي للضرائب يتطلب مجموعة من الاجراءات، فهي رحلة ستلزم عددا من الخطوات و قد تكون الخطوات الأولى هي سن نصوص تشريعية تنظم هذا الجانب، و هو ما تعتمد عليه الإدارة الجبائية، حيث تم إصدار المذكرة رقم 596 في 06 جوان 2016 حول إنشاء آلية الترقيم الجبائي عن بعد، و هي خاصية تمكن المكلفين بالضريبة من طلب منحهم و رقم التعريف الجبائي عن بعد و ترسل إليهم عن طريق رسالة إلكترونية، و هي خطوة هامة للتحول ، بالإضافة إلى ما جاء في القانون 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 الذي أشار إلى التحول من التصريح و الدفع التقليدي إلى التصريح و الدفع الإلكتروني، و هذا حسب ما جاءت به المادة 58 ضمن قانون الإجراءات الجبائية في المادة 169 مكرر 2 و التي قد نصت على « يتم اكتتاب التزامات التصريح و الدفع إلكترونيا ... الخ بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات »، هذا و تتطلع تعميمها على باقي مؤسسات المديريات الضريبة، أما فيما يخص الضرائب فقد وضحت ذلك من خلال ما جاء في نفس القانون في المادة 10 منه على فرض ضرائب على التعاملات التي تتم عبر المنصات الرقمية أو عبر الشبكة، و تأكدت

بالقانون 18- 18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018[1] المتضمن قانون المالية لسنة 2019، من خلال التعليمة 3 الصادرة في 20 مارس 2019 و التي تنص على إلزامية تطبيق أحكام هذه المادة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018.

2) نظام المعلومات جيباياتيك jibayatic :

النظام المعلوماتي أحد الأولويات للتحول الرقمي في الإدارة الجبائية، إن التحول الرقمي للإدارة الضريبية في الجزائر تتطلب نظام معلوماتي ناجع و فعال، يعتمد على التكنولوجيا المبتكرة في مجال الضرائب و هذا يكون بتوجيه جميع استراتيجيات الإدارة الضريبية نحو رقمنة جميع الإجراءات و العمليات الجبائية و كذا التشغيل الآلي لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بها و كذا رقمنة طرق و آليات التحصيل و الرقابة و حل المنازعات، لذا يتوجب عليها إنشاء إدارة إلكترونية ترتكز على استخدام مختلف التقنيات الحديثة في مجالها الضريبي.

مصطلح Jibayatic هو نطق لمفرد كلمة " فرض الضرائب " باللغة العربية و " ICT " يتوافق مع تقنيات المعلومات و الاتصالات و هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تنفذ المصلحة برنامج تحديث يتم فيه إجراء إصلاح كامل لهيكلها و طريقة عملها، و هو نظام معلومات ضريبي جديد قيد الإنشاء حاليا، و هو أساس استراتيجي يهدف إلى تحسين العلاقة بين مصلحة الضرائب و بين المكلفين بالضريبة، هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات العمل عن بعد المصممة لتسهيل و تبسيط الرسوم الضريبية تسمح بالإعلان عن الضرائب عبر الإنترنت، كما أنها أمنة تصاحب عملية الضبط وفقا لقواعد الضرائب الحديثة، و التي تمنع أخطاء الحساب و الأصداف الملازمة للإجراء الورقي، و تظل جميع عمليات تبادل وبيانات دافعي الضرائب متاحة و يمكن الوصول إليها في منطقته الخاصة، و توفر إمكانية تتبع و مراقبة أفضل للبورصات مع إدارة الضرائب، و ذلك بفضل المتابعة الدقيقة للإعلانات المرسلة، كما أنه يوفر لوحة القيادة على العمليات المنفذة.

- دافعي الضرائب المعنيين :

يتم تقديم خدمات بوابة Jibayatic لدافعي الضرائب في ظل الهياكل الجديدة، مركز الضرائب CDI، مديرية المؤسسات الكبرى DGE، المراكز الجوارية CPI، و يخضع استخدام نموذج الإقرار الضريبي هذا للعضوية أي يمكن لدافعي الضرائب المعنيين الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات Jibayatic الاتصال بخدمة الاستقبال على مستوى الهياكل الجديدة، CPI، DGE، CDI و يتوفر ملف العضوية المبسط للتنزيل في قسم الوثائق، و تمنح العضوية دافعي الضرائب منطقة خاصة و آمنة، تتولى العمليات التي قام بها في شكل لوحة معلومات، هذه البوابة أنشأت للاستخدام المجاني و باستثناء القيد الرئيسي، تتمتع خدمات البوابة بأقصى قدر من التوفر و إمكانية الوصول و الأمان و تبادل البيانات

[1] قانون رقم 18-18 المؤرخ في 2018/12/17، قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79، ص ص 6-7.

بين دافعي الضرائب و البوابة، و ترافق هذه الخدمات مساعدة سهلة الاستخدام تمنع أخطاء الحساب و الأصداف الملازمة لإجراء الورق، و يتبع إرسال الإعلان عبر هذه البوابة بشكل منهجي إنشاء إشعار دفع تلقائيا يضمن الاستلام الصحيح للإقرار الضريبي.

- العروض و الخدمات التي تقدمها بوابة " جبايتك " :

- يقدم خدمات تحويل الضرائب في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام.
- هذه البوابة موجهة إلى دافعي الضرائب في ظل الهياكل الجديدة CPI، CDI، DGE، و هي جزء من عملية التحسين المستمر و الإثراء الوظيفي و توسيع الخدمات.
- تعتمد على مشاركة دافعي الضرائب الذين ستخصص لهم خدمة الاستماع.
- بإتباع إجراءات عضوية مبسطة لخدمات Jibayatic ، سيتم منح دافع الضرائب الوصول إلى منطقة خاصة و أمنة حيث سيتم تقديم العديد من الخدمات مثل الوصول إلى بيانات هويته (اسم الشركة، العنوان، رقم الهاتف ... إلخ).
- إمكانية إدخال مساعدة للإقرار الضريبي، مع الحساب التلقائي و اختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة.
- من الممكن أيضا تحديث إعلان تم إدخاله و لم يتم إرساله بعد بإحداث نظام للإبلاغ عن الدفع مع المراقبة المستمرة طوال السنة المالية.
- تقدم البوابة أيضا و ثائق شاملة عن النظام الضريبي الجزائري، يمكن للجميع الوصول إليها.

- الإطار القانوني لتنظيم البوابة الإلكترونية :

وضع إطار قانوني من أجل تنظيم هذه البوابة نذكر منها المرسوم رقم 08- 02 في المادة 23 و القانون رقم 16-14 في المادتان 34 و 67، و المرسوم عن بعد رقم 08-02 في المادة 15، و غيرها من القوانين و المراسيم التي سنت من أجل التحول نحو عالم الرقمنة.

- كيفية الاشتراك في خدمات البوابة :

الاشتراك مطلوب للوصول إلى خدمات Jibayatic، و الغرض منه هو إقامة علاقة تعاقدية بين الإدارة العامة للضرائب و دافعي الضرائب الأعضاء، هذا الاشتراك قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني ما لم يتم إنهائه من قبل أحد الطرفين، يتضمن ملف الاشتراك :

- ✓ نموذج الطلب.
- ✓ الشروط العامة.
- ✓ كشف الحساب المصرفي.
- ✓ تفويض عضو دافع الضرائب الذي يسمح للموقع على نموذج الاشتراك بالتصرف نيابة عنه ، إذا لم يكن الموقع على النموذج هو ممثلة القانوني.

بعد تكوين الملف يقوم دافع الضرائب بتحديد موعد من اختياره على Jibayatic لإيداعه على مستوى خدمة الاستقبال للهيكل الذي يعتمد على (DGE , CDI , CPI) و في يوم الإيداع يتلقى رمز الوصول إلى منطقته الخاصة على بوابة الإعلان الضريبي، و يتم الوصول إلى المنطقة الخاصة من البوابة العامة لكل مشترك تحت عنوان " التصريح عن بعد " تتيح للمشتركين الوصول إلى مجموعة من الخدمات كإدخال إعلان جديد، تصحيح العوائد المعلقة عرض البيانات المدخلة، إرسال بيانات، تتبع حالة المدفوعات الخاصة به و مراجعة بيانات اشتراكه، و يطلب من المشترك إدخال رمز الوصول الخاص به المقدم من DGI، و عند استلام رمز الوصول الخاص به يمكنه عندئذ الوصول إلى المنطقة الخاصة به و البدء في استخدام الخدمات المقدمة.[1]

المطلب الثاني : مجالات رقمنة النظام الضريبي الجزائري

1. رقمنة التصريح الضريبي :

أي أن المؤسسات أو الشركات الكبرى في الجزائر التابعة لمديرية كبريات المؤسسات يمكنها أن تصرح عن بعد إلكترونيا دون تكفل بعبئ الذهاب للتصريح في المديرية و كذا اختصار الوقت و الجهد، هذا و تتطلع الجزائر لتعميمها على المستوى الكلي من خلال تطوير الإجراءات الضريبية على المستوى المحلي و سعيا منها للاستفادة من مزايا الرقمنة الجبائية سواءا بالنسبة للخاضعين للضريبة أو الإدارات الضريبية.

1- تعريف التصريح الجبائي الإلكتروني :

يمكن تعريف التصريح الإلكتروني على أنه كافة التصريحات و البيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني، كما هو تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به و استعراضها و تعبئتها، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني.[2]

2- أنواع التصريحات الجبائية الإلكترونية :

يقوم المكلفون بالضريبة خلال المهلة القانونية المحددة للتصريحات الواجب تقديمها و الواردة في الصفحة المخصصة للتصريحات و ذلك من خلال الدخول إلى موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz بتعبئة النماذج و ارسالها عبر بوابة النظام الضريبي الإلكتروني، و الجدير بالذكر أنه لم تغير الإدارة الجبائية أنواع التصريحات من حيث المضمون بل فقط هي وسيلة نقل

[1] Direction générale des impots,ministre des finances https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/adhesion.html

[2] أسامة منصور، "**الضرائب قانون القيمة المضافة**"، جريدة أهل مصر، 2019، ص 2.

التصريحات من المكلف إلى الإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية فهي نفس التصريحات المتعارف عليها سابقا، التي منها ما يلزم تقديمها مرة واحدة سواء عند بدأ النشاط أو التوقف و منها ما يقدم بصفة دورية منتظمة شهرية أو سنوية حسب النظام الذي يتبع له المكلف.

3- أهمية التصريحات الجبائية الإلكترونية :

يلتزم المكلف بالضريبة بتقديم التصريح الإلكتروني الذي يعتبر أفضل السبل في تقدير الوعاء الضريبي و هو الأكثر انتشارا في التشريعات الضريبية للدول المتقدمة، و للإدارة الضريبية الإلكترونية كافة السلطات في مراجعة هذه التصريحات و لهذه الأخيرة أهمية سواء للمكلف في حد ذاته أو للإدارة الضريبية .

أ- **مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية** : يمكن تلخيص مزايا التصريحات الالكترونية بالنسبة للادارة الضريبية في ما يلي :[1]

- يسهل التصريح الإلكتروني العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيرا من الإجراءات و الوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة، كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات و الاعتراضات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية، و التخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح و متابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط لوزارة المالية.
- التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة و استفساراته إلى تسديد الضريبة، و لعمليات المحاسبة و الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح و التعريف بالمكلفين بالضريبة.

ب- **مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة** : تقدم التصريحات الإلكترونية عدة منافع للمكلف منها:

- توفير الوقت و الجهد و عدم التنقل وسط زحمة السير في المناطق من أجل تقديم التصريحات.
- التقليل من الأخطاء باعتبار أن النظام الضريبي الإلكتروني يرصد الأخطاء تلقائيا و يصوبها.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة طوال أيام الأسبوع بما فيها الأعياد و المناسبات.

[1] فلة محتال، أحمد بسباس، "**أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية-دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 2020، ص ص 61-62.

●تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية مع التزاماته الجبائية، مع الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة و الاطلاع عليها ، كما يمكنه التعرف على دينه الجبائي الكلي.[1]

الجدول رقم 16 : احصائيات حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للادارة الضريبية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
احترام ظروف الدخول	%76.67	%70.53	%77.93	%91.00	%95.02
التكفل بالمكلفين بالضريبة	%99.60	%99.90	%99.00	%97.90	%98.54
نوعين الخدمة المؤداة	%73.03	%69.56	%74.17	%84.17	%89.33
احترام الاجال	%63.33	%64.13	%71.00	%73.73	%77.25
الاصغاء للمكلفين بالضريبة	%68.64	%71.86	%69.00	%67.20	%76.32
المؤشر الاجمالي لنوعية الخدمة	**74.43**	**%72.62**	**%74.26**	**%79.69**	**%86.97**

Source : http://mfdgi.gov.dz/statistiques_accueil_site.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشر الاجمالي لنوعية الخدمة في تحسن مستمر حيث بلغ سنة 2020 نسبة 86.97 % و يعود هذا التحسن الى مختلف الجهود التي تبذلها الجهات الجبائية لتحسين الاداء الضريبي من خلال تطبيق أمثل للرقمنة.

يمثل الجدول التالي الاحصائيات السنوية لاستعما الموقع الالكتروني للادارة الضريبية 2015-2019 :

الجدول رقم 17 : احصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للادارة الضريبية 2015-2019

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الزيارات للموقع	428366	728279	1274206	1303824	1998796
عدد الصفحات المتصفحة	1596471	2346234	3532707	3542373	4802136

Source : http://mfdgi.gov.dz/statistiques_accueil_site.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أن الموقع الالكتروني للادارة الضريبية يسجل ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى من حيث عدد الزيارات للموقع الالكتروني و من حيث عدد الصفحات المتصفحة، و ذلك راجع لزيادة الوعي التكنولوجي للمكلفين بالضريبة و كذلك للمجهودات التي تقوم بها الادارة الضريبية في الرقمنة بتوفير المعلومات اللازمة للمكلف و وضع مختلف البوابات التي يحتاجها كبوابة تحميل الوثائق الضرورية لتقديم تصريحاتهم عن بعد دون عناء الذهاب لمديرية الضرائب و كذلك بوابة لقديم أرائهم ...الخ.

[1] علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 230.

2. الدفع الالكتروني للضرائب :[1]

هذا يعني أن دفع مختلف الضرائب و الرسوم التي على عاتق المكلفين بالضريبة يكون إلكترونيا عبئ التنقل إلى المديرية لتسديد هذه الالتزامات الضريبية ، و ذلك عن طريق مختلف وسائل الدفع الالكتروني و حسب صلاحيات التي سمح بها القانون (قانون المالية).

وقعت المديرية العامة للضرائب اتفاقية مع بنك الجزائر الخارجي و ذلك بتاريخ 2021/07/19 تقضي بانضمام المديرية إلى نظام قبول الدفع عبر الإنترنت عن طريق البطاقة البنكية، حسبما أفادت به وزارة المالية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، و جرت مراسم التوقيع في مقر الوزارة بحضور أمينها العام، و تأتي هذه الاتفاقية في إطار إطلاق البوابة الرقمية الجديدة للمديرية العامة للضرائب "مساهمة تك" و التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية و المساهمة في تحسين العلاقة بين الإدارة و دافعي الضرائب ، من خلال تبسيط الإجراءات لفائدة الفاعلين الاقتصاديين.

و ستسمح البوابة بتسهيل الإجراءات الإدارية و تبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية لدافعي الضرائب من خلال السماح لهم بالإعلان عن ضرائبهم و دفعها عبر الإنترنت، و بالتالي فإنه أصبح بإمكان دافعي الضرائب الحاملين للبطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية سداد تصريحاتهم من خلال دخول الفضاء المخصص لهم على بوابة "مساهمة تك" حسب البيان الذي أكد في هذا الاطار على مساهمة كل من بنك الجزائر الخارجي وشركة "ساتيم" و تجمع النقد الالي في وضع هذا النظام الجديد.

و كمرحلة أولى، تم توفير خدمات البوابة على مستوى مديريتين تجريبيين و هما المديريتين الولائيتين وهران – شرق و وهران – غرب، كما أن خدمات بوابة "مساهمة تك" مجانية و امنة.

المطلب الثالث : تجارب عربية رائدة في رقمنة النظام الضريبي

أحرز عدد من الدول العربية تقدماً جيداً في إطار رقمنة التحصيل الضريبي على عدة أصعدة خلال السنوات السابقة لاسيما الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة قديمة العهد بالنظم الضريبية، فيما بدأت مؤخراً الدول العربية النفطية في تبني هذه النظم لاسيما في أعقاب توجهها إلى تبني إصلاحات لتنويع الإيرادات العامة في إطار برامج الانضباط المالي التي نفذتها في أعقاب التراجع المسجل في الأسعار العالمية للنفط في عام 2014، و شرعت بمقتضاها في فرض الضرائب خاصة الضريبة على القيمة المضافة.

[1] المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، "**دفع الضرائب عبر الانترنت: توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب و بنك الجزائر الخارجي**"، تاريخ التصفح 2022/05/21 على الموقع http://entv.dz

_ الأردن : تعتبر من أوائل الدول العربية التي عملت على رقمنة نظم التحصيل الضريبي في عام 2005، حيث سجلت دائرة ضريبة الدخل و المبيعات تقدماً جيداً في تقديم عدد من الخدمات الضريبية بشكل إلكتروني، بما يشمل تسجيل المكلفين، و تقديم الإقرارات، و إصدار الاشعارات، و التحصيل الإلكتروني، و متابعة الامتثال الضريبي، و تقديم الشكاوى، و تقسيط الضرائب.

_ الإمارات : قد تم بدء تطبيق النظام الضريبي في الامارات في نهاية عام 2017 بعد اعتماد القوانين و التشريعات الخاصة بالضرائب الاتحادية، التي جاءت بعد إقرار تطبيق الضريبة الانتقائية، و ضريبة القيمة المضافة، كما قامت الهيئة الاتحادية للضرائب خلال هذه الفترة برقمنة غالبية الخدمات الخاصة بدافعي الضرائب، و من ضمنها التحصيل الضريبي إضافة إلى تحديث أنظمتها بما يتوافق مع التشريعات الضريبية ذات الصلة.

_ السعودية : بدأت السعودية عام 2017 بتطوير استراتيجية الهيئة العامة للزكاة و الدخل في سياق هدف استراتيجي أساسي يتمثل في زيادة كفاءة عمليات التحصيل و الامتثال الضريبي، كما طورت نظاماً خاصاً بتقنية المعلومات و التحليل، فيما يجري حاليا التركيز بشكل كبير على رقمنة و تحسين إجراءات الهيئة بشكل عام و الإجراءات الضريبية بشكل خاص.

_ المغرب: شرعت المديرية العامة للضرائب في المغرب عام 2010 في إزالة الطابع المادي عن التصاريح و الأداءات الضريبية بشكل تدريجي حسب أهمية رقم المعاملات لكل شركة، قبل أن تقوم بتوسيع نطاق نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني ليشمل كافة الملزمين المهنيين، إضافة إلى ذلك واصلت المديرية العامة للضرائب مجهودات الرقمنة الضريبية بهدف تعميم الأداء الالكتروني ليشمل عدة خدمات أخرى من أبرزها : الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات، و الرسوم الحكومية.

في ضوء ما سبق، يلخص الجدول التالي مدى التقدم المحرز في إطار رقمنة التحصيل الضريبي المطبق في عدد من الدول العربية :

جدول رقم 18 : مستوى التقدم المحقق على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية

الدولة	في بدايتها	جيدة	جيدة جدا	ممتازة
الامارات				✓
الأردن		✓		
السعودية				✓
مصر			✓	
المغرب				✓

المصدر : صندوق النقد العربي، "**استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، 2021.

لقد قامت الدول العربية بتطبيق مجموعة من المراحل للسير نحو رقمنة النظام الضريبي نوجزها في ما يلي :

أولا : مرحلة التخطيط و الاعداد لرقمنة التحصيل الضريبي

_ الإمارات :

جاءت عملية التحول إلى التحصيل الضريبي الإلكتروني في إطار رؤية الهيئة الاتحادية للضرائب متوسطة المدى التي تستشرف طبيعة التطوير المطلوب للأنظمة الضريبية بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الممارسات الدولية، و هو ما يساعد على تطوير استراتيجية تقنية المعلومات الخاصة بالهيئة الاتحادية للضرائب بما يلبي احتياجات المتعاملين و الوقوف على التحديات التي يمكن أن تواجه مبادرات التحول، استناداً إلى ذلك يتم تطوير و إعداد كافة العمليات و الإجراءات الضريبية اللازمة، و تقييم مدى الفعالية و تحديد الفرص التي قد تكون متاحة لتحسين الأداء.

_ الأردن:

تم جمع البيانات المطلوبة و تحليلها كما تم تصميم البرامج و التأكد من مدى انسجامها مع القوانين ذات الصلة، إضافة إلى متابعة تطوير و تحديث البرامج اللازمة لهذا التحول.

_ المغرب :

تكتسي رقمنة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب في المغرب مكانة مركزية في خطة عملها الاستراتيجي حيث اختارت المديرية العامة للضرائب منهجا تدريجياً لرقمنة التحصيل الضريبي من خلال التركيز في المرحلة الأولى، على الأشخاص المعنويين، ليتم فتح نظام الإقرار الضريبي و الدفع الضريبي لفئة المهنيين، في المرحلة الثانية التي بدأت في عام 2018، تم تعميم التصريح و الأداء الضريبي عبر شبكة الإنترنت على فئة الأشخاص الذاتيين، حيث تغطي الرقمنة حالياً كل الخدمات و الإجراءات المقدمة للمنتفعين.

تحديات هذه المرحلة بالنسبة للدول العربية :

في إطار مرحلة التخطيط لرقمنة النظم الإلكترونية للتحصيل الضريبي واجهت الدول العربية بعض التحديات كان من أهمها الحاجة إلى تعزيز و بناء القدرات البشرية لاسيما في الدول العربية حديثة العهد بالنظم الضريبية، إضافة إلى تحديات ترتبط بالتعديلات المطلوبة في الأطر القانونية و محدودية الموارد المالية اللازمة لدعم هذا التحول في بعض الدول، علاوة على مواجهة بعض الدول لتحديات ناتجة عن جائحة كوفيد 19 التي أثرت على مراحل إنجاز مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي.

التحديات المتعلقة بالامارات :

نظراً لحداثة النظام الضريبي في الإمارات، و كون الهيئة الاتحادية للضرائب قد تم إنشاؤها بالتزامن مع تطبيق الأنظمة التقنية الخاصة بتطبيق رقمنة التحصيل الضريبي تتمثل ابرز التحديات حاليا في :

- توافر الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الضرائب لتقود عملية انشاء الهيئة الاتحادية للضرائب و تطبيق الضرائب الجديدة.

- ❖ توافر الأدوات و التطبيقات اللازمة لتعزيز كفاءة و فعالية برامج التحصيل الضريبي الإلكتروني.
- ❖ الحاجة إلى دعم المعرفة الضريبية داخل وخارج الهيئة، و لمواجهة هذا التحدي تم عقد ورش تدريبية و توعوية بما يساعد على بناء الأنظمة التقنية و منها أنظمة التحصيل.

التحديات المتعلقة بالمغرب :

على صعيد التحديات التي تواجه المديرية العامة للضرائب في المغرب، خلال مرحلة التخطيط لرقمنة التحصيل الضريبي فتمثلت في بعض التحديات الخارجية المتمثلة في :

- ❖ الاستغناء عن النمط القديم للإقرار الضريبي و أداء الضرائب من قبل المكلفين.
- ❖ تغيير سلوك المكلفين ضريبياً و التزامهم بأسلوب التصريح والدفع الجديد.
- ❖ توفير البنية الأساسية التي ينبغي تطبيقها، و ملائمة الإجراءات و النماذج.
- ❖ بناء قدرات الموظفين لتمكينهم من العمل على النظام الرقمي الضريبي الجديد

ثانيا : مرحلة تصميم و بناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي

تركز مرحلة تصميم و بناء وتائق و نظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي و النظم الإلكترونية و تنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة و اختبارها و تقييم مستويات أدائها.

_ الإمارات :

مرت مرحلة تصميم و بناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي في الامارات بعدة خطوات شملت:

- ✓ الإشراف على أعمال المشروعات و هندسة التقنية و التصميم.
- ✓ تحديد معايير التطبيق من حيث النماذج و مؤشرات الأداء.
- ✓ اجراء المراجعات الخاصة بضمان الجودة للتحقق من الالتزام بمعايير التطبيق المحددة.
- ✓ القيام بمراجعة المتطلبات الفنية الخاصة بالأعمال و مواءمتها مع استراتيجية الهيئة الاتحادية للضرائب ونموذج التشغيل العام.
- ✓ فهم أوجه الترابط بين التطبيقات المختلفة من وجهة نظر هندسية و تصميمية و التحقق من شموليتها و اكتمالها.
- ✓ التحقق من صحة البرنامج من حيث الإتساق و التغطية و الاكتمال.
- ✓ تحديد المتطلبات و اجراءات التواصل اللازمة.
- ✓ تقديم النطاق التعاقدي للعمل الذي تم التوقيع عليه.
- ✓ توفير الخبرة اللازمة لضمان نجاح المشروع.

- ✓ تقديم تقارير أسبوعية عن التقدم المنجز وفقا للنموذج المحدد من قبل ادارة المشاريع والعمليات.

_ المغرب :

تمثلت التحديات القائمة في هذه المرحلة في :

- ✓ تزويد جميع المديريات المحلية بالمعدات اللازمة لاستخدام النظام الجديد.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات للمكلفين ضريبيا.
- ✓ نقل بيانات المكلفين ضريبياً من الأنظمة القديمة إلى النظام الجديد.
- ✓ تدريب المستخدمين على استعمال النظام الإلكتروني الجديد.
- ✓ الانتقال التدريجي إلى النظام الضريبي الرقمي الجديد مع استمرارية الخدمات المقدمة حالياً
- ✓ ضمان جودة الأنظمة.
- ✓ ضمان سلامة الأنظمة بسبب انفتاحها على الشركاء.
- ✓ مساعدة المكلفين ضريبياً على استخدام النظام الضريبي الرقمي الجديد من خلال مركز الاتصال و باستخدام محركات الحساب، و المساعدة من خلال النظام التقني، و التصريحات معبئة مسبقاً .

ثالثا : مرحلة اختبار و تشغيل و اختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني

تنصب هذه المرحلة على اختبار مدى سلامة و تكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة و من أهمها أنظمة تسجيل بيانات المكلفين ضريبيا، و أنظمة الجمارك، و الدفع الإلكتروني، إضافة إلى ضمان توفر خدمات الدعم و الصيانة الدورية لهذه النظم و تنفيذ اختبارات الجودة، كما تركز هذه المرحلة على زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبيا بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها.

_ الامارات :

مرت مرحلة اختبار نظام رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات بعدة خطوات ، اشتملت على تطوير و تنفيذ العديد من عمليات ضمان الجودة باستخدام عدة فرضيات ، و بناء قاعدة البيانات التي يستند إليها النظام، و التنسيق الكامل مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة لضمان نجاح عملية ربط نظام التحصيل الإلكتروني بنظام التسجيل الضريبي الإلكتروني باستخدام رقم التسجيل الضريبي (GIBAN) ، إضافة إلى إجراء الاختبار اللازمة مع إدارات الجمارك في الدولة لضمان نجاح عملية الربط مع النظام الجمركي الإلكتروني المتكامل CCIS، إلى جانب اختبار تطبيق هذه الأنظمة من قبل مشغلي نظام رد الضريبة للسياح و نظام الطوابع الضريبية الرقمية، و نظام تسجيل السلع الانتقائية لضمان نجاح عملية الربط.

كما مرت مرحلة التشغيل النهائي لنظام رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات بعدة خطوات ركزت على المشاركة المبكرة مع الجمهور و المستهدفين الخاضعين للضريبة من خلال حملات التوعية العامة بحسب القطاع و تطوير الأدلة الإرشادية الخاصة بدافعي الضرائب، إضافة إلى التواصل التفاعلي مع وسائل الإعلام لتعزيز اعتماد الضرائب الجديدة و خلق تصور عام إيجابي، علاوة على وضع و تنفيذ حملة التواصل و التثقيف العام التي تعزز من اعتماد الضرائب المطبقة حديثاً بما يعكس صورة إيجابية للدولة.

_المغرب :

ركزت هذه المرحلة على تفعيل عملية الدفع الإلكتروني بالنسبة لفئة معينة من خلال انطلاق عملية الدفع الإلكتروني عن طريق الاقتطاع البنكي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة ، و توسيع نطاق عملية الدفع الإلكتروني عن طريق الاقتطاع البنكي بالنسبة للضرائب الأخرى (الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، واجبات التسجيل ...)، و توسيع نطاق الدفع عبر الانترنت إلى طرق أخرى (الوكالات البنكية، وحدات الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التطبيقات الهاتفية، ...). فيما ركزت عمليات تشغيل هذه الأنظمة على إجراءات تدقيق جودة و ضمان سلامة التطبيقات و المنصات و سلامة النظام المعلوماتي.

شكل رقم 02 : نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي %

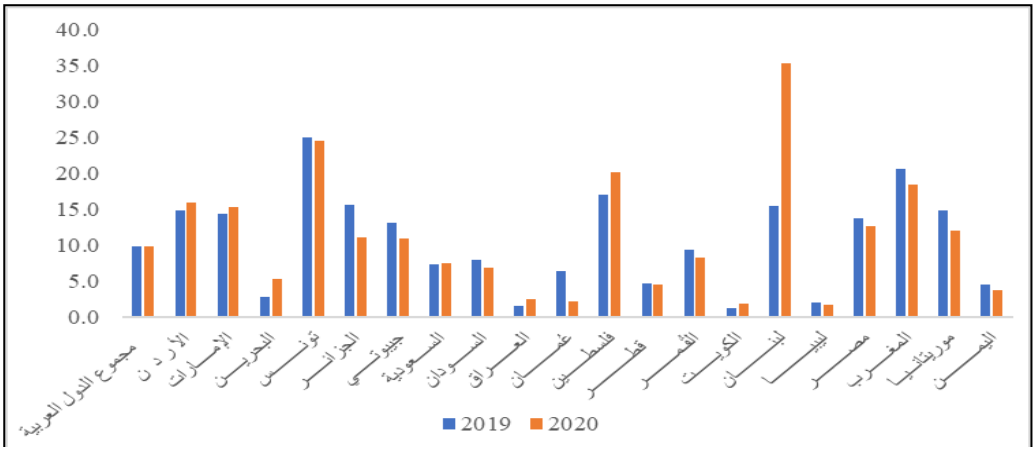

المصدر : هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية أدى الى زيادة نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي، و بالتالي قد حققت مجموعة من المكاسب منها توسيع القاعدة الضريبية و ذلك لما ساهمت به الرقمنة الضريبية في تجنب التهرب الضريبي للمكلفين و زيادة نسبة التزامهم.

لابد من الجزائر أن تبذل المزيد من المجهودات للتمكن من القضاء على القصور و العجز الذي تعاني منه في المجال الرقمي و الاستفادة من التجارب العربية التي تطرقنا اليها سابقا و التي استثمرت في المال و الجهد و الفكر لجسر الهوة الرقمية، و منه الاستفادة من الاستراتيجيات التي طبقتها الدول العربية في هذا المجال و وضع استراتيجيات لتمكين الرقمنة في كل القطاعات و بالخصوص في المجال الضريبي للحاق بهذه الدول العربية و منه الدول المتقدمة.

المبحث الرابع : دور رقنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : رقمنة الضرائب و تدفق الاستثمار

لقد سعت الجزائر لرقمنة النظام الضريبي لتحقيق المزيد من الايرادات و شرعت في ذلك من خلال توفير الية التصريح الالكتروني و الدفع الالكتروني.

الجدول رقم 19 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020
تدفق االستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	1.2	1.5	1.382	1.125

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، متاح على الموقع https://www.albanqaldawli.org ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/23 ، الساعة 16:29

الشكل رقم 03 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة 2017-2020

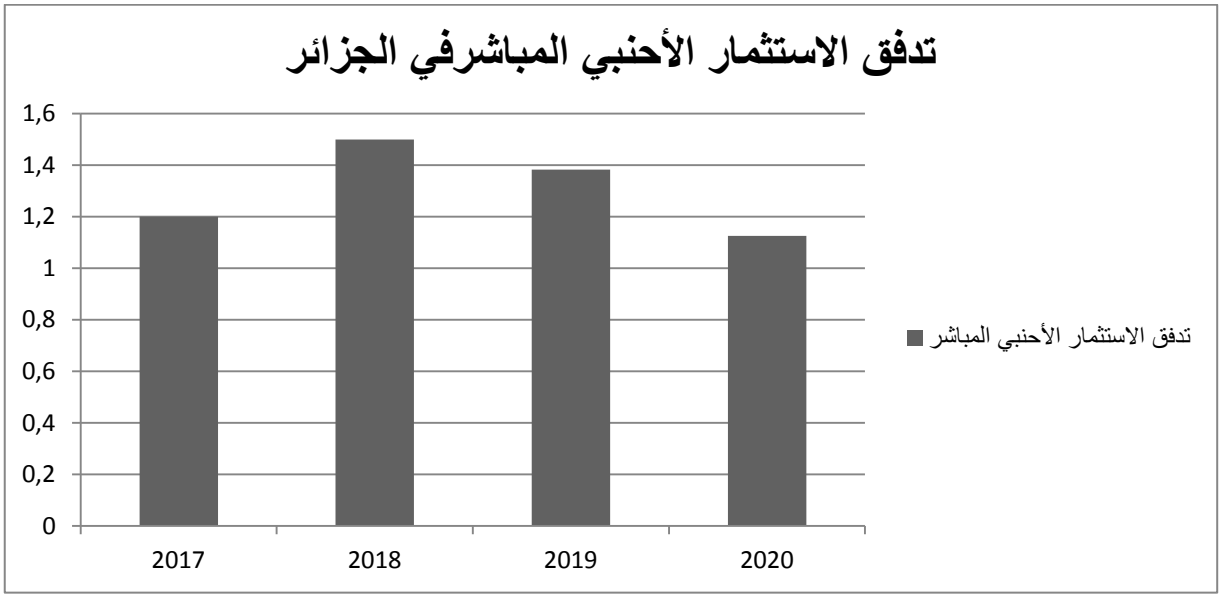

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و من خلال الشكل أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2017 كان 1.2 مليار دولار، حيث ارتفع سنة 2018 الى 1.5 مليار دولار و قد ساهم في ذلك قطاع السيارات، دخول المصنع الصيني في الخدمة "بيين اوتوموبيل لنترناشيونال كوربورايشون" و الذي فاقت

قيمة استثماره 100 مليون دولار، سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر تراجعا خلال السنتين 2019 و 2020 بقيمة 1.382 و 1.125 عل التوالي و يرجع ذلك لعدة أسباب، و ذلك أن الجزائر لازالت في بداياتها في تطبيق رقمنة النظام الضريبي حيث لازال الطابع التقليدي لمختلف المعاملات يغلب عليها، و كذلك بأسباب الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر من حراك الذي أدى الى عدم استقرار سياسي، و من أهم الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر هي اجراءات الغلق التي فرضتها الجزائر بسبب الوباء مما أثر سلبا على المشاريع الاستثمارية و جعل الشركات متعددة الجنسيات تتخوف من الركود الاقتصادي.

المطلب الثاني : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العوائق التي يطالب المستثمرين الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل التقليص منها والتي ندرجها كمايلي :

1. **العراقيل الطبيعية و المادية :**

✓ **العراقيل الطبيعية (مشكل العقار) :**

و يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين و هو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنوات، حيث وضعت الدولة عدة هيئات مساعدة لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار و هذه الهيئات ممثلة في:

- وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة و التهيئة.
- وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.
- الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.
- وكالة (calpi) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي ، هذه الوكالات يجب ان نقده بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة ارض.

هذا التعدد في الهيئات من اجل منح الأراضي و العقار هو ما يسبب ضعف عرض العقار و غياب المنافسة في هذا إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى :

_ تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض.

_ التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار.

_ عدم ضمان العدالة و تسوية الإجراءات و عدم مرونة هذه الهيئات و ضخامة الوثائق المطلوبة

_ الاختلاسات و التعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي و التي حولت الى استعمالات ذات مصالح ذاتية.

_ مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافق عليها.

_ وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي.

_ التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة و لا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.[1]

_ عدم رقمنة المجال العقاري لتبسيط الاجراءات و عدم وجود تكنولوجيات الاعلام و الاتصال لترسيخ الشفافية.

_ عدم توفر قاعدة بيانات الكترونية خاصة بالعقار لتسهيل تحصيل الوثائق اللازمة و توفير المعلومات اللازمة.

✓ **العراقيل المادية :**

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي و النمو الاقتصادي و هي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، و من ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها، و لا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري، و من ابرز ما يعرقل البنك و المستثمرين هي :

- غياب الفروض الممنوحة بدون ضمانات.
- غياب للمؤسسات المالية المختصة.
- قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الأجال.
- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب 3 و 4 أشهر.
- يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.
- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات و التوظيفات البنكية.
- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.[2]

_ عدم ادخال الرقمنة الالكترونية على مستوى المؤسسات المصرفية و البنوك لتيسير الاجراءت و دراسة الملفات و اقتصار الوقت و الجهد.

_ عدم توفير الدفع الالكتروني.

---

[1] محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، "**أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**"، مجلة الباحث، العدد05، 2007، ص 6.

[2] بعلوج بولعيد، "**معوقات الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 03، العدد 04، 2006، ص 81.

2. العراقيل الاقتصادية و السياسية :

✓ **العراقيل الاقتصادية :**

يمكن ذكر أهم هذه المعوقات في:

_ سوء التسيير الذي تميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة و فعالية بعض الأنشطة التجارية و مثال ذلك سوء التسيير و التنظيم الذي تميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80 % من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى الموانئ، أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة و هو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية و الأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية و الاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.[1]

– نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك المرقمنة في الدول المتقدمة و يضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية و عدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال و بالتالي تقليص منافذ التمويل و الاستثمار.

– غموض بعض الجوانب القانونية و التنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.

– تدهور قيمة العملة المحلية و تعدد أسعارها الصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تأكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

و من هنا يتضح أن عملية انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم لغياب الرقمنة، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلى و السليم لسياسة " الباب المفتوحة " أمام تدفق الاستثمار الأجنبي، هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية و غموض بعضها الآخر لعدم تطبيق المنظومة الجزائرية للرقمنة التي تعتبر كل متكامل بين مختلف الحكومات و المؤسسات.[2]

---

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمية، "**واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 04، العدد 44، 2008، ص 125.

[2] محمد شريفي، "**الجزائر و رهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 168.

✓ **العراقيل السياسية :**

كما هو معلوم لدي الجميع النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية و السياسية للدول خاصة و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا الا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني و السياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار، سوف نتطرق له في النقاط التالية :

✓ **الوضع الأمني :**

أن ما مرت به الجزائر من أزمات أمنية منذ 1988 و أحداث تيقنتورين سنة 2013 إلى إحداث عين صالح 2016، عمل على زيادة حدة هذه الأزمة و خطورتها و التي كانت لها أثار و خيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي و الدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة و أن المستثمرين معتادين على تقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يرغبون في الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك ، فالشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية التي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية و كذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بأمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة و بالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمني فلم يعد له حس كبير و الجزائر تعاني من هروب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم و ممتلكاتهم و تفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمنا.

✓ **عدم الاستقرار السياسي :**

مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات و ظروف سياسية صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث تجد أن هذه الفترة أثرت بشكل كبير على الساحة السياسية التي بدورها العكست على جلب الاستثمار الأجنبي للجزائر.[1]

3. العراقيل القانونية و الإدارية :

إن القانون الصادر سنة 1993 و التعديلات التي أجريت عليه سنة 1994، 1995 و حتى قانون سنة 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها عدها قوانين نظرية تكفينا قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية و الكتب المتخصصة

✓ **العراقيل القانونية :**

إن كثرة القوانين و عدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك و الخوف، خاصة و أننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار

[1] محمد شريفي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

قانوني واضح و ثابت فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، و من أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفائية حيث أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات وترى أنه رغم وجود كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**) و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**) التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب و الحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات و المشاريع، نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك و هذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، و إلى حين صدور هذه القائمة يستمر تغير المستثمرين من الاستثمار و الاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

- ✓ **العراقيل الإدارية :**

تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، و كذا سوء تسيير الإدارة و تميزها بالتحفيز و المحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين و كذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، و هذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر و يجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر، و حسب تقارير قياس أنظمة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي على العديد من اقتصاديات العالم (190) دولة، فان الجزائر لاتزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص تسهيل الإجراءات الإدارية لبدأ نشاط الأعمال مقارنة بالمغرب و تونس، و يعود ذلك لعدة عوامل أهمها أن كل من المغرب و تونس أحد البلدان المجاورة التي تقدمت كثيرا في مجال الرقمنة على مستوى مختلف القطاعات، تأخر الجزائر في الرقمنة و اعتمادها على الطابع التقليدي جعل المناخ الاستثماري فيها معقد و بيئة الأعمال غير مريحة و تنعدم فيها الشفافية، و يوضح الجدول التالي اجراءات بدأ مشروع في الجزائر و المغرب و تونس :

الجدول رقم 20 : عدد الإجراءات الإدارية لبدأ مشروع استثماري في الجزائر، المغرب و تونس

البلد	الترتيب العالمي 2020	عدد الاجراءات الادارية لبدأ المشروع			الترتيب العالمي 2010
		2010	2015	2020	
الجزائر	157	14	14	14	136
المغرب	53	5	6	3	128
تونس	78	9	10	6	68

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات أنشطة الأعمال للبنك الدولي،

متاحة على الموقع https://www.albanqaldawli.org ، تاريخ الاطلاع :

2022/05/24، على الساعة 12:36

المطلب الثالث : متطلبات ترقية الاستثمار في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة و وضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية و المالية الخانقة التي مر بها و الأوضاع السياسية و الصحية الحرجة، لابد من الانتقال الى عهد جديد للاستثمار و بناء استثمارات حقيقة و القضاء على البيروقراطية و ذلك من خلال ما يلي :

❖ **تكريس مبدأ الحرية :**

لابد من تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و احاطته بمجمل من القوانين التي تضمن ممارسته بكل حرية و في جو من الشفافية و المنافسة الحرة، و وضع العديد من القواعد القانونية التي تضمن تكريس هذه الحرية في محاولة للتكيف مع المتغيرات و المتطلبات الإقتصادية العالمية المحيطة بالبلاد قصد إعادة دفع عجلة النمو الإقتصادي و تحسين محيط المؤسسة و الإستثمار.

❖ **تعزيز الضمانات القانونية و القضائية :**

يجب تكريس مبادئ العدالة و المساواة و المعاملة المنصفة و القضاء على الفساد و الرشوة و البيروقراطية من بيئة الأعمال، و العمل على تحقيق مبدأ الاستقرار التشريعي، مع ضمان فتح المجال أمام المستثمر للجوء للعدالة و حتى إلى التحكيم الدولي لضمان حقوقه، إضافة إلى منحه العديد من المزايا و الامتيازات و الضمانات التي تجعله يقدم على استثماره بكل أمان، وفقا للمتطلبات الاقتصادية العالمية، و يكون ذلك على قاعدة بيانات الكترونية خاصة بالمستثمرين الأجنبيين فقط.

❖ **تحسين المعاملات الإدارية :**

تعتبر المعاملات الادارية احد أهم العوامل التي توفر المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية و الدولية، بكون قيام الاستثمار يستلزم العديد من الاجراءات الادارية، و لتحسين هذا القطاع في الجزائر لا بد من تطبيق كامل للرقمنة على مستوى مختلف الادارات و الحكومات لتحقيق التواصل بينهم و توفر المعلومات اللازمة و تطبيق كفئ للاجراءات الادارية، كون عصرنة هذه الاخيرة يعمل على تبسيط و

تقليل الاجراءات الأدارية و منه تقليل الجهد و والوقت بالنسبة للمستثمر الأجنبي و زيادة على ذلك تقليل عبئ التكاليف عليه مما يجعل المستثمر يتوجه نحو الجزائر، تتم عصرنة و رقمنة الادارات من خلال ما يلي :

- ✓ توفير نظام معلوماتي متكامل يحقق التواصل و التبادل السريع بين مختلف الجهات الادارية.
- ✓ توفير قاعدة بيانات خاصة بالمستثمرين فقط.
- ✓ تأهيل الموارد البشرية في المجال الرقمي من خلال تربصات من أجل التطبيق الأمثل للتكنولوجيا.
- ✓ توفير التكنولوجيا اللازمة و استكمال البيئة التحتية للاتصالات.
- ✓ تحسين متطلبات الدفع الالكتروني.

خلاصة الفصل:

بالرغم من المجهودات التي قامت بها الجزائر في اطار التحول الرقمي لمختلف الحكومات الادارية و خاصة على مستوى الجهات الضريبية من تصريح الكتروني و دفع الكتروني و ذلك للتصدي للصدمات الاقتصادية من خلال عصرنة الادارة الجزائرية و الذي يعتبر أحد الأهداف الانمائية الرئيسية للجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي و بالأخص لتطوير بيئة الأعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحقق ايرادات هامة للدولة و خاصة العملة الصعبة، إلا أن الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب من تطبيق و مواكبة التكنولوجيا و وسائل الاعلام و الاتصال المتطورة، حيث لازالت مجموعة من العوائق تثبط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و كذلك الاستثمارات المحلية لعدم القدرة على التخلص و الحد من أشكال الفساد و البيروقراطية من خلال ترسيخ الرقمنة ، و لا تزال القوانين التشريعية في الجزائر تتمع بعدم الاستقرار و الأمان.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل التطبيقي الى النتائج التالية :

- تتميز الادارة الضريبية في الجزائر بضعف الكفاءة و الأداء.
- عجز الجزائر أمام التحديات المرتبطة بتطوير النظام الضريبي و عصرنته.
- عجز المنظومة الجزائرية ككل في مواكبة التطورات الحالية في الرقمنة و منه عدم القدرة على القضاء على الاقتصاد الموازي و استمرار تنامي التهرب الضريبي.
- المستوى الرقمي الحالي للنظام الضريبي في الجزائر لا يؤدي الدور الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الأداء التقليدي على مستوى الأنظمة الضريبية و مختلف الحكومات في الجزائر يجعل المستثمر يتوجه الى بلد اخر للاستثمار فيه دون الجزائر، لتمتع الأنظمة التقليدية بالفساد و البيروقراطية و عدم الشفافية.
- النهوض نحو التكنولوجيا و السير نحو الرقمنة الكاملة هي السبيل الوحيد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ترقية مناخ الأعمال في الجزائر.

خاتمة:

تحتل الرقمنة أهمية كبيرة في هذا العصر القائم على المعرفة و التحول الرقمي في جميع القطاعات بما فيها النظام الضريبي، حيث لابد على الدول النامية التي لازالت في مهد التحول الرقمي ركوب قطار الدول المتقدمة الرائدة له، و محاولة سد الفجوة الكبيرة التي بينها و بين هذه الأخيرة في هذا المجال، و بالتالي محاولة تحقيق متطلبات هذا التحول من النظام التقليدي الى النظام الحديث أهمها : البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، توفير جميع الخدمات و التعاملات اللازمة للتحول الرقمي، سن القوانين التشريعية التي تحكم الرقمنة، تزويد تدفق الانترنت و تحقيق التكلفة المناسبة، تأهيل الموارد البشرية و ارساء المبادئ العامة للثقافة الرقمية، و ذلك لتحقيق نظام ضريبي ذو كفاءة و فعالية، حيث أصبحت رقمنة النظام الضريبي احدى المؤشرات التي توجه المستثمر و احدى اليات الدول لجذب الاستثمارات اليها و تشجيعها.

نظرا لمدى ارتباط الاستثمارات الأجنبية المباشرة برقمنة النظام الضريبي، لما تتيحه الرقمنة من شفافية و استقرار في المناخ الاستثماري، بادرت الجزائر في مواكبة العصر الرقمي من خلال تحقيق جملة من المتطلبات للنهوض بالاقتصاد و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية القائم عليها النظام الضريبي الجزائري، و بهدف أساسي تسعى الجزائر لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجيهها اليها و الغاء تبعياتها لقطاع المحروقات من خلال رقمنة مجموعة من المجالات التي تسهل الاجراءات و تقلل من التكاليف على المستثمر و من ثم زيادة كفاءة الخدمات و ترسيخ مبدأ النزاهة و تحقيق الامان و الاستقرار، لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في التحول الرقمي الا أن النتائج المحققة في هذا المجال قليلة و غير مرضية و لازالت لم تحقق التأثير المنتظر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لازال الأمر يحتاج المزيد من الاستثمار في المال و الجهد و الفكر لجسر الهوة الرقمية.

اختبار الفرضيات:

_ ان رقمنة النظام الضريبي في الدول النامية يعمل على تحسين بيئة الأعمال و تحقيق النزاهة و الشفافية و بالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية اليها و التي تعتمد على اليد العاملة المنخفضة التكاليف في هذه الدول النامية و تصريف التكنولوجيا اليها، **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

_ ان رقمنة النظام الضريبي تعمل على توفير البيانات و المعلومات اللازمة في الوقت المناسب مما يساهم في الحد من الفساد و البروقراطية، كما تعمل الرقمنة على القضاء على عناء التنقل الى الادارات و القيام بمختلف الاجراءات الكترونيا و من ثم تقليل الأوراق و منه تقليل التكاليف على المستثمر، **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

_ رغم الجهود المبذولة ن طرف الجزائر لرقمنة النطام الضريبي الا أنها لم تحقق الا جزء قليل جدا من التحول الرقمي في هذا القطاع، حيث توفرت رقمنة التصريح الاكتروني و الذي يوفر الجهد و الوقت و التكلفة على المكلف بالضريبة أي المستثمر و يقوم بالتصريح الكترونيا، و كذلك توفرت خدمة الدفع الالكتروني، و اللذان يعملان على تحسين الخدمات و تحسين كفاءة الأداء الضريبي، مما يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، و مازال الكثير من العمل و الجهد و الاستثمار في الفرد، البنية التحتية الرقمية، التشريعات و القوانين ...الخ لمحاولة اللحاق بالركب هذا المجال، **و هذا ما يثبت صحة الفريضة الثالثة.**

نتائج الدراسة :

تطرقنا من خلال موضوع الدراسة الى عدة جوانب للتوصل الى مدى رقمنة الجزائر للنظام الضريبي و تحديد دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي يمكن تحديد النتائج المتوصل اليها التالية:

_ اتجاه النظام الضريبي نحو الرقمنة يعمل على زيادة كفاءته و تحقيق جودة الخدمات الضربية، كما يساهم في تسهيل و تبسيط الاجراءات التي من شأنها تقليل التكاليف بالنسبة للمستثمر و كذلك باالنسبة للادارة الضريبية.

_ رقمنة النظام الضريبي يخضع لمجموعة من المتطلبات المتمثلة في : توفير البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي، وضع القوانين التشريعية التي تحكم الرقمنة، توفير وسائل تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و كذلك تأهيل الكوادر البشرية للتطبيق الأمثل لهذا التحول الرقمي.

_ يجذب التحول الرقمي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما يوفره من شفافية في المناخ الاستثماري و تسهيل العمليات و الاجراءات الضريبية و تقليل التكاليف على المستثمر و منه زيادة معدل ربحيته.

_ للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية، و ذلك لما توفره من تشغيل، رؤوس أموال من العملة الصعبة، مهارات ادارية و تكنولوجيا حديثة، و بالتالي فرقمنة النظام الضريبة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول.

_ تفعيل النظام الضريبي و الحد من الغش و التهرب الضريبي لابد من الرقمنة الكلية للمنظومة و المؤسسات التابعة لها كالبنوك و المؤسسات المصرفية، مما يؤدي الى زيادة ايرادات خزينة الدولة.

_ لرقمنة النظام الضريبي دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجيهها الى الجزائر من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها للمستثمر و التي تبرز أهميتها من خلال تقليل التكاليف، تسهيل

الاجراءات الادارية، تقليل الجهد و الوقت، ارساء مبدأ الشفافية و النزاهة في الأعمال و التي بدورها تحقق الميزة التافسية.

_ الرقمنة الجزئية للخدمات الضريبية في الجزائر من خلال تحقيق التصريح الالكتروني و الدفع الالكتررونيي عملت على تحسين الخدمات و لو بنسبة قليلة.

_ يعاني المجتمع الجزائري من انعدام الثقافة الالكترونية حيث لا يزال يعتمد في تعاملاته على الاجراءات التقليدية و هذا ينعكس سلبا على مسار التحول الرقمي في الجزائر.

_ رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لكسر الفجوة الرقمية الا أنها مزالت بعيدة كل البعد عن التقدم التكنولوجي و التحول الرقمي الذي وصلت اليها الدول المتقدمة و كذلك العربية اليوم، يعود ذلك للعديد من الأسباب و العراقيل أهمها : عدم توفير التكاليف اللازمة للتحول الرقمي، انتشار الأمية الرقمية، عدم توفر البنية التحتية، عدم وضع قوانين تشريعية واضحة تحكم التحول الرقمي في الجزائر.

_ تأخر الجزائر في التحول الرقمي يؤثر سلبا على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية اليها، فالنظام التقليدي يتمتع بالبيروقراطية و الفساد و عدم الاستقرار السياسي و هذا ما ينفر المستثمر و يجعله يشعر بعدم االستقرار و عدم الأمان و بالتالي يبحث عن وجهة أخرى أكثر شفافية.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية و ذات صلة بالموضوع:

_ تحسين تدفق الانترنت في جميع مستوى التراب الوطني.

_ وضع خطط استراتيجية لتحقيق التحول الرقمي عل مستوى النظام الضريبي و جميع باقي الحكومات الوطنية و اللحاق بركب الدول المتقدمة.

_ وضع البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي و السعي للتطور المستمر في مجال رقمنة النظام الضريبي للوصول الى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة و الاستعانة و الاستفادة من التجارب العربية و الدول المتقدمة الرائدة للرقمنة.

_ وضع شبكة الكترونية تجمع بين الجهات الضريبية و باقي الجهات الحكومية لتوفير السهولة و السرعة في تبادل المعلومات.

_ تبني نظام الفوترة الالكترونية كأحد اليات توسيع القاعدة الضريبية و دمج الاقتصاد غير رسمي في القطاع الرسمي.

_ تأهيل الكوادر البشرية لتمكين التحول الرقمي و ضمان الاستخدام الأمثل للخدمات الالكترونية و من ثم تسهيل الاجراءات الضريبية و تحسين جودة و كفاءة و فعالية النظام الضريبي، و الذي يعمل على تحسين العلاقة بين المستثمر و الادارة الضريبية.

_ العمل على تطوير البنوك و المؤسسات المصرفية و كذا وسائل الدفع الالكتروني، و توفير الحماية اللازمة للمعاملات الالكترونية.

_ عدم اقتصار الرقمنة على مستوى النظام الضريبي فقط بل تعميمها على باقي القطاعات الحكومية لأنها منظومة مترابطة، و بالتالي توفير الوقت و الجهد و التكاليف بالنسبة للحكومة و بالنسبة للمستثمر كذلك و بالتالي زيادة نسبة أرباحه مما يعمل على جذب المستثمر.

_ العمل على دعم الاستقرار السياسي و الغاء تعدد القوانين و الاسراع لمعالجة مشاكل الاستثمار، و كذا توفير المناخ لملائم للاستثمر.

آفاق الدراسة :

يعتبر موضوع رقمنة النظام الضريبي و تحديد تأثيره و دوره في جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المواضيع الجديدة و المهمة في الجزائر، و الذي يحتاج لمجموعة من الدراسات و البحوث، و قد حاولنا من خلال هذا البحث التطرق الى مجموعة الجوانب التي تخص رقمنة النظام الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن تعذر علينا الالمام بجميع جوانبهما لتأخر الجزائر في مجال رقمنة النظام الضريبي و عدم توفر المصادر و الاحصائيات اللازمة، فمثلا لا تتوفر الكثير من الخدمات الالكترونية في النظام المعلوماتي الجبائي الخاص بالمنظمة الضريبية و كذلك بالمكلف بالضريبة و بالتالي يجب العمل على تطويره و توفير خدمات الكترونية أكثر فعالية و كذا توفير نظام معلوماتي خاص بالمستثمرين فقط و لابد من الباحثين التكلم عنهم مستقبلا في ما يخص سبل تطوير المنظومة الضريبية و باقي المنظومات الوطنية و كيفية فعاليتها للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لذا نقترح مجموعة من المواضيع كآفاق بحثية جديدة تتمثل في ما يلي:

_ توفير الاحصائيات اللازمة حول مدى رقمنة النظام الضريبي و تجديدها بشكل مستمر.

_ قياس حجم التعاملات الضريبية الالكترونية في الجزائر، وتحديد دورها في جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

_ تحديد دور رقمنة النظام الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ تحديد دور الرقمنة في النهوض بالاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة الكتب

الكتب باللغة العربية

1- أحمد يس نجلاء، "الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية"، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2012.

2- بشار حسين العجل، "الخراج و الضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي"، دار الكتب العملة، لبنان، 2017.

3- بوشايشي بوعلام، "المنير في المحاسبة العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1992.

4- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000.

5- حامد نور الدين، "أثر الاصلاح الضريبي"، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.

6- حسن عواضة، "المالية العامة"، دار الطليعة، بيروت، 2019.

7- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة موازنة الضرائب و رسوم دراسة مقارنة"، دار الخلود، لبنان، 1995.

8- حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2006.

9- خالد أمي عبد الله، حامد داود الطلحة، "النظم الضريبية –دراسة مقارنة–"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2015.

10- دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

11- ديري زاهد محمد، "ادارة الأعمال الدولية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.

12- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني و اخرون، " مبادئ ادارة الأعمال بمنظور منهجي متقدم"، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

13- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، مصر، 2007

14- رفعت محجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1971.

15- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، العلاقات و النقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.

16- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "النظم الضريبية،مدخل تحليلي تطبيقي"، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى،الاسكندرية، 2009.

17- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار جامعة للنشر، الاسكندرية، 2000.

18- السيد عبد المولى، "الوجيز في الضرائب على الدخل"، دار النهضة العربية، 1994.

19- صلاح زين الدين، "الاصلاح الضريبي"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

20- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2009.

21- طاهر مرسى عطية، "أساسيات ادارة الأعمال الدولية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

22- عائشة بوعزم، "جرائم جباية الشركات التجارية"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2021.

23- عبد الحميد عبد المطلب،"العولمة الاقتصادية(منظماتها,شركاتها,تداعياتها)"،الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية،2009

24- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع ، مصر، 2001.

25- عبد الكريم صادق بركات،"الاقتصاد المالي"،منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1998.

26- عبدالسلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية"، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.

27- عبدالله الحرتسي حميد، "تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

28- عبدالله محمد عبد العزيز، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي"، دار النقاش، عمان، 2005.

29- علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

30- علي عباس، "ادارة الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2007.

31- عمر صقر، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

32- غادة عبد المنعم موسى،ابراهيم الرمادي، يحيى زكرياء، "رقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية : الاداب نموذجا، دراسة تخطيطية"، دارالمعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر،2013.

33- غازي عبد الرزاق النقاش،"التمويل الدولي و العمليات المصرفية"،دار وائل للطباعة و النشر و التويع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

34- فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

35- قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

36- محمد خصاونة، "المالية العامة النظرية و التطبيق"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

37- محمد سلمان سلامة، "الادرة المالية العامة"، دار معتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

38- محمد عباس محرزي، "اقتصاديات الجباية و الضرائب"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

39- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

40- المرسى السيد حجازي، محمد عمر حماد أبو دوح، "النظم الضريبية"، أليكس لتكنولوجيات المعلومات، الاسكندرية، 2001.

41- مصطفى الكثيري، "النظام الجبائي و التنمية الاقتصادية في المغرب"، الطبع بالمنظمة العربية للعلوم الادارية، جامعة الدول العربية، عمان، 2007.

42- ميثم لعيبي اسماعيل، "المالية العامة"، دار اليازوري، عمان، 2016.

43- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين الفعالية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2016.

44- هبة عبد المنعم، صبري الفران، "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2021.

45- هبة عبد المنعم،صبري الفران،"دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدو العربية",صندوق النقد العربي،ابوظبي،2021.

46- يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1984.

الكتب باللغة الأجنبية

1- Ben Hamouda.H ; Oulmane.N et sandretto. R, ''Emergence en Méditeranée : Attractive des investissements internationaux et délocalisation'', L'Harmattane, France,2009.

2- Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004.

3- Charles oman et autre, ''Les Nouvelles Formes d'investissement dans les pays en voie de Devloppement'', OCDE, paris, 1984.

4- Christophe Reckly, rationalitè économique et décision fiscales, librairie générale de droit et de juris prudence, paris, 1987.

5- Jonathan Jones, Collin Wren, ''FDI and The Regional Economy'' , Ashgate, England, 2006.

6- Josette, payrard , ''Gestion financière internationale'', Gaetan Morin, Quèbec, 2000.

7- Khader.B and Rosens.C, ''Belges and Arabs'', Lovain la Neuve, presses Uniersitaire de Louvrain, Belgique, 2004.

8- Pamela Ciarciả, Francesco Bocci Camilla Valoti, The electronic invoice, Rodl and Partner, italy, 2018.

9- Rastion J.L, and Ghersi G , ''le système alimentaire mondiale : concepts et méthodes , Analyses et dynamiques'', edition Quea , France, 2010.

الأطروحات و الرسائل

الأطروحات و الرسائل باللغة العربية

1- أسماء سيغة، "سياسة التحفيز الضريبي و دورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية و البنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016.

2- بلال أحمد، "السياسة الضريبية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية، 2015.

3-بلال بوجمعة،" سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر "، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

4-جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي"، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2001.

5- حسن جواد كاظم، "فاعلية ضريبة الدخل في العراق في ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية 1980-1995"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2000.

6- خضير عقبة، "أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء لأسواق المالية : دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق المالي:دراسة حالة سوق الدوحة-قطر خلال الفترة 2008-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

7- سالم بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي"، دراسة مقارنة ، رسالة ماجيستير، باتنة، 2008.

8- سميرة بوعكاز، "مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي : دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الابحاث و المراجعات بسكرة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في لعلوم التجارية، جامعة ممد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

9- سهيلة مهلري، "المكتبة الرقمية في الجزائر، دراسة للواقع و تطلعات المستقبل"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005.

10- صالح لبعير، "التوجه نحو الرقمنة و فعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص صحافة مكتوبة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، المسيلة، الجزائر، 2020.

11- عبد القادر ناصور، "اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

12- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه : قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

13- فريد أحمد سليمان قبلان، "مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول النامية الأخرى"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

14- محمد شريفي، "الجزائر و رهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

15- محمود جمام، "النظام الضريبي و أثره على التنمية الاقتصادية"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

16- نبيل قطاف، "دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات-دراسة ميدانية لبلدية بسكرة-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.

17- نعيمة مسعي، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع و دعم الاستثمار- حالة أم البواقي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2012.

18- هلالي بدرة، مادون بشرى، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة، 2014-2015.

19- وكواك عبد السلام، "فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، دراسة حالة الجزائر الوادي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.

20- ولهي بوعلام، "النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.

الأطروحات و الرسائل باللغة الأجنبية

1- Mohaned Cherif Ainouche, la fiscalité instrument de dévlopement économique, thése de doctorat d'état, université d'Alger, Alger, 2017.

المجلات و الدوريات

المجلات و الدوريات باللغة العربية

1- أحمد فرج أحمد، "الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها"، مجلة دراسات المعلومات، العدد4، 2009.

2- بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 03، العدد 04، 2006.

3- بولرباح غريب ،"العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها : دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 27.

4- بومدين بكريتي، "دور التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي حالة : المراجعة الجبائية للملف الجبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم خلال السنوات 2011-2012-2013"، مجلة دراسات جبائية، العدد الأول، 2015.

5- جازية أمير، عاشور يوسفي، "المنظومة الجبائية في الجزائر : المشاكل و ضرورة الاصلاح"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 2، 2018.

6- حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا"، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

7- حسين عبد الله الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، 2005.

8- زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة اتقالية – نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004.

9- صالح مفتاح، دلال بن سمية، "واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 04، العدد 44، 2008.

10- عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف و قضايا"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 33، 2004.

11- فلة محتال، أحمد بسباس، "أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية-دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 2020.

12- محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، "أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد05، 2007.

13- مريم خالص حسين، "الحوكمة اللكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 04، العراق، 2013.

14- موسوس مغنية، "ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة"، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 2، المجلد 4، جامعة الشلف، الجزائر،2018.

15- ناصر مراد، "تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 2، 2009.

16- هشام جمال،"**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة – دراسة حالة الجزائر**"،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة حمى لخضر، العدد 6،المجلد 1، 2013

17- هيل عجمي جميل، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و محدداته"، مجلة أريد للبحوث و الدراسات، العدد 1، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2002.

18- يوسف بودلة، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و اشكالية دمج أنشطته في الاقتصاد الرسمي"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018.

المجلات و الدوريات باللغة الأجنبية

1- Chen.C,Chang.L,Zhang.Y,''The Role of foreing direct investment in China's post Economic Devlopment'',World Devlopment,Elsivier Science LTD,Vol23,No.4,Geat Britain,1995

2- Jaumotte.F, ''foreign direct investment and regional trade agreements : the market size efect revised'',international monetary fund working paper 04/206,2004

3- Kuralay Baisalbayeva and other, Digital Transformation of Tax Administration, Microsoft and Pricewat erhouse Coopers Beastingadviseurs, Vol 1, N° 1. 2017

4- Samsum.S.H,Derus.A.M,Ooi,A.Y and Ghazali.M.F,''Causal Links between Foreign Direct investment and Exports :Evidence from Malysia.International Journal Of Busness Management,3(12),2009

5- Sandrine Levasseur, investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales, Revue de l'OFCE, N35, 2002

المقالات :

المقالات باللغة الأجنبية :

1- Bento , J.PC, ''Economic Integration ;internationale trade and the role of FDI'', Deutsche national Bibliothek, Germany, 2009.

2- Bitzenis,''The Balkan :FDI and European Union Accession'',Ashgate Publishing ,London ,2009

3- Chunlai Chen,''Foreign Direct Investment in China :Location Determinants, Investor Differences and Economic Impact''Edward Elgar, UK, 2011.

4- Denise Edwards-Dowe, E-Filing and e-payments - The way forward, paper presented at caribbean organization of tax administration (COTA), Belize 2008

5- Drrifiled,N and R,''foreign direct investment and the ceation of local linkages in pacific island economies'',island of the world VIII international conference,Taiwan,2004

6- Lucien.MEHL Techniques et sciences fiscale, Tome I,Paris,1959

7- Márcio F Verdi, Raul Zambrano, Electronic Invoice in Latin America, Forum 22 of the General Assembly iota.organisation of tax administrations, podapast Slovakia, 2018

8- Masten,C.R.M , ''The impact of exchange rate volatility on united states FDI,in latin america'',proquest information and learning company,united states,2008

9- OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002.

10- United Nations,''FDI Central Asian Economics : Polices And lssus ,Economic And Social Commission,For Asia and pacific : studies in trade and investment'',United Nations Publications,2003

11- Wei,Y and Liu,X,''FDI in China :Determinants and impact'',Edward Elgar,UK,2001

12- Ying QI-Wei,Xiaming Liu,''FDI in China :Determinants and Impact'',Edward Elgar,UK,2001

التقارير

التقارير باللغة العربية

1- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2016.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار 2018.

3- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، "دفع الضرائب عبر الانترنت: توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب و بنك الجزائر الخارجي"، متاح على الموقع http://entv.dz

المؤتمرات :

1- أحمد مشهور، "تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية"، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دمشق، 2007/10/31.

2- أميرة حسب الله،"تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر في ظل العولمة"، ال3مؤتمر الخامس و العشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، مصر،2006.

3- حسن بن رفدان الهجهوج، "اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر التمويل و الاستثمار،تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006.

القوانين :

1- قانون رقم 277/63 المؤرخ في 27/07/1963، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 54.

2- قانون رقم 286/66 المؤرخ في 15/09/1966، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 83.

3- قانون رقم82/13 المؤرخ في 28/09/1982، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

4- قانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35..

5-قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 10.

6-قانون رقم 18-18 المؤرخ في 2018/12/17، قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79.

الجرائد :

1-أسامة منصور، "الضرائب قانون القيمة المضافة"، جريدة أهل مصر، 2019.

المواقع الالكترونية :

1- http://www.commerce.gov.dz/

2- https://www.albanqaldawli.org

3- https://www.mf.gov.dz

4- https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/adhesion.html

5- www.andi.dz

الملخص :

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال الى تشكل الرقمنة و التي أصبحت اليوم لغة العصر و أداته، حيث اعتمدتها الدول لجذب و توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تشكل تهديدا بالنسبة للدول المتخلفة عنها.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز واقع رقمنة النظام الضريبي الجزائري و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذا تبيان العوائد المادية و الاقتصادية و الاجتماعية للتحول الرقمي، من خلال تبيان مجالات رقمنة النظام الضريبي و واقع تطبيقات التحول الرقمي في الجزائر، بالتركيز على أثر التحول الرقمي للنظم الضريبية على الهيكل الاقتصادي ككل، و الاستفادة من تجارب عربية رائدة في التحول الرقمي، و للاجابة على الاشكالية و اختبار الفرضيات تم الاستعانة بالمنهج الوصفي و الوصفي التحليلي لتحليل واقع الرقمنة الضريبية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة الى عدم جاهزية الجزائر لرقمنة النظام الضريبي و ذلك لغياب مجموعة من المتطلبات كالبنية التحتية و وسائل الاعلام و الاتصال اللازمة، كما تعاني الادارة الجزائرية من ضعف الكوادر البشرية و غياب الثقافة الرقمية للمجتمع الجزائري، كما تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في التحول الرقمي على المستوى الدولي و العربي، حيث أثبتت المعطيات المقدمة في الجانب التطبيقي أثر التحول الرقمي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : النظام الضريبي الجزائري، الرقمنة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، رقمنة النظام الضريبي.

Abstract :

The widespread use of ICT has led to the formation of digitization, which is today the language and tool of the times, as countries have adopted it to attract and direct foreign direct investment, and it also poses a threat to underdeveloped countries.

This study aims to highlight the reality of digitizing the Algerian tax system and its role in attracting FDI as well as the physical, economic and social returns of digital transformation, By identifying areas of digitization of the tax system and the reality of digital transformation applications in Algeria approach, focusing on the impact of the digital transformation of tax systems on the economic structure as a whole, and building on pioneering Arab experiences in top transformation, To answer the problem and test the hypotheses, we used the descriptive and analytical approach to analyse the reality of tax digitization and its role in attracting foreign investment in Algeria.

The study found that Algeria is not ready to digitize the tax system in the absence of a range of requirements, such as infrastructure, media and communication. The Algerian administration also suffers from the weakness of human resources and the absence of digital culture in Algerian

society. Algeria also ranks last in digital transforming on the international and Arab levels The impact of digital transformation on foreign investment The data provided on the application side demonstrated the impact of digital transformation on Foreign direct investment (fdi)

Keywords: Algerian tax system, digitization, FDI, Algerian economy, digitization of tax system.